نسخ فارسی

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب الوافیه فی شرح الکافیه ... عربی

مصنف ...

مؤلف ...

خطی نستعلیق ۱۶ سطری ...

چاپی

سال چاپ یا تحریر ... عدد اوراق ۱۲۱

جزء کتب نحو ... شمارهٔ ...

شمارهٔ عمومی ۹۳۹۸ شمارهٔ قبض ...

واقف حاج شیخ حسین قوام لاری تاریخ وقف مهر ۱۳۴۴

طول ۲۰ عرض ۱۲ گنجه ...

صفحه اول کسر است

والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الدولة و
الدين شمس الاسلام والمسلمين محيي ابن المخدوم
المعظم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب
السيف والقلم صلاح العالم جلال الدنيا و
الدين ابرهيم بن يغرش بن بلكا ملك نجشي
اعز الله انصارها وضاعف اقتدارها بسبب
اشتغاله بهذا الكتاب الذي هو دستور في
هذا الفن لاولي الالباب وسميته بالوافيه
في شرح الكافيه لكونه وافيا لحل الفاظه وشرح
معانيه وموصلا لطالبيه الى مقاصده ومغانيه
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب

الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان معرفة هذا
الحد موقوفة على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد و
اللفظ ما يتلفظ به الانسان او في حكمه مهملا او مستعملا
والوضع هنا تخصيص شيء بشيء متى اطلق
فهم منه الشيء الثاني والمراد

من المعنى المفرد سواء لا يدل جزء اللفظ على
جزئه فاذا عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس
وباقي قيوده كالفصل فلفظ احتراز عن الخطوط
والعقود والاشارات والنصب وقوله وضع
لمعنى احتراز عن المهملات وهي الالفاظ غير الدالة
على معنى بالوضع قوله مفرد احتراز عن المركبات
نحو زيد قام وخمسة عشر ولا يشكل الحد بالكلمات
التي مدلولها الالفاظ كالاسم والفعل والحرف
فانها وضعت لمثل زيد ورجل وضرب وقد
لان الالفاظ التي وضعت الالفاظ لها معان فان
المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون
لفظا او غيره وللقائل ان يقول انه يشكل بالكلمات
الموضوعة لالفاظ مركبة كلفظة الخبر والجملة فان لفظة
الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قائم وذهب
ان يجاب بانا لا نسلم ان لفظة الخبر موضوعة لمثل
زيد قائم وذهب عمرو بل موضوعة لمفهوم

على مثل زيد قايم وهو مركب من نعته ان يحتمل
الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس بمركب
وهذا الجواب بعينه جواب عن الاشكال الاول
ولئن سلمنا ان مثل الخبر موضوع لمثل زيد قايم
لكن لا نسلم انه يلزم منه ان يكون مركبا لعدم وجود
دلالة جزء لفظ الخبر على جزء معناه وان كان معناه
مركبا وهو مثل زيد قايم مركبا لدلالة جزءه على جزء
معناه ولا يمتنع ان يكون الشيء مفردا ومعناه
مركبا وللقائل ان يورد على تعريفه النقض بمثل قائمة
فان قائما فيها يدل على جزء معنى قائمة وهو ذات
موصوفة بالقيام والتاء يدل على الجزء الآخر
وهو التانيث فيكون مركبة فلا تكون كلمة ويمكن
ان يجاب عنه بمنع دلالة قايم في قائمة على معنى
فضلا على ان يدل على جزء معنى قائمة غاية ما في
الباب انه موافق في اللفظ لقايم الذي هو دال
على معنى والذي يدل على انه لا يدل على معنى

انه لو دل عليه لزم اجتماع التذكير والتانيث

فيها وهو محال وهي اسم وفعل وحرف

لانها اما ان تدل على معنى في نفسها اولا الثاني

الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة

الثلاثة اولا الثاني الاسم انما انحصرت

الكلمة في الانواع الثلثة لان الكلمة لا تخ من ان

يدل على معنى في نفسها اولا فان لم تدل فهي

الحرف فان دلت فهي اما ان تقترن باحد

الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والمستقبل

اولا تقترن فان اقترنت فهي الفعل وان لم

تقترن فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف ما لا يدل

على معنى في نفسه ان الحرف له معنى ولذلك

المعنى متعلق لا بد له من ذكر ذلك المتعلق عند

ذكر الحروف نحو من فان معناه الابتدا وللابتدا

متعلق وهو البصرة او الكوفة او غيرهما كالبستر

من ذكره عند ذكر من وهو منتقض بمثل ذو

والاصوب ان يقال معناه ان الحرف مشروط في

دلالته على معناه ذكر متعلقه ولا يرد عليه النقض

بمثل ذو لانه غير مشروط في دلالته على معناه ذكر

متعلقه الا انه انما جي به للتوصل في جعل الجنس

صفة للشي فلزم من ذلك ذكر متعلقه لا لاجل

دلالته على معناه وقد علم بذلك حد كل

واحد منها اي وقد علم بدليل حصر الكلمة

في الاسم والفعل والحرف حد كل واحد من الاسم

والفعل والحرف لانه لما قسمت الكلمة التي هي جنسها

اليها بايراد الفصول المميزة لكل واحد منها عن

غيره فيكون جنسها وفصلها معلومين مع حرف

تقييد الجنس بالفصل فيكون حدها معلوما لان المراد

من معرفة الحد معرفة الجنس والفصل مع تقييد

الجنس بالفصل الكلام ما تضمن كلمتين

بالاسناد قوله ما تضمن كلمتين شامل للمثل علام

زيد وخمسة عشر فلما قال بالاسناد خرج عنه مثل

غلام زيد لان مثل غلام وان كان متضمنا لكلمتين
لكنه ليس بالاسناد لان المراد بالاسناد نسبة
احدى الجزئين الى الآخر لافادة المخاطب فائدة
تامة يصح السكوت عليها نحو قام زيد واكرم
امر للمخاطب ولمثل اكرم ولمثل غلام المركب
من اكثر من كلمتين كمسئلة واحدة مثلا وهذا
قال تضمن ولم يقل تركب لانه لو قال تركب
لزم ان يكون من الحد خارجا ولا يشكل بمثل
قائم ابوه في مثل قولنا زيد قائم ابوه فانه ليس
بكلام مع تضمنه كلمتين بالاسناد لانه ليس
فيه اسناد بالتفسير المذكور لانه لا يصح السكوت
على قائم ابوه ولا يتاتى ذلك الا في اسمين
او فعل واسم اي ولا يمكن حصول الكلام الا في
المركب من اسمين نحو زيد قائم او من فعل و
اسم نحو قام زيد وانما لم يمكن الا من هذين
القسمين لان التركيب العقلي من الاسم

والفعل والحرف لا يزيد على ستة انواع وهي المركب
من اسمين والمركب من فعلين والمركب من حرفين
والمركب من اسم وفعل والمركب من اسم وحرف
والمركب من فعل وحرف والكلام لا يمكن الا من
قسمين من هذه الاقسام الستة وهما المركب
من اسمين والمركب من فعل واسم لان الكلام
يقتضي الاسناد على ما ذكرناه في تعريفه والاسناد
يقتضي المسند والمسند اليه لكون الاسناد نسبة
بين المسند والمسند اليه ووجوب تحقق المنتسبين
عند تحقق النسبة والكلام يقتضي المسند والمسند اليه
وهما موجودان في المركب من الاسمين لجواز
وقوع الاسم مسندا او مسندا اليه وفي المركب من فعل
واسم لجواز وقوع الفعل مسندا والاسم مسندا
اليه وهما غير موجودين في البواقي لانتفاء كليهما او
واحد منهما اما في المركب من فعلين فلانتفاء المسند
اليه واما في المركب من حرفين فلانتفاء كل منهما

في المركب من الاسم والحرف فلانتفاء المسند او المسند
اليه لان الاسم الواحد لا يكون الا احدهما اما في
المركب من الفعل والحرف فلانتفاء المسند اليه لان
الفعل يقع مسندا والحرف لا يقع مسندا ولا مسندا
اليه **الاسم ما دل على معنى في نفسه غير
مقترن باحد الازمنة الثلاثة** قوله
ما دل على معنى متناول للاسم والفعل والحرف
وبقوله في نفسه يخرج عنه الحرف وقوله غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة يخرج الفعل لكن يدخل فيه
ما ليس مدلوله الزمان نحو الرجل وما مدلوله الزمان
فقط نحو اليوم والامس وما مدلوله معنى مقترن
بزمان غير الثلثة نحو الاصطباح والاغتباق وينبغي
ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى لا ينتقض باسماء
الافعال فانها تدل على معنى مقترن بزمان معين
نحو صه فانه دال على السكوت المقترن بالاستقبال

لا يدل الا على اسكت وهو بواسطته يدل على السكوت
المقترن بالاستقبال وينبغي ان يعرف ايضا
ان المراد بالاقتران وعدم الاقتران انما هو بحسب
الوضع لئلا يتوجه عليه النقض باسم الفاعل والمفعول
لان اسم الفاعل ما وضع لذات موصوفة
بصدور الفعل عنه واسم المفعول ما وضع لذات
موصوفة بوقوع الفعل عليه وان اقترنا بالزمان
في قولنا زيد ضارب عمرو الآن او غدا او مضروب
امس الا ان اقترانهما ليس بحسب الوضع وانما
هو بعارض ولا يتوجه عليه ايضا النقض بالمضارع
المشترك بين الحال والاستقبال لان عدم اقترانه
بالزمان المعين انما هو بحسب العارض لانه
في اصل وضعه لاحد الزمانين معينا لكن حصل
الالتباس عند السامع وللقائل ان يورد النقض
[illegible] من وجهين احدهما انه منقوض
بنفس الحد لانه يصدق على مجموع الحد انه دال على معنى

في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فيلزم
ان يكون مجموع الحد اسما لانه كلما صدق الحد صدق
المحدود والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود
والاشارات والنصب لكنها دالة على معنى
في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
لكنها ليست باسم لانها ليست بكلمة ويمكن
ان يجاب عنه بان يقال لما قسمت الكلمة الى الاسم
والفعل والحرف اولا علم ان الاسم كلمة فصار تقدير
الحد الاسم كلمة دلت على معنى آه لكن حذفت الكلمة
اعتمادا على فهم المتعلم فاذا يسقط كل واحد من النقضين
اما الاول فلانه لا يصدق على مجموع الحد انه كلمة لانه
مجموع الحد مركب والكلمة مفرد واما الثاني فلان الخطوط
والعقود والنصب والاشارات ليست بكلمة
ولقائل ان يقول لا يخلو من ان يراد باحد الازمنة
الثلثة واحد منها بعينه كالماضي او واحد غير
معين كالمضارع واياما كان ينتقض بحد الاسم

والفعل اما ان اريد به واحد بعينه فلانه يلزم
منه ان يكون الذي يقترن به غير ذلك المعين
اسما لا فعلا واما ان اريد به واحد غير معين
فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به واحد
معين كالماضي مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد
الاسم مانعا ولا حد الفعل جامعا وقد وجب ان
يكون الحد جامعا ومانعا وجوابه انه لا يراد
به واحد معين ولا واحد غير معين بل واحد منها
من غير تقييده بالتعيين او بعدم التعيين لا يقال
لقائل ان يعود ويقول لا يجوز ان يراد
به واحد من غير تقييده بالتعيين او بعدم التعيين
لانه يلزم منه ان يكون الذي اقترن به الزمان
المعين لم يكن فعلا بل اسما لكنه ليس كذلك لانا
نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الذي اقترن به الزمان
المعين صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة
ولا منافاة بين واحد منها وبين المعين
لجواز اجتماع واحد منها مع التعيين وان لم
يقيد به ولم يلزم من ... ولا منافاة
...

في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فيلزم
ان يكون مجموع الحد اسما الآخ كلما صدق الحد صدق
المحدود والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود
والاشارات والنصب لكونها دالة على معنى
في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
لكنها ليست باسم لانها ليست بكلمة ويمكن
ان يجاب عنه بان يقال لما قسمت الكلمة الى الاسم
والفعل والحرف اولا علم ان الاسم كلمة فصار تقدير
الحد الاسم كلمة دلت على معنى آه لكن حذفت الكلمة
اعتمادا على فهم المتعلم فاذا يسقط كل واحد من النقضين
اما الاول فلانه لا يصدق على مجموع الحد انه كلمة لانه
مجموع الحد مركب والكلمة مفرد واما الثاني فلان الخطوط
والعقود والنصب والاشارات ليست بكلمة
ويقال ان الفعل لا يخلو من ان يراد باحد الازمنة
الثلثة واحد منها بعينه كالماضي [illegible] غير
معين كالمضارع واياما كان ينتقض بحد الاسم

والفعل اما ان اريد به واحد بعينه فلانه يلزم
منه ان يكون الذي يقترن به غير ذلك المعين
اسما لا فعلا واما ان اريد به واحد غير معين
فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به واحد
معين كالماضي مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد
الاسم مانعا ولا حد الفعل جامعا وقد وجب ان
يكون الحد جامعا ومانعا وجوابه انه لا يراد
به واحد معين ولا واحد غير معين بل واحد منها
من غير تقييده بالتعيين او بعدم التعيين لا يقال
لقائل ان يعود ويقول لا جائز ان يراد
به واحد من غير تقييده بالتعيين او بعدم التعيين
لانه يلزم منه ان يكون الذي اقترن به الزمان
المعين لم يكن فعلا بل اسما لكنه ليس كذلك لانا
نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الذي اقترن به الزمان
المعين صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة
ولا منافاة بين واحد منها وبين المعين
لجواز اجتماع واحد منها مع التعيين وان لم
يقيد به ولم يلزم من [illegible]
ولا منافاة [illegible]

ذكر حد الاسم مهنا مع قوله من قبل وقد علم بذلك
حد كل واحد منها التكرار لانه ذكر مهنا بالمطابقة
ومن خواصه دخول اللام
والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة
اعلم ان الخواص جمع خاصة وهي ما يختص بالشيء
سواء وجدت في جميع افراده كالكاتب بالقوة
بالنسبة الى الانسان او في بعض افراده كالكاتب
بالفعل بالنسبة الى الانسان واعلم ايضا ان معرف
الاسم يكون بالحد ويكون بالخاصة والفرق بينهما
والخاصة ان الحد مطرد بمعنى انه كلما صدق الحد صدق
المحدود ومثلا اي كلمة صدق عليها انها كلمة دلت
على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
صدق عليها انها اسم ومنعكس بمعنى انه كلما صدق
المحدود وصدق الحد بمعنى انه كلما صدق عليه انه اسم
صدق عليه انه كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة

وان الخاصة مطردة بمعنى انه كلما وجدت خاصة الشيء
وجد ذلك الشيء مثلا اي كلمة وجدت فيها الالف
واللام صدق عليها انها اسم وغير منعكسة لانه لا يمكن
ان يقال كل اسم صح دخول اللام عليه فان كثيرا من
الاسماء لم يصح دخول اللام عليها كالضماير وغيرها وانما
لم ينعكس الخاصة لجواز كونها غير شاملة لجميع افرادها
وهي خاصة لم كالكاتب بالفعل ثم نقول قوله ومن خواصه
اشارة الى كثرة خواص الاسم لان من للتبعيض الا ان المص
لم يذكر الا ما هو اشهر واكثر استعمالا وهي على ضربين احدهما
لفظي والثاني معنوي فاللفظي دخول اللام التعريف وانما
لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل الى التعريف
لانه خبر وحق الخبر ان يكون نكرة ليفيد المخاطب ودخول
الجر وانما لم يدخل الجر على الفعل بناء على ان اصل الفعل ان لا
يدخله شيء من الاعراب لعدم العلة المقتضية للاعراب
فيه كما يجيء وانما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر
لان حرف الجر يدخل الفعل على سبيل الحكاية كما يقال زيد

مرفوع بقام في قولنا قام زيد التنوين والمراد بالتنوين
ما عدا التنوين الترنم وانما اختص التنوين المذكورة
بالاسم ولم يدخل على الفعل لانه على خمسة اقسام تنوين
التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض من المضاف اليه
وتنوين المقابلة وتنوين الترنم اما تنوين التمكن
فلكونه دليلا على امكنية الكلمة التي تدخل عليها في
الاسمية ولا امكنية للفعل في الاسمية فلم يدخل هذا التنوين
بالفعل واما تنوين التنكير فلانه انما يدخل الاسم ليفرق
بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويهٍ فانه بلا تنوين
معرفة ومع التنوين نكرة وصه اي اسكت السكوت
الان وصهٍ اي اسكت سكوتا ما وقتا ما والفعل لا يقع معرفة
فلم يحتج فيه الى الفارق بين كونه معرفة ونكرة واما تنوين
العوض عن المضاف اليه كالتنوين الذي في يومئذ اي
يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه عوض عن المضاف
اليه التنوين فلان الفعل لم يضف الى شيء لا يحذف
المضاف اليه حتى يعوض التنوين عنه فلم يدخل التنوين

عوضا عن المضاف اليه واما تنوين المقابلة نحو التنوين
الذي في مسلمات وعرفات لاختصاص الجمع بالاسم
فانه يدخل على جمع المؤنث السالم فانه مقابل عوض
عن النون التي في مسلمون على ما جيء في بابه ولما
لم يجمع الفعل لم يدخله التنوين واما تنوين الترنم
فليس مخصوص بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف
لتحسين الانشاد واما العلامات المعنوية فالاسناد
اليه اي كونها مسندا اليه لان مطلق الاسناد مشترك
بين الاسم والفعل وانما اختص الاسناد اليه بالاسم
ولم يدخل الفعل لان الفعل مسند الى شيء دائما فلو وقع
مسندا اليه لزم ان يكون مسندا او مسندا اليه في حالة
واحدة وهو غير جائز والاضافة اي كونه مضافا
بتقدير حرف الجر وانما لم يضف الفعل الى شيء لان الاضافة
اما للتعريف واما للتخصيص واما للتخفيف فلا يكون
فيه اضافة للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف
والتخصيص لانهما ايذان على الكلمة والفعل لا يحتاج
كما ذكرناه

الى هذه الزايد لافادته بدونه لما ذكرناه ولا يجوز اضافته
للتخفيف لان الاضافة للتخفيف انما هي بحذف
التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد في الفعل التنوين
ولا ما يقوم مقامه ولم يضف للتخفيف وانما قيدنا
الاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا
مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة
الحرف الجر لفظا ولا تقديرا وهو معرب ومبني اي الاسم
معرب ومبني لانه لا يخ اما ان يختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا او تقديرا او لا يختلف فان اختلف
فهو المعرب وان لم يختلف فهو المبني فالمعرب المركب
الذي لم يشبه مبني الاصل اعلم ان قوله المركب
احتراز عن الالفاظ التي لم تركب مع غيرها كالاعداد
وسائر الاسماء وهو شامل للمبنيات ايضا نحو هؤلاء في
قام هؤلاء فلما قال لم يشبه مبني الاصل خرج عنه مثل هؤلاء
لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجيء في بابه والمراد بمبني
الاصل الفعل الماضي والامر المخاطب والحرف واعلم

ان المعرب انما يكون معربا بشيئين احدهما وجودي
وهو سبب الاعراب وهو التركيب على وجه يتحقق
له بقوله المركب والثاني عدمي وهو انتفاء المانع من
الاعراب وهو عدم مشابهته لمبني الاصل فتعرض له
بقوله لم يشبه مبني الاصل ولقائل ان يورد عليه
النقض بنفس مبني الاصل لانه يصدق عليه انه
مركب لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء
لنفسه وجوابه ان نقول لما دل الحد على ان المعرب
لم يشبه مبني الاصل فدلالته على انه ليس بمبني الاصل
اولى ولان تقدير الحد هكذا المعرب الاسم المركب
الذي لم يشبه مبني الاصل لانه يبحث عن احوال
الاسم وح لم يتوجه الاشكال واعلم ان في قوله
المعرب المركب تساهل لان المركب من حيث هو مركب
قد يكون مبنيا لكن مراده جزء المركب اي المعرب
المركب الذي ركب مع غيره والمراد من التركيب
التركيب الاسنادي لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد

والمراد من المشابهة المنفية في قولنا لم يشبه مبني
الاصل هو المشابهة الموجبة للبناء لئلا يخرج عن
هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للفعل
الماضي وامر المخاطب في تحقق الفرعيتين ولئلا يخرج
عنه اسم الفاعل لكونه مشابها للماضي في وقوعه
موقعه في نحو خبر المبتدا وفي دلالة كل واحد
منها على الحدث لان هذه المشابهة غير موجبة
للبناء فان قيل التعريف المذكور منقوض
بالمنادى المفرد المعرفة لانه يصدق عليه انه مركب
لم يشبه مبني الاصل لانه يشبه ضمير المخاطب الذي
في ادعوك كما صرحتم به في علة بنائه وهو ليس بمبني
الاصل على تفسيركم مبني الاصل فيلزم ان يكون
معربا وليس كذلك قلنا لا نسلم انه ليس
بمشابه لمبني الاصل فانه مشابه للكاف الذي في
ادعوك الذي هو مشابه للكاف الذي هو في ذلك
واياك فيكون مشابها للكاف الذي في ذلك واياك

فان قيل الفرق بين الكاف في ادعوك وبين الكاف في ذلك واياك قلنا ان الكاف في ادعوك اسم لان له محل من الاعراب وهو المفعولية في هذا الموضع بخلاف الكاف في ذلك فانه لا ليس له محل من الاعراب

لان المشابهة للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء وهذا
الكاف حرف لا يقال لا نسلم ان المشابهة للمشابه
للشيء مشابه لذلك الشيء لجواز تغاير المشابهتين
لانا نقول لا تغاير ههنا لانه يشبه الكاف الذي في
ادعوك في الافراد والخطاب ووقوعه موقعه وهذا
الكاف يشبه للكاف الذي في ذلك واياك في الافراد
والخطاب وان لم يشبه في وقوعه موقعه فيكون المنادى
المذكور مشابها للكاف الذي في ذلك واياك في الافراد
والخطاب وهذا القدر كاف في ايجاب البناء فيكون
مشابها لمبني الاصل واعلم انه لو قيل ابتداء
بني المنادى المذكور لكونه مشابها للكاف الذي
في اياك وذلك لكان جيدا ولم يتوجه النقض المذكور
على تعريفه اصلا وحكمه ان يختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا او تقديرا اي وحكم المعرب و
خاصيته ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا نحو
جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا

نحو جاءني فتى اصله فتيٌ ورأيت فتى اصله فتياً ومررت
بفتى اصله بفتيٍ فقلبت الياء الفا في الاحوال الثلث
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار فتى في الاحوال الثلثة
وانما لم يختلف آخره لفظا لوجود الالف في آخره و
امتناع قبول الالف الحركة وانما قال ان يختلف
آخره لانه لو كان الاختلاف في غير الآخر لم يكن من خواص
المعرب نحو اختلاف الراء في امرء والنون في ابنم
تقول جاءني امرؤٌ وابنمٌ ورأيت امرأً وابنماً و
مررت بامرئٍ وابنمٍ وانما جعل الاعراب في آخره
لان الاعراب كالوصف للمعرب فكما يذكر الوصف
بعد الفراغ من الموصوف وكذلك يذكر الاعراب
بعد المعرب وانما قال لاختلاف العوامل احترازا
من اختلاف الآخر لا لاختلاف العوامل فانه
لا يكون من خواص المعرب نحو اختلاف آخر من في
من ابنك ومن الرجل ومن زيد واعلم
انه قال في شرح هذا الكتاب انما لم اعرّف المعرب

بما عرفه سائر النحاة وهو الذي يختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا او تقديرا لانه تعريف الشيء بما هو
اخفى لان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت
له هذا الحكم وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل
واثبات هذا الحكم له انما يكون بعد العلم به فيكون
هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرف به لزم تعريف
الشيء بما هو اخفى منه وانه غير جائز ويمكن ان يجاب
عنه نصرة للنحاة بان يقال لا نسلم بان الغرض من
تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان
يعرف هذا الحكم له باستعمال العرب بل الغرض من
تعريفه ان يعرف ان المعرب على اي نوع من انواع
الاسماء يطلق بعد ان عرف ان احد نوعيها يختلف
آخره باختلاف العوامل باستعمال العرب والنوع الآخر
لا يختلف آخره باختلاف العوامل باستعمال العرب
الاعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني
المعتورة عليه اي الاعراب هو الذي به يحصل

اختلاف آخر المعرب اى الاعراب هو سبب اختلاف
آخر المعرب وهو الضمة والفتحة والكسرة او ما يقوم
مقامها وهو الواو والالف والياء كما فى الاسماء الستة
اعلم ان المراد بالسبب ههنا السبب القريب
غير التام اما تقييده بالقريب فلئلا يدخل فيه العوامل
والمعانى المختلفة فانهما اسباب بعيدة للاختلاف
ولا يسمى اعرابا واما تقييده بغير التام فلان الاختلاف
لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح والكسر ولو
حمل السبب على السبب التام لكان وجه لان الاختلاف
يوجد مع كل واحد منها بناء على ان الاسم وضع غير
معرب ثم اعرب بسبب العامل فحصول كل واحد
منها بعد ما لم يكن موجب لاختلاف آخر الكلمة قوله
ليدل على المعانى المعتورة عليه متعلق باختلف فى قوله
ما اختلف آخره وهو اشارة الى علة وضع الاعراب
فى الاسماء وهى انه لما كان فى الاسماء معان مختلفة
كالفاعلية والمفعولية والاضافة وجب اعراب الاسماء

نحو ما احسن زيدا الى الفوه اذا نفيت زيدا المراد منه التعجب واذا رفعت المراد منه النفى واذا جررت مع رفع احسن المراد منه الاستفهام

بتميز تلك المعانى بعضها عن بعض نحو ما احسن
زيدا وما احسن زيد وما احسن زيد فان معنى
الاول شئ احسن زيدا ومعنى الثانى ما صار زيد
ذا حسن ومعنى الثالث اى عضو من اعضاء
زيد او اى خلق من اخلاق زيد احسن ومعنى
المعتورة المتداولة ويقال اعتوروا الشئ
اذا تداولوه وانواعه رفع ونصب وجر اى انواع
الاعراب رفع ونصب وجر وانما لم يذكر الجزم
مع انه من انواع الاعراب لانه ههنا ذاكر احوال
الاسم والجزم ليس من احواله فالرفع علم الفاعلية
والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة
وانما قال الرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل
لانه ليس علما للفاعل فقط لوجوده فى غيره كالمبتدا
وغيره بل علم الفاعل والاشياء المنسوبة اليه
كالمبتدا والخبر واسم كان وغيرها ولهذا لم يقل
النصب علم المفعول وانما لم يقل الجر علم الاضافة

لكونه علما للاضافة فلا يوجد في غيرها بخلاف
الرفع والنصب والمراد بقولنا الجر علم الاضافة انه
علم المضاف اليه والعامل ما به يتقوم المعنى
المقتضي اي العامل ما به يحصل المعنى المقتضي
للاعراب يعني ان العامل هو سبب مقتضي للاعراب
فالعامل شيء فالمقتضي للاعراب شيء آخر نحو
قام زيد مثلا فالعامل قام والمعنى المقتضي للاعراب
هو الفاعلية وهي انما تحصلت وتقومت بقام
وفيه نظر لانه يخرج منه عوامل الفعل لان عامله
ليس بسبب مقتضي للاعراب وجوابه انه ذكر حد
عوامل الاسم فالمفرد المنصرف وجمع التكسير
المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا و
الكسرة جرا اعلم انا نذكر مقدمة قبل الشروع
في تفسير هذا الكلام وهي ان اصل الاعراب ان
يكون بالحركات لكونها اخف واحصر من الحروف
فان كان بالحروف فلعلة واصل ما كان اعرابه
بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة
وجره بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل
ما كان معربا بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه
بالالف وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك
الاعراب فان كان بخلاف ذلك فلعلة واذا عرفت ذلك
فنقول لما كان انواع الاعراب مختلفة بان كان بعضها
بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب بالحركات
والحروف مختلفا ايضا قسم صاحب الكتاب الاسماء
الى اقسام كل قسم منها يشترك في نوع واحد من
الاعراب قوله فالمفرد المنصرف وجمع التكسير المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا اي اعراب
المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف حال الرفع
بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال الجر بالكسرة
لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد ورجال واعرابهما جار على الاصل وانما قيد
المفرد والجمع المكسر بالمنصرف لانهما لو كانا غير منصرفين

لم يكن جرهما بالكسر وانما قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان
سالما لم يكن اعرابه كذلك لانه ان كان مذكرا كان بالحروف
وان كان مونثا لم يكن نصبه بالفتحة وللقائل ان يقول
هذه العبارة نظر والعبارة الصحيحة ان يقول رفعه
الضمة او اعرابه الضمة رفعا وللقائل ان يقول
ذكر المفرد ههنا غير جائز لان المراد بالمفرد اما مقابل
المثنى والمجموع واما مقابل المركب مع الغير لا سبيل
الى الاول لان الاسماء الستة المضاف الى غير ياء
المتكلم المكبرة مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها ليس
كذلك ولا سبيل الى الثاني لان مثل غلام زيد غير مفرد
بهذا الوجه مع ان اعرابه كذلك فان قيل المراد
به الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة لذكر احكامها بعده
قلنا لا احتياج ح الى ذكر قيد المنصرف لذكر
احكام غير المنصرف بعد واذا عرفت ذلك فالمراد
بالمفرد غير المثنى والمجموع وغير الاسماء الستة
جمع المونث السالم بالضمة والكسرة اى رفع

اى رفع جمع المونث السالم بالضمة ونصبه
وجره بالكسرة فنصبه غير جار على الاصل لان جمع
المونث السالم فرع جمع المذكر السالم ونصب
جمع المذكر السالم تابع لجره كما يجيء فجعل ههنا
كذلك لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل غير المنصرف
بالضمة والفتحة اى رفع غير المنصرف بالضمة
ونصبه وجره بالفتحة كما يجيء تعليله اعلم انه يشكل
بمثل مسلمات علما فانه غير منصرف مع ان اعرابه
بالضمة والكسرة عند المص كما ذكره في بعض كتبه
وبمثل جوار حالة الجر فانه ليس بالفتح لفظا ولا تقديرا
والا لكان مفتوحا لخفة الفتحة اخوك وابوك
وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة
الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء
وانما قيد اعراب هذه الاسماء بالحروف بكونها
مضافة لانها لو كانت مفردة كان اعرابها بالحركات
تقول جاءني اب ورايت ابا ومررت باب

وانما اشترط كونها بالمضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو
كان مضافة الى ياء المتكلم كان مبنية او معربة اعرابا
تقديريا نحو جاءني ابي ورايت ابي ومررت بابي
وكان من الواجب عليه ذكر شرط آخر وهو كونها مكبرة
لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات تقول
جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك
وهذا النوع جار على خلاف الاصل من حيث ان
اعرابها بالحروف وانما جعل اعرابها بالحروف لانه
كانت في آخرها حروف تصلح ان يكون اعرابا من غير
الحركات بان يحصل نقل الحركات الى ما قبلها حالة الرفع
نحو جاءني ابوك اصله ابوك نقلت حركة الواو الى الباء
بعد سلب حركته وبان يحصل القلب حال النصب
نحو رايت اباك اصله ابوك قلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت رايت اباك وبان
يحصل [illegible]
ياء حال الجر نحو مررت بابيك نقلت حركة الواو

بالالف اما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الاول
فلان المثنى والمجموع فرعان على الآحاد والاعراب
بالحروف فرع على الاعراب بالحركات واعراب بعض
الآحاد وهو الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل
اعرابهما بالحروف لكان للفرع مزية على الاصل وانه
غير جائز ولانه كان في اواخرهما حروف وهي علامة
التثنية والجمع تصلح ان تكون اعرابا بقلب بعضها
الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الحروف
بغير حركة اخف من الحروف مع حركة واما العلة في
مخالفتهما القياس في الوجه الثاني فلان حروف الاعراب
ثلثة ومحل الاعراب ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع
فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف
وحالة الجر بالياء لالتبس المثنى بالمجموع لا سيما في حالة
الاضافة الا ترى انك لو قلت رايت زيداكم لم يعلم
انه مثنى او مجموع فلو جعل اعراب المثنى كذلك دون
الجمع بقي الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع كذلك

دون المثنى لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت هذه
الحروف على المثنى والمجموع بان جعلوا اعراب المثنى
حال الرفع بالالف لان الالف يقع ضمير المرفوع
للمثنى نحو يضربان وضربا واعراب الجمع بالواو في
حال الرفع لوقوع الواو ضمير المرفوع نحو ضربوا و
يضربون وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل
وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون
في المثنى وكسروا النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء
وفتحوا النون في الجمع واتبعوا النصب فيهما الجر
دون الرفع لمناسبة النصب الجر دون الرفع من حيث
ان كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن حيث قرب
المخرج لان الفتح من اقصى الحلق والكسر من وسط
الفم والضم من الشفتين اعلم ان الالف
والياء في المثنى للاعراب وكل واحد منهما مع فتح ما قبل
الياء ومع النون وبدونها علامة التثنية والواو
والياء في الجمع للاعراب وكل واحد منهما مع كسر

ما قبل الياء ومع النون وبدونها علامة الجمع فالنون
حال الاضافة بمنزلة التنوين وفي غيرها للعلامة
فقط وليس النون عوضا عن الحركة لان هذه الحروف عنده
نفس الاعراب التقدير فيما تعذر كعصى و
غلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا
ونحو يرمي رفعا واللفظي فيما عداه
اعلم ان الاعراب تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري
ففي موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا
والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب لفظا لكن يستثقل
اما الاول ففي موضعين احدهما الاسماء المقصورة
وهي اسماء في اواخرها الف مفردة نحو حبلى وعصى وفتى
تقول جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى وانما
تعذر الاعراب لفظا لكون الالف في آخره وامتناع قبول
الالف الحركة فان قيل لا نسلم وجود الالف
في فتى لوجوب حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده
في حال اللام والاضافة ظاهر واما حال التنكير فمقدر

ولهذا لم يجر الاعراب على ما قبله والثاني في الاسم المفرد
والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم المضافة الى ياء
المتكلم نحو غلامي وغلماني ومسلماتي وانما تعذر الاعراب
لفظا لوجود حركة ما قبل الياء بالكسرة وح يمتنع الاعراب
لفظا اما الرفع والنصب فظاهر لامتناع تحرك الحرف
الواحد بحركتين مختلفتين واما الكسر فكذلك لامتناع
تحرك الحرف الواحد بحركتين متماثلتين لا يقال لم لا يجوز ان
يكون هذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها للياء لانا
نقول هذه الكسرة موجودة قبل التركيب المقتضي للاعراب
وكسرة الاعراب متاخرة عن التركيب فيكون غير كسرة
الاعراب ولانا نقول هذه الكسرة لاجل ذات الاسم
الى ياء المتكلم وكسرة الاعراب لاجل الغير الذي هو الاعراب
وما بالذات متقدم على ما بالغير فهذه الكسرة غير كسرة
الاعراب وانما قال مطلقا للخلاف فيه لانه قال بعضهم
اعراب مثل غلامي تقديري حالتي الرفع والنصب
دون حالة الجر لوجود الكسرة حالة الجر واختار المص

انه تقديري في الاحوال الثلث لما ذكرنا وليس اعراب
غير المنصرف حال الجر تقديريا لان الاعراب جره بالفتح
لفظا وليس اعراب جمع المؤنث السالم حال النصب تقديريا
لان اعراب نصبه بالكسر لفظا غاية ما في الباب ان جر
الاول ونصب الثاني على خلاف الاصل فاما المستعمل
ففي موضعين احدهما الاسماء المنقوصة وهي اسماء في اخرها
ياء قبلها كسرة فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون
النصب تقول جاءني قاض اصله قاضي ومررت بقاض
اصله بقاضي استثقلت الضمة والكسرة على الياء
حذفتا فالتقى ساكنان محذوفة الياء دون التنوين لكونه
للعلامة وهي التمكن بخلاف الياء فصار جاءني قاض
ومررت بقاض وتقول في النصب رايت قاضيا لخفة
الفتحة على الياء والثاني جمع المذكر السالم اذا اضيف الى
ياء المتكلم فان اعرابه تقديري رفعا دون النصب والجر
تقول جاءني مسلمي اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء
وسبقت احدهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء

لسكونها وادغمت الياء في الياء تخفيفا وابدلت ضمة
ما قبل الواو كسرة للياء فصار مسلمي واما النصب
والجر فلفظي لانه كان من الواجب ان يكون بالياء وهو كذلك
واذا عرفت ان الاعراب التقديري في اي صورة فما
سواه لفظي لا يقال قوله اللفظي فيما عداه مكرر لانه ذكره
من قبل بقوله المنصرف والجمع المكسر الخ لانا نقول قوله
فالمفرد المنصرف الخ متناول اللفظي والتقديري لان
اعرابها بالضم والفتح والكسر قد يكون لفظيا وقد
يكون تقديريا غير المنصرف ما فيه علتان من
تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي
عدل ووصف وتأنيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة
من قبلها الف ووزن فعل
وهذا القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحة
قوله معناه ان ذكر العلل منظومة
وزينب وابراهيم ومساجد ومعدي
كرب وعمران واحمد اي غير المنصرف اسم معرب

يكون فيه علتان من تسع علل او علة واحدة من هذه التسع
تقوم مقام العلتين والعلل التسع ما ذكره في البيتين
وانما قال وهذا القول تقريب لان في عدد العلل خلافا
فقال بعضهم انه تسع وقال بعضهم انه اثنان الحكاية و
التركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو
اعلم واجهل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع
الصرف منهما بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل
عليهما الكسرة والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية
كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل وفيه نظر لانه لا يتناول
مثل احمر وافكل علما واما التركيب ففي البواقي كتركيب
التانيث بالتاء الظاهرة كطلحة او المقدرة كزينب
او بالالف وهو اما تركيب التانيث بحسب المعنى كزينب
مع العلمية او تركيب حرف التانيث مع الاسم بحسب
اللفظ كطلحة او تركيب العدل في عمر بحسب المعنى
ووجهه انه بمنزلة علمين تقديرا لانه الواضع قصد
التسمية بعامر فعدل عنه الى عمر عند خوف اللبس

والتانيث المعنوي وهو ما كان موضوعا على مؤنث كزينب

ذاكر كننده

بالصفة وفي نحو ثُلث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب
الجمع بحسب المعنى فانه بمنزلة جميعين وتركيب الالاسمين
بحسب اللفظ في نحو بعلبك وتركيب الالف والنون
اما مع الاسم بحسب اللفظ كسكران او مع العلمية
بحسب المعنى كعمران او مع الوصفية بحسب المعنى
كعطشان وتركيب العجمة وهو اما تكرار ما بالعجمي و
العربي بحسب اللفظي او تركيبها مع العلمية بحسب
المعنى وفي كله نظر لان ما ذكر في معنى التركيب ليس
تركيبا لان التركيب المعتبر في منع الصرف وهو
تركيب الكلمتين وما ذكر ليس كذلك وما ذكر في
بعلبك وان كان صحيحا من جهة التركيب لكنه
ليس بصحيح من جهة جعل مجرد التركيب سببا لمنع
الصرف والا لكان غير المنصرف حال التنكير فالنظر
في جميعه وقال بعضهم انه احد عشر وهي التسعة
المذكورة وشبه الف التانيث نحو ارطى و
مراعات الاصل نحو احمر بعد التنكير فقال القول

١٦

بانها تسع تقريب واقرب مما ذكره غيره او يكون
المراد به ان القول بان كل واحدة من العلل التسع
علة قول تقريبي لا تحقيقي لان كل واحد منها ليست
بعلة تامة لمنع الصرف والا لوجد منع الصرف
مع كل واحدة منها وليس كذلك او يكون المراد
به ان ذكر العلل التسع منظومة تقريب على فهم المبتدي
وزائدة في البيت منصوبة على انها حكاية عن الحال
في مثل قولك يمنع الاسم من الصرف النون زائدة
اذ لا عامل لها ههنا ينصبها على الحال ولا يمكن رفعها
بان يكون خبر مبتدا و هو النون لان الجملة وهو قولنا
النون زائدة ليست بسبب منع الصرف ولا بان
يكون صفة للنون لكونها نكرة والنون معرفة اللهم
الا ان يحكم بزيادة اللام في النون ويدل عليها ذكر
بقية الاسباب في البيتين نكرة واعلم ان
كل واحد من هذه العلل التسع فرع لشيء فالعدل
فرع عن المعدول والوصف فرع الموصوف والتانيث

فرع التذكير لانك تقول قايم ثم تقول قايمة والتعريف
فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة
فرع العربي لان لغة كل قوم اصل بالنسبة الى
لغتهم ولغة غيرهم فرع على لغتهم والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد واما الالف والنون المزيدتان
فاختلف البصريون انه انما يمنع الصرف
لمشابهة الفي التانيث وح لم يقل انه فرع لشيء
وقال الكوفيون انه انما يمنع الصرف بالاصالة
لا بالمشابهة وح يكون فرعا على ما زيد عليه
او على الالف والنون الغير الزايدتين ووزن
الفعل فرع لوزن الاسم فكما ان الاسم اصل و
الفعل فرع كذلك وزن الاسم اصل ووزن الفعل
فرع فلما فرغ المص عن ذكر العلل اورد امثلتها على
ترتيب ذكر العلل بقوله كعمر واحمر الخ فعمر غير منصرف
للعدل والتعريف واحمر للوصف ووزن الفعل وطلحة
للتانيث اللفظي والعلمية وزينب للتانيث المعنوي

والتعريف وابرهيم للعجمة والعلمية ومساجد للجمعية
المكررة ومعدي كرب للتركيب والعلمية وعمران
للالف والنون والعلمية واحمد للعلمية ووزن الفعل
وحكمه ان لا كسر ولا تنوين اي وحكم غير المنصرف
ان لا يدخله كسر ولا تنوين التمكن اذا كان الكسر في
الاسم مخصوصا بالجر لو كان منصرفا وهذا احتراز عن تسمية
امراة بمسلمات كان حالها في الاعراب حال
كونها منصرفة قبل التسمية كحالها غير منصرفة
حال التسمية وانما لم يمنع الكسر ح لانه ليس علامة
الجر فقط لكونه مشتركا بين النصب والجر وعلامة
النصب لا يحذف عن غير المنصرف وانما كسر حال الجر ايضا
لان غير المنصرف يجعل جره كنصبه كما في ساير
المواضع لكونه معربا حالة الجر وانما لم يحذف التنوين
لانه لا يمنع غير المنصرف من التنوينات الا تنوين
التمكن وهو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف
وهذه التنوين ليس للتمكن بل للمقابلة فلا يمنع وانما لم يدخل

غير المنصرف الكسر والتنوين لانه لما شابه الفعل من
وجهين منع منه ما منع الفعل منه وهو الكسر والتنوين
وانما قلنا انه شابه الفعل من وجهين لان
في الفعل فرعيتين كما في كل اسم غير منصرف علتان
كل واحدة منها فرع الشيء كما ذكرنا وانما قلنا ان في
الفعل فرعيتين لان الفعل فرع الاسم من جهة
الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب
ويضرب مشتقان من الضرب ومن جهة الافادة
لان الفعل يتوقف في الافادة على الاسم والاسم
لا يتوقف على الفعل في الافادة **ويجوز صرفه للضرورة**
او التناسب مثل سلاسلا واغلالا وقواريرا
اي ويجوز صرف غير المنصرف لاجل شيئين احدهما
ضرورة الشعر لان الضرورة ترد الاشياء الى
اصولها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا
ومثاله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك
ما كررته يتضوع والثاني تناسب الكلام كقوله تعالى

٣١

الى الياء بعد سلب حركة الياء ثم قلبت الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصارت مررت بابيك **المثنى وكلا**
مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء اعلم
ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان اعرابها بالالف
حال الرفع والياء حالتي النصب والجر نقول جاءني
الزيدان وكلاهما واثنان ورايت زيدين وكليهما
واثنين ومررت بالزيدين وكليهما واثنين وانما قيد
كلا بقوله مضافا الى مضمر لانه لو كان مضافا الى مظهر
لم يكن اعرابه كذلك بل يكون اعرابه تقديريا نحو جاءني
كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
وانما افرد ذكر كلا واثنان لانهما ليسا بداخلين في المثنى
لان المراد بالمثنى اسم مفرد لحق باخره الف او ياء ونون
وظاهر ان كلا واثنان ليسا كذلك **جمع المذكر السالم**
واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء
اعلم ان جمع المذكر السالم واولو وعشرون الى التسعين
[illegible] حالة الرفع بالواو [illegible] النصب والجر بالياء

تقول جاءني الزيدون وأولو مال وعشرون ورأيت
الزيدين وأولي مال وعشرين ومررت بالزيدين
وأولي مال وعشرين وإنما أفرد أولو وعشرون و
أخواتها بالذكر لأنهما ليسا داخلين في جمع المذكر
السالم لأن المراد بالجمع المذكر السالم اسم مفرد
لحق بآخره واو أو ياء ونون فظاهر أن أولو وعشرون
ليسا كذلك فإن قيل عشرون كذلك لأن واحده
عشرة قلنا لم يجز أن يكون عشرون جمع عشرة والذي
يدل على ذلك أنه لو كان كذلك لجاز إطلاق عشرين على
ثلثين لوجوب إطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد لكنه
ليس كذلك ولوجب أن يقال عشرون بفتح العين والشين
ولأنه يدل على عدد معين ولا شيء من الجمع يدل على عدد
معين فلا يكون عشرون جمعا ثم اعلم أن
المثنى والمجموع جار على خلاف القياس من وجهين
من حيث أن إعرابهما بالحروف والثاني أن رفع
المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالألف ونصب جمع

سلاسلا وأغلالا فإن سلاسلا غير منصرف للجمع
لكنه صرف لتناسب الكلام لأنه لما كان ما قبله و
ما بعده منونا صرف ونون أيضا للتناسب لأن
التناسب مقصود عندهم **وما يقوم مقامهما**
الجمع وألف التأنيث أي وما يقوم مقام العلتين
الجمع وألف التأنيث المقصورة نحو حبلى والممدودة
نحو صفراء وإنما ذكره ههنا لأنه قال من قبل غير المنصرف
ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم
مقامهما فاحتاج ههنا إلى بيان العلة التي تقوم
مقام العلتين فالعلة التي تقوم مقام العلتين اثنان
أحدهما الجمع وإنما قام مقام العلتين لأن كونه جمعا
علة وكونه على صيغة منتهى الجموع أي على صيغة غير
الجمع السالم يمتنع جمعه جمع التكسير بمنزلة علة أخرى
فكان فيه علتين لا يقال لو كان الجمع سببا وصيغة
منتهى الجموع سببا أخرى لكان مثل حمر غير منصرف
للجمع والصيغة لأنا نقول لا نسلم ذلك لجواز أن يكون

جمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف
ولا يكون مع الصفة كذلك والثانية الف التانيث
وانما قام الف التانيث مقام العلتين لان التانيث
بمنزلة علة وكون التانيث لازما للكلمة غير مفارق
عنها بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين
فالعدل اي خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا
كثلاث ومثلث واخر وجمع اي العدل خروج
الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى
وهو على ضربين احدهما تحقيقي والاخرى تقديري
والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا نظر الى الاسم المعدول
وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على ان اصله
شيء آخر كثلاث ومثلث ورباع ومربع
واحاد وموحد وثناء ومثنى وتحقيق العدل
فيه انه اذا نظر الى ثلث ومثلث وجد فيه قياس
غير منع الصرف يدل على ان اصله شي آخر و
انه من الاعداد والاعداد من الوا...
واحـ

واحد واثنان وثلاثة واربعة فاحاد وموحد معدولان
عن واحد واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وثلث
ومثلث عن ثلثة ثلثة ورباع ومربع عن اربعة
اربعة لان المراد من كل واحد منها العدد المكرر
فهي غير منصرفة للعدل والصفة كما في قوله اولي
اجنحة مثنى وثلث ورباع واما ما فوق الاربعة
يعني خماس ومخمس وسداس ومسدس
الى عشار ومعشر هل يقال ام لا ففيه خلاف والاصح
انه لا يقال لضعف الرواية واما تحقيق العدل في
اخر فلانه اسم التفضيل وقياس اسم التفضيل اذا
لم يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة ان يكون
على صيغة افعل من وههنا اخر ليس مع لام
التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان يكون على
صيغة آخر من فلما قيل اخر علم انه معدول عن
آخر من وتحقيق العدل في جمع اي جمع جمع جمعاء
وجمعاء فعلاء غير صفة وقياسه ان يجمع على فعالى

او فعلاوات كما يجمع صحرا على صحارى او
صحراوات فقياس جمعا ان يجمع على جماعى
او جمعاوات فلما قيل جُمَع ولم يقل جماعى ولا
جمعاوات علم انه معدول عن جماعى او جمعاوات

او تقديرا كعمر وباب قطام في بني تميم

اى العدل التقديرى انه اذا نظر الى الاسم لم
يوجد فيه قياس يدل على ان اصله شئ اخر
غير انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية
قدّر فيه العدل حفظا لقاعدتهم وهى ان الاسم
لم يمنع الصرف الا اذا كان فيه سببان ومثاله
عمر فانه اذا نظر فيه لا يوجد قياس يدل على ان
اصله شئ اخر غير انه وجد غير منصرف وليس
فيه سوى العلمية فقدر العدل لامكان تقدير
العدل فيه وامتناع تقدير غيره فيه حفظا لقاعدتهم
واما باب قطام ففيه اشكال وذلك انه عند بنى
تميم غير منصرف للعلمية والتانيث فلم توجب الضرورة
تقدير العدل فيه والذى يمكن ان يقال في توجيهها
ان فعال مبنى عند اهل الحجاز واما عند بنى تميم
فان لم يكن في آخره راء فمعرب غير منصرف فان
كان في آخره راء نحو حضار ووبار فمبنى وليس
فيه الا سببان العلمية والتانيث والسببان
لا يوجبان البناء وقدر فيه العدل للضرورة
ليحصل الموجب للبناء فلما قدر العدل فيما
آخره راء قدر في غيره لاطراد الباب وضعف
هذا ظاهر لعدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه
واني وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروة على
المص ولم يكن فيها لفظة قطام فسالت قارئها
عنها فقال حذفها المص عند قراة بعض
المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود

الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا تضره
الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة
اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد

اى شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا فى
الاصل فلا تضره غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية
ولا تؤثر الوصفية العارضية ولاجل ان شرط الوصف
المانع من الصرف ان يكون وصفا فى الاصل صرف اربع
فى قولنا مررت بنسوة اربع فان اربعا فيه
وزن الفعل والوصف فلو كان الوصف العارض
مانعا من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلتين
وليس كذلك فلم يكن الوصف العارض مانعا من
الصرف لا يقال ان شرط وزن الفعل المانع من
الصرف منتف فى اربع لان شرطه ان لا يقبل
التاء وهو منتف لقبوله التاء لانا نقول ان التاء
التى فى اربعة ليس للتانيث بل علامة للتذكير
والمراد بالتاء تاء التانيث ولاجل ان غلبة الاسمية
على الوصفية الاصلية لا تضر امتنع صرف اسود
وارقم للحية وادهم للقيد وبيانه ان اسود صفة
فى الاصل ثم جعل اسما للحية وارقم صفة فى الاصل

٢١

الوضع ثم جعل اسما للحية وارقم صفة فى الاصل الوضع ثم جعل
اسما للحية وكذلك ادهم صفة فى الاصل الوضع لشئ فيه سواد
ثم جعل اسما للقيد فاسود وارقم وادهم صفات فى الاصل فصارت
اسما بسبب العارض فلو كانت غلبة الاسمية على الوضعية
الاصلية مضرة فى تاثير الوصفية الاصلية لكان اسود وارقم
وادهم منصرفا لكنه غير منصرف فلم يضره غلبة الاسمية على
الوصفية الاصلية **وضعف منع افعى للحية واجدل**
للصقر واخيل للطاير اعلم ان فى افعى للحية واجدل
للصقر واخيل للشقراق مذهبين احدهما منع الصرف لتوهمهم
الخبث فى افعى وكون الاجدل من الجدل وهو القوة وكون الاخيل
من الخيلان او من التخييل فمنع من الصرف لوزن الفعل
والصفة وعليه قول حسان ابن ثابت ذريني وعلمي بالامور
وشيمتي فما طايري فيها عليك باخيلا والمذهب الثاني
الصرف لعدم العلم بكونها صفات فى اصل الوضع واصل الاسم
الصرف ولهذا قال المص وضعف منع افعى واجدل واخيل
التانيث بالتاء شرطه العلمية اى شرط التانيث بالتاء
مثل طلحة وتمرة ١٢

في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك
التانيث في معرض الزوال فلا يكون ذلك التانيث لازما والتانيث
المعتبر هو اللازم ولهذا صرف قائمة في قولنا مررت
بامراة قائمة مع تحقق الوصف فيها والتانيث بالتاء
فيهما من غير العلمية وانما قيد التانيث بقوله بالتاء
احترازا عن التانيث بالالف كحبلى وحمراء فان
العلمية ليست بشرط فيه **والمعنوي كذلك**
اي وشرط التانيث المعنوي في منع الصرف
ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث
في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث
المعتبر هو اللازم ولهذا صرف جريح في قولنا مررت
بامراة جريح مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي
فيه من غير العلمية وكذلك صرف اربع مع تحقق
التانيث المعنوي ووزن الفعل فيه من غير العلمية
وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلثة او تحرك
الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب

وسقر وماه وجور ممتنع اي وشرط وجوب
تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور
الثلثة وهو ان يكون زائدا على ثلثة احرف او وسطه
متحركا او العجمة متحققة لانه لو انتفى هذه الامور الثلثة بان
لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير العجمة فيكون
في غاية الخفة تقاوم احد السببين اللذين فيه
فلم يبق في الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد
لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه فهند يجوز صرفه
لانتفاء شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي
ولا يجب صرفها لوجود التانيث والعلمية التي
هي شرط جواز منع الصرف وزينب وجب منع
صرفها لوجود العلتين مع شرط وجوب منع صرفها
وهو الزيادة على الثلثة وسقر وجب منع صرفها
لوجود العلتين مع شرط وجوب منع صرفها وهو
تحرك الاوسط وماه وجور وجب منع صرفهما
لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع الصرف فيهما

وهو العجمة وانما خص المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج
اللفظي اليه لانه لا يوجد مونث بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط
ولقائل ان يقول نمنع ذلك لوجود مثل شاة و
ذات ويمكن ان يجاب عنه بانها متحركة الاوسط تقديرا
الا انه يلزم من هذا الجواب ان يكون المراد بتحرك
الاوسط الذي هو احد امور شرط تحتم تاثيره تحرك الاوسط
لفظا او تقديرا ويلزم منه انه ان سمي بمثل شاة وذات
مذكر وجب منع صرفه وفيه نظر والذي يحسم مادة
هذا الاشكال بالكلية ان يقال ان المراد بالتاء في قوله
التانيث بالتاء هو التاء المختص بالتانيث والتاء
في شاة وذات ليست كذلك لانها بدل عن شيء
فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة فقدم
منصرف وعقرب ممتنع اي فان سمي بالمونث
المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف ان يكون زائدا
على ثلثة احرف لانه لو كان على ثلثة احرف لم يكن
فيه تانيث لا من حيث اللفظ ولا من حيث

المعنى اما من حيث المعنى فلكونه اسما لمذكر
واما من حيث اللفظ فلكونه خاليا من علامة التانيث
ومن قايم لحرف التانيث وهو حرف الرابع وانما
قلنا ان الحرف الرابع قام مقام حرف التانيث
لانك تصغر قدما بقديمة وعقربا بعقيرب والتصغير
يرد الاشياء الى اصولها فلولا ان الحرف الرابع
بمنزلة تاء التانيث للزم الاتيان بالتاء في
تصغير عقرب واذا تقرر ذلك فقدم اذا سمي
به مذكر انصرف لانتفاء شرط منع صرفه وهو الزيادة
على ثلثة احرف وعقرب وثلث من نبوة ثلث
اذا سمي به مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين مع
تحقق شرط منع صرفهما وهذا كان كراع غير منصرف
مع كونه اسما للمخلب فان قيل يلزم مما ذكرتم
منع صرف مثل كلاب اذا سمي رجل لكون
تانيثه مع ما هو مثل عناق قلنا لا نسلم ان
التانيث في الجمع حقيقية بل لكونه بمعنى الجماعة

المعرفة شرطها ان يكون علمية اى وشرط
المعرفة فى منع الصرف ان يكون علما لان المعارف
خمسة العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف
والمضاف الى احدها وما سوى العلمية غير
مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم
فان المضمر والمبهم مبنيان وباب غير المنصرف
من المعربات واما تعريف المعرف بلام التعريف
والمضاف الى احدها فلانهما يجعلان غير المنصرف
منصرفا او فى حكم المنصرف على المذهبين
فبالاولى ان لا يجعلا المنصرف غير المنصرف
واذا بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف
المانع من الصرف هو العلمية فقط هذا اذا
لم يعتبر تعريف التوكيد اما اذا اعتبر فشرط
التعريف احد الامرين وهو اما تعريف العلمية
واما تعريف التوكيد وهو بتقدير اللام او
الاضافة نحو اجمع فانه غير منصرف لوزن الفعل

والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه فى منع صرف
بعض التوكيد وقيل تعريف التوكيد تعريف
العلمية لان الفاظ التوكيد اعلام لها واليه ذهب
ابو على الفارسى فعلى هذا لا يحتاج الى شرط احد الامرين
العجمة شرطها ان يكون علمية فى العجمية وتحرك
الاوسط او زيادة على ثلثة احرف
فنوح منصرف وشتر وابرهيم ممتنع
اى شرط العجمة فى منع الصرف امران احدهما ان
تكون علما فى العجم لانها لو لم تكن علما فى العجم لتصرف فيها
العرب فيها بادخال اللام او الاضافة او التنوين
او التعريب فيه وغير ذلك فصار من جنس كلامهم
فلم يبق العجمة فيه فلم تمنع الصرف ولهذا لو سمى
رجل بلجام لم يمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو
كونه علما فى العجم والشرط الثانى احد الامرين وهو اما
تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف لانه
لولا ذلك لكان الاسم على ثلثة احرف ساكن الاوسط

فيكون في غاية الخفة وغاية الخفة تعاوم احد السببين
فلم يبق فيه الا سبب واحد فلم يمنع الصرف واذا
تقرر ذلك فنوح اذا سمي به منصرف لانتفاء

الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او الزيادة
على ثلثة احرف وشتر وابرهيم اذا سمي بهما
انتفا من الصرف للعلمية والعجمة وحصول

الشرطين معا الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع
بغير تاء كمساجد ومصابيح واما فرازنة
فمنصرف اي شرط الجمع المانع من الصرف
ان يكون صيغته على صيغة منتهى الجموع بغير تاء
والمراد بمنتهى الجموع ان يكون على صيغة غير صيغة
الجمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير واما قلنا
جمع التكسير لانه يجوز جمعها جمع السلامة نحو
الصواحبات ولهذا الجمع ثلثة امثلة احدها
ان يكون بعد الف التكسير حرفان متحركان نحو
مساجد والثاني ان يكون بعده حرفان اولهما

مدغم في الثاني نحو دواب والثالث ان يكون
بعده ثلثة احرف واوسطها ساكن نحو مصابيح
وانما قال بغير هاء لانها لو كانت بهاء نحو صياقلة
لشابه المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية
فكان حكمه حكم المفرد اما مشابهته كراهية و
طواعية لفظا فظاهر واما مشابهته معنى فلوقوع
كل واحد منهما على كثيرين اما الجمع فظاهر واما
نحو كراهية فلكونها مصدرا او نوع المصدر
على كثيرين واعلم ان المراد بالهاء هاء التانيث
لئلا ينتقض بمثل فواره جمع فاره ولو قال
بغير هاء وياء النسبة لكان اصوب لئلا ينتقض
بمثل مدايني فانه صيغة منتهى الجموع بغير هاء
مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بصيغة منتهى الجموع في قوله هو صيغة
منتهى الجموع بجميع الحروف الموجودة فيه وليس

بغير هار و

مثل مدائني كذلك لانه على صيغة منتهى الجموع بغير يار
النسبة الا ان هذا الجواب يغني عن قوله بغير يار
لان الاحتراز به عن مثل صياقلة وليس مثلها
على صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه فيلزم احد الامرين
وهو اما احترازه عن مثل مدارئي او ترك الاحتراز
عن مثل صياقلة واذا كان كذلك فقرازنة منصرف
لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف لكونها مع الهاء

وحضاجر علم للضبع غير منصرف لانه
منقول عن جمع هذا جواب عن سوال مقدر وهو
ان يقال ان هذا الوزن انما يمنع الصرف للجمعية
مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء والجمعية منتفية
في حضاجر لانه علم للضبع وجوابه ان نقول لا نسلم
ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين
هو الجمعية الاصلية وهي متحققة ههنا لانه منقول
عن الجمع لانه جمع حضجر والحضجر هو عظيم البطن

فان قيل هذا السوال غير متوجه في حضاجر
وان لم يعتبر فيه الجمعية لان هذا الوزن لم يمنع
الصرف الا للجمعية اذا لم يكن فيه علتان اما اذا
كانتا فيه يمنع الصرف وان لم يعتبر الجمعية عملا
بالعلتين كحضاجر فان فيه العلمية والتانيث
لانه علم للضبع والضبع مونث قلنا لا نسلم
ان في حضاجر تانيثا لان حضاجر علم الجنس
فهو كاسم علم للحقيقة المشتركة بين المذكر والمونث
كاسامة للاسد واذا كان كذلك لم يكن فيه تانيث
سلمنا ان فيه تانيثا لكن لا يلزم منه ان يكون غير
منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية فيه
غير موثرة ولهذا لو نكر لكان غير منصرف وللقائل
ان يقول لكن حينئذ يلزم ان يقول شرط الجمع ان يكون
جمعا في الاصل كما قال في الوصف **وسراويل**
اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمي
حمل على موازنه وقيل عربي جمع

سراويل تقديرا واذا صرف فلا اشكال

وهذا جواب ايضا عن اشكال مقدر وهو ان يقال
هذا الوزن انما لم يصرف الا اذا كان جمعا او
منقولا عن الجمع وسراويل ليس كذلك وجوابه
انه اذا لم يصرف وجهان احدهما انه لفظ عجمي
فلما استعملته العرب حملته على الالفاظ التي على وزنه
في العربي فكانت الالفاظ التي هي على موازنه
في العربي غير منصرفة فيمنع صرفه ايضا والوجه
الثاني انه لما وجد غير منصرف وعلم من قاعدة كلام
العرب ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا
كان جمعا فقيل انه جمع سرواله تقديرا لحفظ قاعدة
كلام العرب اعلم ان الاسباب المانعة من
الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على الجواب
الاول وان الجمع المانع من الصرف تقديري
وتحقيقي بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض المص
لهما في موضعهما واما اذا صرف سراويل وهو

التعليل فلا اشكال لان هذا الوزن انما يمنع الصرف
لاجل الجمعية والجمعية منتفية ههنا فوجب صرفه
ونحو جوار رفعا وجرا مثل قاض اعلم ان مثل
جوار مثل قاض رفعا وجرا من حيث اللفظ
بلا خلاف بين النحاة المحققين كما تقول جاءني
قاض ومررت بقاض بالتنوين وحذف
الياء تقول جاءتني جوار ومررت بجوار
بالتنوين وحذف الياء واما من حيث
التقدير ففيه خلاف فقال بعضهم انه منصرف
لان هذا الجمع انما لم ينصرف الا اذا كان بعد الف
التكسير حرفان نحو مساجد او ثلثة احرف اوسطها
ساكن نحو مصابيح وليس ههنا بعد الف
التكسير حرفان ولا ثلثة احرف فيكون
جوار مثل سلام وكلام فيكون منصرفا و
قال سيبويه ومن تابعه لا نسلم انه ليس
بعد الف التكسير حرفان فان الياء مقدرة

كان صح

بعد الراء والذي يدل على ذلك انك تقول جاءتني
جوار بكسر الراء فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء لكان الاعراب
جاريا على الراء فتقول جاءتني جوار بالرفع واذا
كانت مقدرة للاعراب مقدرة لمنع الصرف والجامع
كون كل واحد منهما حكما لفظيا فان قيل على هذا
التنوين عند سيبويه فانه غير منصرف عنده قلنا
انه عوض عن الياء او عن حركة الياء لان اصل هؤلاء
جوار جواري استثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار
هؤلاء جواري فلما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة
في المفرد نحو قوله تعالى والليل اذا يسر وكبير المتعال
كان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل من المفرد اولى
فلما حذفت الياء والحركة عوض التنوين عن الياء او
عن الحركة فهذا التنوين فيه عند سيبويه
ليس تنوين التمكن بل تنوين العوض وعند الاولين
تنوين التمكن واما حال النصب فبالاتفاق غير منصرف
ونقول رايت جواري لخفة الفتحة ولو قيل مررت

بجواري بالفتح لكان الوجه لكونه غير منصرف لخفة الفتحة
على الياء كقوله ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن
عبد الله مولى مواليا **التركيب شرط العلمية وان**
لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك
اي شرط التركيب المانع من الصرف امران وجودي وعدمي
اما الوجودي فهو ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان في
معرض الزوال فلم يكن لازما والتركيب المعتبر هو اللازم
والعدمي ان لا يكون باضافة وان لا يكون باسناد وانما
وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة تجعل غير المنصرف
منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فبالاحرى ان
لا تجعل المنصرف غير المنصرف وانما وجب ان لا يكون
باسناد لانه لو كان باسناد لكان مبنيا ومحكيا على
حاله نحو تابط شرا وشاب قرناها وزري حبا واذا كان
مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن له حظ في منع الصرف لان منع
الصرف مخصوص بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بان يكون
الثاني صوتا ولا بان يكون متضمنا للحرف في الاصل لكان

اصوب حتى لا يتوجه عليه النقض بمثل سيبويه وخمسة عشر
اذا جعل علما على المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه
النقض بمثل ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف
بالمعربات فلما لا حاجة اذن الى الاحتراز عن
التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات
فيلزم احد الامرين وهو اما ترك الاحتراز عن التركيب
الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه
وخمسة عشر علما واعلم ان المراد بالتركيب
التركيب من اسمين لئلا يشكل بمثل زيد علما مع كونه
مركبا من الاسم والتنوين الالف والنون ان
كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او صفة
فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى
اعلم ان الالف والنون انما يمنع الاسم من الصرف
عند نحاة البصرة بسبب مشابهتهما لالفي التانيث في
امتناع دخول تاء التانيث عليهما واذا عرفت ذلك
فنقول ان كان الالف والنون في اسم فشرطه في منع الصرف

ان يكون علما ليصح مشابهته لالفي التانيث لانه
لو لم يكن علما لم يمتنع دخول تاء التانيث عليه نحو
سعدان لنبت وسعدانة ومرجان ومرجانة
نحو عمران وغطفان وسبحان وان كان في صفة
فشرطه في منع الصرف انتفاء فعلانة لتحقق
مشابهته لالفي التانيث في امتناع دخول تاء
التانيث ومن حيث ان كل واحد منهما
زائدتان زيدتا معا ومن انهما جيء بهما بعد سلامة
الكلمة واستيفاء الاصول وقيل شرطه
في منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء
فعلانة لانه لما وضع للمونث صيغة غير صيغة
المذكر لم يفرق بين المذكر والمونث بتاء التانيث
وعدمه نحو سكران وسكرى والاول هو الحق
لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل كونه مستلزما
لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات ومن ثم
اختلف في رحمن دون سكران وندمان

اى ومن اجل انه اختلف فى شرط منع صرف
الالف والنون فى الصفة اختلف فى رحمن ولم
يختلف فى سكران وندمان لان من قال شرط
منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرف رحمن لتحقق
شرطه وهو انتفاء فعلانة من رحمن ومن قال
شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمن لانتفاء
شرط منع صرف وهو وجود فعلى لعدم مجىء
فعلى من رحمن ولم يختلف فى سكران لتحقق
الشرطين وهما انتفاء فعلانة ووجود فعلى
فسكران غير منصرف بالاتفاق ولم يختلف
ايضا فى ندمان لانتفاء الشرطين معا لمجىء فعلانة
وعدم مجىء فعلى فصرف بالاتفاق ووزن
الفعل شرطه ان يختص به كشمر وضرب
او يكون فى اوله زيادة كزيادته غير
قابل للتاء اى شرط وزن الفعل المانع من الصرف
احد الامرين وهو اما ان يختص بالفعل ولا يوجد

مثل زيادة حرف او حرف زائد فى اول الفعل ۱۵ جامى

فى الاسم الا منقولا من العجمى الى العربى كبقم او منقولا
من الفعل الى الاسم العلم كضرب وشمر اذا سمى
رجل بهما او كانفعل وتفعل واستفعل و
افتعل واما ان يكون فى اوله زيادة كزيادته
فى اول الفعل غير قابل للتاء ان ثبت ليتاكد
مشابهته الفعل واوزانه افعل وتفعل ونفعل
ويفعل وافعل امر المخاطب ولا تفعل نهيا له
ونحوه فان سمى رجل بنرجس لم ينصرف
للعلمية ووزن الفعل لزيادة النون فى اوله
لعدم مجىء مثل جعفر بكسر الفاء فهو كنضرب
اذا سمى به لا يقال انه اعجمى فمن اين عرف
زيادة النون لانا نقول ان النحاة يجرون
اللفظ المنقول الى لغتهم فى زيادة حرف من
حروفه او اصالته كاللفظ العربى واذا قالوا
النون نرجس زيادة ارادوا به انه لو اخذ
الفعل منه لقيل نرجس بخلاف ما لو سمينا رجلا

سهشل فانه منصرف لان في الاسماء فعللا

مثل جعفر فلم يكن نونه زيادة فلا يشكل بقبوله

التاء كقولهم نرجس ونرجسة لانه غير

قابل للتاء حال كونه علما واعلم انه يشكل

باسود اسما للحية فانه غير منصرف للوصفية

الاصلية ووزن الفعل مع كونه قابلا للتاء

كقولهم اسودة للحية الانثى واجاب عنه بعضهم

بان قبوله التاء طار بعد استعماله اسما ومعناه

ان المراد بانه غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء اذ

استعمل صفة وكان غير منصرف للوصف و

وزن الفعل وح لا يتوجه الاشكال بنرجس

علما ولا باسود اسما للحية **ومن ثم امتنع**

احمر وانصرف يعمل اي ومن اجل ان شرط

وزن الفعل المانع من الصرف احد المذكورين

امتنع صرف احمر لكون الامر الثاني موجودا

فيه وهو ان في اوله زيادة كما في اول الفعل

غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله زيادة لانه من حمرة

وكونه غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة ومن اجل

انتفاء الامرين معا اما الاول فظاهر واما الثاني

فلكونه قابلا للتاء تقول هذا اجمل يعمل وهذه ناقة يعملة

نعم اذا سمي به كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء

ح وكذلك حكم ارمل **ومافيه علمية موثرة اذا**

نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع موثرة

الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل

اي كل غير منصرف فيه علمية موثرة اي العلمية سبب

في منع الصرف فانه اذا نكر صرف لانه تبين من قبل

ان العلمية الموثرة لا تجامع العلة الا والعلمية شرط

في تاثير تلك العلة الا العدل ووزن الفعل فانها تجامع

العدل ووزن الفعل موثرة وليست بشرط في العدل

ووزن الفعل وانما قلنا انه تبين ان العلمية الموثرة

لا تجامع مع علة الا وهي شرط فيها لان تلك العلة

ان كانت الوصف فلانها لا تجامعه من حيث تنافيهما

لان وضع العلمية على الخصوص ووضع الوصف على العموم ١٢

التضاد وان كانت التانيث بالتاء والتانيث المعنوى
او المعرفة او العجمة او التركيب او الالف والنون فى الاسم
فالعلمية شرط فيها وان كانا فى الصفة فان العلمية
لا تجامعها لما بينهما من التضاد وان كانت الجمع او الصيغة
وهى التانيث بالالف فلانها لا تجامعها موثرة
لاستقلالها فى منع الصرف بدون العلمية واما قلنا
ان العلمية تجامع موثرة مع العدل ووزن الفعل
لمنع صرف عمر للعدل والعلمية ولمنع صرف احمد
للعلمية ووزن الفعل واما قلنا ان العلمية ليست
بشرط فى العدل ووزن الفعل لمنع صرف العدل من
غير العلمية فى نحو ثلث ورباع ولمنع صرف وزن
الفعل من غير العلمية فى احمر اذا كان صفة وهما
متضادان فلا يكون معهما الا احدهما فاذا
نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد اى
العدل ووزن الفعل متضادان وهو اشارة الى
جواب سوال مقدر وذلك السوال ان يقال اذا لم يكن

العلمية شرطا فى العدل ووزن الفعل فجاز ان تكون
كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا
نكرت زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل
فتكون غير منصرف لان العلمية ليست بشرط
فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف
وجوابه ان يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان
اى لا يجتمعان معا بالاستقرار فاذا لا يكون مع
العلمية الا احدهما وفى السوال المذكور نظر لانه لا
يتوجه عليه السوال المقدر لان العلمية فى الكلمة
المفروضة غير موثرة وجوابه انا لا نسلم ان العلمية
ليست بموثرة والا لزم الترجيح من غير المرجح
وليس مثل مساجد علما كذلك لان الجمع وحده مانع
من الصرف من غير النظر الى العلمية وليست العلمية
كذلك فيحصل الرجحان بالجمعية ولا شى من العدل
ووزن الفعل كذلك واذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن
فى غير المنصرف الذى فيه العلمية الموثرة شى منهما

اعني العدل ووزن الفعل فاذا انكر صرف لبقائه
بلا سبب لزوال العلمية وزوال ما هي شرط
فيه وان كان فيه احدهما فاذا انكر صرف ايضا لبقائه
على سبب واحد لانه زالت العلمية ولم يزل احدهما
اعلم انه انما قيد العلمية بالموثرة لانها لو لم تكن
موثرة لم يصدق قوله وكل ما فيه علمية موثرة اذا
نكر صرف لان مثل مساجد وحبلى وحمراء اذا سمي
به فيه علمية وليس من حكمه اذا انكر صرف لان
العلمية غير موثرة لان منع صرفه انما هو للجمعية
الاصلية والتانيث **وخالف سيبويه الاخفش**
في مثل احمر علما ثم نكر اعتبارا للصفة بعد
التنكير اعلم ان احمر غير منصرف لوزن الفعل والصفة
واذا سمي به كذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
اما اذا انكر بان يقع فيه اشتراك اتفاقي ففيه
خلاف بين سيبويه والاخفش فقال سيبويه انه
غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية وقال

الاخفش انه منصرف لانه انما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية
فلم يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل فصرف
ان نقول سلمنا انه انما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية لكن
لم قلتم انه لم يعتبر بعد ذلك وبيان ذلك ان احمر اذا
كان علما لم يمكن اعتبار الوصفية لما بين العلمية و
الوصفية من التضاد واذا انكر زال ذلك
المانع وكذلك حكم كل ما فيه صفة مع سبب آخر
نحو سكران ولهذا قال في مثل احمر وباب ثلث
مستثنى من هذا الحكم لانه اذا سمي به لم يبق
فيه العدل فلم يكن فيه الا العلمية بعد التسمية
وقبل التنكير واما بعد التنكير فلم يبق
فيه الا الوصفية الاصلية **ولا يلزمه باب**
حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم
واحد اي ولا يلزم سيبويه باب حاتم اذا
سمي به هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان
يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة

بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي
به لكونه وصفا في الاصل ولو كانت معتبرة فيه لكان
حاتم ونحوه غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه
ليس كذلك فلم يكن الصفة الاصلية معتبرة وجوابه ان
نقول ان الصفة الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية
في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لان الوصفية
لو اعتبرت في حاتم علما لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد
وهو منع الصرف وذلك لان العلم لا يقع على كثيرين
والصفة تقع على كثيرين واعتبار المتضادين في
حكم واحد غير جائز وليس كذلك احمر بعد تنكيره لعدم
اعتبار العلمية ح في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار
الصفة في منع الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين
وانما قال في حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين في
حكمين مختلفين كقوله شعر: اتاني وعيد الحوص من
آل جعفر ۞ فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا ۞ فاعتبر
العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على احاوص

واعتبر الصفة من جهة جمعه على حوص واعلم ان قوله
وكل ما فيه علمية مؤثرة فانه اذا نكر صرف انما يكون كليا
على رأي الاخفش لا على رأي سيبويه وجميع
الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسر اعلم ان
النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا ينصرف اذا اضيف
او دخله اللام انجر بالكسر لفظا ان كان اعرابه لفظيا ولكن
اختلفوا في ان دخول الكسر عليه من حيث انه منصرف
او لا من هذه الحيثية فقال قوم انه منصرف لانه لما
دخل عليه ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة اخرجه
عن مشابهة الفعل فصار منصرفا فدخل الكسر وقال
قوم انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين ايضا فيه
بل انما دخله الكسر لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين
وحال اللام والاضافة لم يوجد التنوين فيحذف فيتبع
الكسر وقال قوم ان بقي العلتان كان غير منصرف
كمساجد وحبلى وحمراء واحمر وسكران صفة علما بالعلتين
وان لم يبقيا او لم يبق احدهما كان منصرفا كبعلبك و

وابرهيم واحمد وعمر وهذا اقرب الى الحق من المذهبين
الاولين **المرفوعات هو ما اشتمل على علم**
الفاعلية اى المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية
وهو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا
يتوهم تعريف الشئ بما هو مثله فى المعرفة والجهالة
او اخفى لان كل من لم يعرف المرفوع لم يعرف الرفع وكل
من يعرف الرفع يعرف المرفوع فالمرفوعات خبر المبتدا
المحذوف اى هذا الباب المرفوعات ولم يرجع الضمير
الى المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا الافراد ما
كتعريف الاسم والفعل وغيرهما بل يرجع الى المرفوع
فمنه الفاعل وهو ما اسند الفعل او شبهه
اليه اى من المرفوعات الفاعل وانما ابتدا بالفاعل من
المرفوعات لان الرفع للفاعل فى الاصل وما سواه
محمول على الفاعل فى الرفع قوله وهو ما اسند اليه
الفعل آه وانما قال اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه فاعل
الامر والنهى وانما قال ما اسند الفعل ولم يقل اسم اسند

١٣٥

اليه ليدخل فيه الفاعل الذى ليس باسم نحو اعجبنى
ان ضربت زيدا فان مع الفعل فى محل الرفع بانه
فاعل اعجبنى وليس باسم وان كان فى تقدير الاسم فقوله
او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة
وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال و
الظرف والجار والمجرور لا كاسم المفعول لان مرفوعه
ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه
وزيد حسن ابوه فابوه فاعل اسم الفاعل فى الاول و
فاعل الصفة المشبهة فى الثانى **وقدم عليه** اى قدم
الفعل او شبهه على الفاعل لدفع وهم من يتوهم ان
زيدا فى قولنا زيد قام مسند اليه فيكون فاعلا له لانه
على تقدير ان يكون مسندا اليه لكن ليس الفعل مقدما عليه
على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم
ابوه اى على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه مفعول
ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا اسند الفعل
اليه وقدم عليه لكن لا من جهة قيامه به لان الفعل وهو
المجهول

الثاني انه لا يكون قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل وانما قال
اي طريقه
على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل الذي
يقوم الفعل به حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل
به حقيقة نحو قرب زيد ومات زيد ولم يقم زيد فالفاعل
عنده انما يكون فاعلا بثلثة شروط احدها ان يكون الفعل
او شبهه مسندا اليه والثاني ان يكون الفعل مقدما عليه
والثالث ان يكون قائما به ولم ينتقض الحد بمثل زيد
في قولنا ان قام زيد قمت لان المراد بالاسناد
اعم من الاسناد بالفعل او تقدير الاسناد ولا بمثل
لم يقم زيد مع انه ما اسند الفعل اليه لان المراد بالاسناد
هو الاسناد في الايجاب او السلب وللقائل ان يقول
لا يخلو من ان يراد بالفعل في قوله ما اسند اليه الفعل
الفعل الاصطلاحي او الفعل الحقيقي الذي هو المصدر
وايا ما كان فيه اشكال اما ان اريد به الفعل الاصطلاحي
فلان الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل كما انه غير
قائم بالمفعول واما ان اريد به الفعل الحقيقي فلانه لا [illegible]

الخ الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
به مدلول الفعل الاصطلاحي او شبهه اعني الحدث والضمير
في قيامه يعود الى ذلك المدلول والخ لا يشكل الحد وفيه نظر
وللقائل ان يقول ويورد عليه انه ينتقض ببعض التوابع الحسني
زيد حسن مع ان حسنا اسند الفعل اليه مقدما عليه على جهة
قيامه به وليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالمسند اليه انما هو المسند اليه اولا **والاصل ان
يلي فعله** اي واصل الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم على المفعول
وسائر الاشياء المعمولة للفعل لقربه بالفعل اكثر من قرب سائر
الاشياء بالفعل لان الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون سائر الاشياء
ولكونه موجد الفعل غالبا بخلاف سائر الاشياء **فلذلك
جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه
زيدا** اي ومن اجل ان اصل الفاعل ان يلي فعله ويتقدم
على المفعول جاز ان يقال ضرب غلامه زيد فانه لولا ان زيدا
الموخر لفظا عن غلامه معدم رتبة على غلامه لزم اضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة وهو غير جائز ولهذا جاز ان تقول ظنهما

ويعني بمسند اليه اولا وثانيا
[illegible]

ان زيدان منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل ان يتقدم
على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه يلزم
منه الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما اللفظ فظاهر لان
الضمير الذي في غلامه يعود الى زيد وهو موخر لفظا واما
تقدمه رتبة فلان غلامه فاعل ضرب وزيد مفعول ضرب
والفاعل مقدم على المفعول رتبة اعلم ان المفعول الاول
من باب اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل اخذ والثاني
بمنزلة المفعول في مثل اخذ عند البصريين في عدم جوازه
اعطيت صاحبه درهما وجواز اعطيت درهمه زيدا
ومنه قوله ومن كان يعطي حقهن القصايد افان قيل لم
جوزتم اضمار قبل الذكر في مثل قولنا اكرمني وضربت زيدا
ولم تجوزوا فيما نحن فيه مع وجود المفسر بعده في موضعين
قلنا جوزنا للضرورة ثم وهي وجوب وجود الفاعل
وامتناع وجوده الا مع اضمار قبل الذكر على تقدير اعمال
الفعل الثاني وهي مفقودة ههنا لجواز تقديم المفعول
على الفاعل **واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما**

٤١

**والقرينة او كان مضمرا متصلا او
وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب
تقديمه** اي واذا انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول
معا لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى وضرب من
على الباب من على السطح وجب تقديم الفاعل على المفعول
دفعا للالتباس ولانه لو قيل المتاخر فاعل والمتقدم مفعول
لكان عدولا عن الاصل من غير دليل وحاجة وانما قال
والقرينة لانه لو انتفى الاعراب لفظا ولم ينتف القرينة
لم يجب تقديم الفاعل نحو اكل موسى الكمثرى فان من المعلوم
ان موسى آكل والكمثرى ماكول وضرب موسى العاقل
عيسى العاقل فلم يحصل الالتباس بتاخير الفاعل وضربت
موسى سعدى لو اكرم عيسى العاقل عيسى الجاهل وكذلك
اذا كان الفاعل مضمرا متصلا وجب تقديم الفاعل على المفعول
لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا وقد فرض انه متصل
وانما لم يجز ان يكون الفاعل متصلا موخرا عن المفعول
المتصل لكراهتهم ان يتقدم الاضعف على الاقوى فيما هو

كالكلمة الواحدة وانما قال مضمرا لانه لو كان الفاعل
ظاهرا لم يجب تقديمه على المفعول وانما قال متصلا لانه لو
كان مضمرا منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول نحو
ما ضربني الا انت وما ذكره يشكل بمثل قولنا زيدا
ضربت فان فاعله مضمر متصل مع جواز تقديم المفعول
عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب تقدم
الفاعل على المفعول امتناع تقدم المفعول عليه فقط
وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد الا وجب
تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا
لانه لو اخر الفاعل انقلب المعنى لان معنى ما ضرب زيد
الا عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون
عمرو مضروبا بشخص اخر واذا قيل ما ضرب عمرا الا
زيد جاز ان يكون زيد ضاربا بشخص اخر ولم يجز ان
يكون عمرو مضروب الاخر وفيه نظر لانه انما يلزم
انقلاب المعنى ان لو قدم المفعول على الفاعل من غير
الا اما اذا قدم عليه مع الا فلم يلزم انقلاب المعنى وهو

ظاهر نحو ما ضرب الا عمرا زيد لا يقال لو جاز ما ضرب
الا عمرا زيد فلا يخلو من ان يجوز مع تعدد المستثنى
المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول بمعنى ما ضرب احد
احدا الا عمرا زيدا او لا مع تعدد المستثنى المفرغ نحو ما
ضرب احد الا عمرا زيد فان كان الاول كان الحصر
فيهما والمقصود الحصر في احدهما هف وان كان الثاني
كان القول بما ضرب الا عمرا زيد ممتنعا لانه يبقى
الفعل بلا فاعل ولا قائم مقام الفاعل لان زيدا يمتنع
ان يكون فاعلا لما ضرب ح لانا نختار القسم الثاني
وهو ان يجوز لا مع تعدد المستثنى ويمنع بقاء الفعل
بلا فاعل لان زيدا المؤخر لفظا المقدم رتبة يكون
فاعلا للفعل ويكون تقديره ما ضرب زيد الا عمرا
وح لم يلزم بقاء الفعل بلا فاعل مع ان الاخفش
اجازه في كتاب الكبير وكذا عبد القاهر وكذلك
اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى الا نحو انما
ضرب زيد عمرا لان معناه ما ضرب زيد الا عمرا

الطوايح وجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك اعلم ان الفعل الرافع
للفاعل يحذف لقيام قرينة دالة عليه تارة على
سبيل الجواز وتارة على سبيل الوجوب اما على سبيل
الجواز فكقول القايل زيد في جواب من قال من قام
اي قام زيد فيجوز اظهار قام وحذفه وكقوله
ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح
الطوايح اي تهلكه المهالك فكان قايلا قال من يبكيه
يزيد فقال ضارع اي يبكيه ضارع لخصومة فضارع
مرفوع بانه فاعل فعل محذوف الضارع الضعيف
الذليل والمختبط السايل الذي يختبط بالليل و
الطوايح جمع المطيحة وهو المهالك على خلاف
القياس هو القياس الصحيح ان يجمع المطيحة على مطايح
ومثله قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال
رجال بفتح الباء على قراة عاصم وابن عامر فرجال
مرفوع بانه فاعل فعل محذوف فكان قايل قال من

يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال ولا يجوز ان يكون رجال
مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يسبح لان الرجال
ليسوا مسبحين في البيوت بالغدو والاصال واما حذف
الفعل على سبيل الوجوب ففي كل موضع له مفسر كقوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك فاحد مرفوع بانه
فاعل فعل محذوف اي وان استجارك احد وانما وجب
حذفه لان فسر هذا الفعل بفعل بعده فلو اتي به لزم جمع
المفسر والمفسر وهو غير جايز لان ذكر المفسر يصير حشوا
بلا فايدة وانما قلنا انه فاعل فعل محذوف ولم نقل انه
مبتدا او ما بعده خبره لان ان حرف الشرط وحرف
الشرط يجب ان يدخل الفعل لفظا او تقديرا **وقد يحذف
فان معا في مثل نعم لمن قال اقام زيد** اي وقد
يحذف الفعل والفاعل جميعا في جواب من قال اقام زيد
فقال في جوابه نعم اي نعم قام زيد ويجوز حذف الفاعل و
الفعل ويجوز اظهارهما وانما قدر الجملة الفعلية لا
الاسمية وهي المبتدا والخبر ليكون الجواب مطابقا للسوال

ذكرنا جملتين فعليتين

واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول اي اذا تنازع العاملان او اكثر اسما ظاهرا بعدهما سواء كان العاملان فعلين نحو ضربت واكرمت زيدا او اسمين نحو انا ضارب ومكرم زيدا بمعنى ان كل واحد منهما يطلب ان يعمل في ذلك الاسم فهذا التنازع قد يكون في الفاعلية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له او قائما مقامه نحو ضربني واكرمني زيد وضرب واكرم زيد وقد يكون في المفعولية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا نحو ضربت واكرمت زيدا او غير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة لان الجار والمجرور لا يكون مفعولا صريحا وقد يكون في الفاعلية والمفعولية

اي احدهما يقتضي الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية وهو على ضربين احدهما ان الاول يقتضي الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا وضربت واكرمت زيدا والثاني ان يقتضي الاول المفعولية والثاني الفاعلية نحو اكرمت وضربني زيد واكرمت وضرب زيد واشار الى هذين الضربين صريحا بقوله مختلفين اي متعاكسين ليكون الاقسام الاربعة مذكورة بالفعل وهو حال عن الفعلين المقدر بعد قوله فقد يكون في الفاعلية اي فقد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعنى ان الاول يقتضي الفاعل والثاني يقتضي المفعول او بالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية والمفعولية لانه يقع زائدا غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب تانيثه ويمكن ان يقال ايضا انما قيد الفعلين بمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد وضربت ضربت زيدا من هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثاني تاكيد للاول

والمراد بمختلفين على هذا الوجه هو المختلفان في لفظهما
او في عملهما حتى لا ينتقض بمثل ضربت وضربني زيد
وانما قال في الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل
والمفعول ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله والجار و
المجرور فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني
في ذلك الاسم للقرب والجوار والكوفيون يختارون
اعمال الفعل الاول في ذلك الاسم لكونه اهم لتقدمه
واعمال الاهم اولى ولكل واحد من الفريقين حجج ومناقضات
كثيرة لا نطول الكتاب بذكرها وانما قال ظاهر بعدهما
لامتناع تنازعهما مضمرا بعدهما لاستواء الفعلين في
الاضمار سواء كان مضمرا غائبا نحو زيد ضربني واكرمني
او مضمرا مخاطبا نحو ضربتَ واكرمتَ او متكلما نحو ضربتُ
واكرمتُ لموقع الالتباس وكذلك في غيره وفيه نظر
لجواز ان يقال ما ضرب واكرم الا انا او انت وما ضربت
واكرمت الا اياك وزيد ضربك واياك او ضرب واياك
ولا يجاب عنه بان معمول احدهما محذوف لان...

اي لدفع الالتباس المتكلم بالغايب مثلا ضربت واكرمت اذا اضمرت الفاعل في الاول وقلت ضربت واكرمت فلا تدري انها متكلم او غايب ه دم

هذا جواب عن سؤال المقدر تقريره اذا ذكر الفاعل في هذا الموضع فلنا لدفع الالتباس قطعا قائل

لان الكلام في تنازع الفعلين في اعمال احدهما سواء
حذف معمول الاخر او اضمر وانما قال بعدهما لانه لو
كان الاسم قبلهما وبينهما امتنع التنازع او لم يترتب
الحكم المذكور عليه لانهما ان اقتضيا الفاعل نحو زيد
ضربني واكرمني ونحو ضربني زيد واكرمني او اقتضيا
الفاعلية والمفعولية وتقدم عليهما نحو زيد ضربني
واكرمت وزيدا ضربت واكرمني او اقتضى الثاني
الفاعلية والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت
زيدا واكرمني لزم الامر الاول لامتناع تقدم الفاعل
على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني المفعولية
وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضيا
المفعولية نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو ضربت
زيدا واكرمت لزم الامر الثاني وهو عدم ترتب
الحكم المذكور عليه لتعين زيد في المثال الاول لان يكون
فاعلا لضربني لاسناد الفعل اليه ومجيئه بعده
من غير ورود عامل آخر عليه والتعين زيد في

المثالين الآخرين لان يكون مفعولا لضربت لما ذكرنا
وفي لزوم الامر الثاني نظر فان اعملت الثاني
اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر
دون الحذف خلافا للكسائي اي ان
اعملت الفعل الثاني كما هو رأي البصريين فا
لفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل واما ان يقتضي
المفعول فان كان مقتضيا للفاعل اضمرت
الفاعل في الاول موافقا للاسم الظاهر
في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع
نقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت
الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني
واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين
وضربنني واكرمت الهندات ولا يحذف فاعل
الفعل الاول خلافا للكسائي فانه يختار حذف الفاعل
هربا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يجز حذف الفاعل
ليتوقف الكلام عليه وعدم استقلال الفعل

فان كان متقضيا

والفرق بين الحذف والاضمار انما يظهر في التثنية
والجمع والتأنيث تقول على تقدير الحذف ضربني
واكرمت زيدا وضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت
هندا وضربني واكرمت الهندين وضربني واكرمت
الهندات والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل
هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل
ضرب وضربت زيدا ويعلم ان المراد ذلك مما مر قبل في الفاعلية وجاز خلافا للفراء اي وجاز
مثل هذه المسئلة وهي ان الفعل يقتضي الرفع
والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون
الاول نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا للفراء و
يعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع او النصب
او الاول النصب والثاني الرفع او الاول الرفع
والثاني النصب واعمل الاول دون الثاني جاز عند
الفراء والذي احتج به الفراء انه لو جاز مثلها لزم
احد الامرين وهو اما حذف الفاعل في الاول واما

الشاغلين الآخرين لان يكون مفعولا لضرب لما ذكرنا
وفي لزوم الامر الثاني نظر فان اعملت الثاني
اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر
دون الحذف خلافا للكسائي اي ان
اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين فا[ن]
الفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل واما ان يقتضي
المفعول فان كان مقتضيا للفاعل اضمرت
الفاعل في الاول موافقا للاسم الظاهر
في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع
تقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت
الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني
واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين
وضربنني واكرمت الهندات ولا يحذف فاعل
الفعل الاول خلافا للكسائي فانه يختار حذف الفاعل
فرارا من الاضمار قبل الذكر واما لم يجز حذف الفاعل
لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال الفعل

فان كان مقتضيا

والفرق بين الحذف والاضمار انما يظهر في التثنية
والجمع والتانيث تقول على تقدير الحذف ضربني
واكرمت زيدا وضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت
هندا وضربني واكرمت الهندين وضربني واكرمت
الهندات والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل
هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل
ضرب وضربت زيدا ويعلم ان المراد ذلك من قوله
قبل في الفاعلية وجاز خلافا للفراء اي وجاز
مثل هذه المسئلة وهي ان الفعل يقتضي الرفع
والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون
الاول نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا للفراء و
يعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع او النصب
او الاول النصب والثاني الرفع او الاول الرفع
والثاني النصب واعمل الاول دون الثاني جاز عند
الفراء والذي احتج به الفراء انه لو جاز مثلها لزم
احد الامرين وهو اما حذف الفاعل في الاول واما

من صح

اضمار قبل الذكر وكل واحد منهما غير جايز والذى
يبطل قول الفراء قول الشاعر
تنوّنها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
فاجرى واستشعرت تنازعا لون مذهب وجرى
اقتضى الرفع واستشعرت اقتضى النصب واعمل
واستشعرت دون جرى **وحذفت المفعول**
ان استغنى عنه والّا اظهرت اى وان
اعملت الفعل الثانى كما هو رأى البصريين والفعل
الاول يقتضى المفعول حذفت المفعول من الفعل
الاول ان استغنى عن ذلك المفعول نحو ضربت واكرمنى
زيد وانما لم يجز اضماره هرباً من اضمار قبل الذكر و
انما لم يهربوا عنه فى الفاعل لوجوب ذكر الفاعل
دون المفعول فارتكبوا فى الفاعل اضمار قبل الذكر
مع تفسيره للضرورة ولم يرتكبوه فى المفعول لعدم
الضرورة وان لم يستغن عن ذلك المفعول اظهرت
ذلك المفعول نحو حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا

فان

٤٧

فان حسبنى وحسبت تنازعا منطلقا الاخير و
اعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبنى وهو
منطلقا الاول لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف احد
مفعولى باب حسبت كما يجى ولا يجوز اضماره لئلا
يلزم فيه اضمار قبل الذكر فى المفعول الذى هو فضلة
وفيه نظر لجواز اضمار مفعول الثانى لحسبنى بعد ذكر
منطلقا نحو حسبنى وحسبت زيدا منطلقا اياه **فان
اعملت الاول اضمرت الفاعل فى الثانى والمفعول
على المختار الّا ان يمنع مانع فتظهر** اى وان اعملت
الفعل الاول كما هو رأى الكوفيين فالفعل الثانى اما
ان يقتضى الفاعل او المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل
فى الفعل الثانى موافقا للظاهر فتقول ضربت واكرمنى
زيدا وضربت واكرمانى الزيدين وضربت واكرمونى الزيدين
المراد بالفاعل فى قوله اضمرت الفاعل هو
الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل فيه مثل ضربت واكرم
زيدا وان اقتضى الفعل الثانى المفعول اضمرت ذلك المفعول

اضمرت ذلك المفعول على المختار ليطابق الملفوظ المراد
ولدفع التباس المفعول بما هو غيره وجاز الحذف
ايضا ان لم يمنع مانع لوجود القرينة الدالة عليه مثلا
يقول في الاضمار ضربني واكرمته زيد وضربني و
اكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون ونقول
في الحذف ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت
الزيدان وضربني واكرمت الزيدون اما اذا منع
مانع من الاضمار والحذف فوجب الاظهار نحو حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني و
حسبتهما تنازعا منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار
المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لانه لولا الاظهار
للزم اما الحذف واما الاضمار والاول غير جائز لانه لا يجوز
الاقتصار على احد المفعولين باب حسبت والثاني غير
جائز لانه لو اضمر لاضمر مفردا او مثنى لا سبيل الى الاول
لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا
لانه لما كان المفعول الاول في باب حسبت مثنى وجب

ان يكون المفعول الثاني كذلك لكون الثاني عبارة عن الاول
في المعنى ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما
اياهما الزيدان منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد وهو منطلق
والضمير الذي يعود الى المفرد يجب ان يكون مفردا او نظير
لانه ليس من هذا الباب وانما يكون منه ان لو تنازع
الفعلان معمولا واحدا لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي
المفرد والثاني في المثنى وجوابه الاول والثاني تنازعا
اسم فاعل الانطلاق من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى
والافراد انما لزم من حيث انه اعمل فيه الاول ولو
اعمل فيه الثاني لزم التثنية **قول امرء القيس ولو
انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل
من المال ليس منه لفساد المعنى** استدل الكوفيون
على ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني
بقول امرء القيس وهو لو انما اسعى الى آخره ووجه
الاستدلال به ان كفاني ولم اطلب تنازعا قليل و
كفاني يقتضي رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختيار

اعمال الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول من الثاني
ولم يلزم حذف شئ على تقدير اعمال الثاني فلولا ان
اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني لم يختره
امرء القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح
لا يختار الا ما هو الافصح واجاب عنه المص بقوله ليس منه
لفساد المعنى اى ليس هذا البيت مما تنازع فيه الفعلان
ظاهرا لانه لو تنازعا لفسد المعنى لانه يلزم منه اجتماع
النقيضين وذلك مبنى على معرفة مقدمتين احدهما ان
لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت
لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل على المنفى لصار ذلك
المنفى مثبتا والثانية ان حكم المعطوف على جواب
لو واذا تقررتا ان المقدمتان فنقول لو تنازع كفاني
ولم اطلب قليل من المال من حيث المعنى يلزم منه
اجتماع النقيضين لان قوله ولو انما اسعى لادنى معيشة
مثبت فيكون منفيا بعد دخول لو عليه فلم يكن سعيه
لادنى معيشة واذا لم يكن سعيه لادنى معيشة لم يكن طالبا

لقليل من المال واذا كان لم اطلب قليل من المال فى حكم جواب
لو يكون مثبتا فيكون طالبا لقليل من المال فاذا يلزم ان يكون
طالب لقليل من المال وان لا يكون طالبا لقليل من المال وهو اجتماع
النقيضين وانه محال واذا لم يكن من هذا الباب فمعمول
لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب الملك والمجد يدل عليه
البيت الثاني لهذا البيت وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالى مفعول مالم يسم فاعله
كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه
ان يغير الفعل الى فعل يفعل اعلم انه لما ذكر
المفعول الذى لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل بحيث
لم يدخل فيه مفعول مالم يسم فاعله فوجب افراده بالذكر
لانه من المرفوعات ومفعول مالم يسم فاعله هو مفعول
حذف فاعله واقيم هو مقام الفاعل نحو ضرب زيد وشرطه
ان يغير صيغة الفعل الى فعل ان كان ماضيا والى يفعل
ان كان مضارعا اى يضم اوله ويكسر ما قبل آخره ان كان
ماضيا ويضم اوله ويفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا

ويعلم من قوله وشرطه ان يغير صيغة الفعل ان
التغير المذكور شرط فيهما اذا كان عامله فعلا اما اذا كان
اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس بشرط فان عامله قد يكون
اسما وقد يكون فعلا ويتناول حده المذكور القسمين
ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت والثالث
من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك
اي لا يقع مفعول الثاني من باب علمت نحو علمت زيدا
فاضلا مقام الفاعل لان مفعول الثاني من باب علمت
مسند الى مفعول الاول دائما لكونهما مبتدا وخبرا في
الاصل فلو وقع مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه
وهو غير جائز فكذلك لا يقع المفعول الثالث من باب
اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا خير الناس موقع الفاعل
لان المفعول الثالث مسند الى المفعول الثاني للمفعول
فلو وقع موقع الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في
حالة واحدة وانه غير جائز وكذلك المفعول له نحو ضربت
زيدا تاديبا له لا يقع موقع الفاعل لان النصب

في حالة واحدة

هو مشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعا فلم
يشعر بالعلية وكذلك المفعول معه نحو استوى الماء
والخشبة لا يقع مقام الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان
اما مع الواو نحو استوى والخشبة او لا مع الواو نحو
استوى الخشبة لا سبيل الى الاول لانه يلزم المعطوف
بدون المعطوف عليه لان المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة
اللغوية ولا سبيل الى الثاني لان المفعول معه هو المذكور
بعد الواو ولم يذكر الحال والتميز مع انهما لا يقعان
موقع الفاعل لانه يعلم ذلك من قوله كل مفعول حذف
فاعله لانهما ليسا بمفعولين **واذا وجد المفعول به**
تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير
ضربا شديدا في داره فتعين زيد اي اذا وجد
المفعول به ووجد ظرف الزمان والمكان والمصدر
والجار والمجرور تعين المفعول به لان يقوم مقام الفاعل
لمناسبة الفاعل اكثر فتقول في ضرب زيدا يوم الجمعة
امام الامير ضربا شديدا في داره ضرب زيد يوم الجمعة امام

لكونه مفعولا له

يلزم وجود المعطوف

الامير ضربا شديدا في داره تقيم زيدا مقام الفاعل و تنصب
ماسواه على ما كان وانما قيد المصدر بالصفة لانه لم يقع
موقع الفاعل الا بعد تقييده بامر زائد على مدلول الفعل
من صفة او غيرها ليفيد فائدة زائدة على مدلول الفعل
فان لم يكن فالجميع سواء اي وان لم يوجد المفعول به
فالجميع اعني ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار و
المجرور سواء في قيامه مقام الفاعل فانت مخير في ذهب
بزيد يوم الجمعة امام الامير ذهابا شديدا في اقامة كل
واحد منها مقام الفاعل فاي واحد منها اقمته مقام
الفاعل جعلت ما سواه منصوبا والاول من باب
اعطيت اولى من الثاني اي اقامة المفعول الاول
من باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما اولى من
اقامة المفعول الثاني لان مناسبة المفعول الاول
للفاعل اكثر من مناسبة المفعول الثاني لان المفعول
الاول اخذ والثاني ماخوذ ولا شك ان نسبة الاخذ
الى الفاعل اكثر من نسبة الماخوذ الى الفاعل واراد بباب

اعطيت كل فعل كان في مفعوله الاول فاعلية معنا وفي
الثاني مفعولية ما ومنها المبتدا والخبر اي من المرفوعات
المبتدا والخبر فالمبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف
النفي والالف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد
قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فقوله الاسم
هو المقصود لانه لا يكون الا اسما او في معنى الاسم نحو عندي
انك عالم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي ان تسمع
بالمعيدي اعني سماعك بالمعيدي فقوله المجرد عن
العوامل اللفظية احتراز به عن اسماء التي لا يكون مجردة
عن العوامل اللفظية كاسمي ان وكان واسم ما ولا
والمفعول الاول من باب علمت والثاني من باب
اعلمت فقوله مسندا اليه احتراز به عن الاسماء
المجردة عن العوامل اللفظية التي هي في حكم الاصوات
التي ينعق بها وهي الاسماء غير المركبة مع غيرها واحتراز
به ايضا عن خبر المبتدا لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية

ينعق اي ينطق بها

لكنه ليس مسندا اليه بل مسندا به قوله او الصفة الواقعة
بعد حرف النفي والف الاستفهام ليدخل فيه مثل ما قايم
الزيدان واقايم الزيدان فان اقايم مبتدا مع انه
ليس بمسند اليه والزيدان فاعل له سد مسد الخبر على
معنى ان الفايدة التي تحصل من المبتدا والخبر تحصل
منهما فلو لم يقل او الصفة الواقعة لخرج من تعريف
المبتدا هذا النوع من المبتدا وانه غير جايز واعلم
انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه
مثل هل قايم زيد وقوله رافعة لظاهر احتراز عن الصفة
الواقعة بعد الف الاستفهام وحرف النفي الرافعة لمضمر نحو
اقايمان الزيدان فانها لم تكن مبتدا بل خبر مبتدا و
الزيدان مبتدا لانها لو كانت مبتدا والزيدان فاعل
لها سد مسد الخبر لم تثنى لان الفعل وشبهها اذا اسند الى
الظاهر لم تثنى ولم تجمع كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم يقل
رافعة لظاهر لكان مبتدا وليس كذلك لانه خبر مبتدا وفيه
نظر والصواب ان يقال رافعة لغير ضمير مستتر ليخرج عنه مثل

لعله قال بعد الف الاستفهام ولم يقل وهو الصفة الواقعة بعد حرف النفي لامتناع على ... منه

٥٣

اقايمان الزيدان ويدخل فيه اقايم الزيدان واقايم انتم
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالظاهر في قوله رافعة لظاهر
اللغوي لا الاصطلاحي وح لم يتوجه النقض بمثل اقايم انتم
لان انتم ظاهر في اللفظ ولقايل ان يقول ان الحد يشكل بمثل
اقايم ابوه زيدا اذا جعلت زيدا مبتدا وقايما خبره وابوه
فاعل القايم لانه يصدق عليه الحد المذكور مع انه خبر مبتدا
والجواب ان قايما مبتدا في جملته والجملة خبر زيد اعلم
ان هذا الحد غير شامل لاسم الفعل مثل صه لانه لم يكن مسندا
اليه مع انه مبتدا على ما اختاره في باب اسماء الافعال
كرويد فانه مبتدا والضمير المستكن فاعل له سد مسد الخبر
قوله مثل زيد قايم وما قايم الزيدان واقايم الزيدان فالمثال
الاول للمبتدا الذي هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسندا
اليه والمثال الثاني للمبتدا الذي هو صفة واقعة بعد
حرف النفي رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتدا الذي
هو صفة واقعة بعد الف الاستفهام فان طابقت مفردا
جاز الامران اي ان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي

والف الاستفهام مفردا او اقعا بعدهما نحو اقايم زيد وما قايم
زيد جاز الامران اي جاز ان تكون الصفة مبتدا او ما
بعدهما فاعلها وح تكون داخلة في تعريف المبتدا لكونها
رافعة لظاهر وجاز ان تكون ما بعدها مبتدا وهي خبره
وح لم تكن داخلة في المبتدا لكونها رافعة لمضمر وانما قال
مفردا لانها لو طابقت مثنى او مجموعا لم يجز الامران كما مر
والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة
قوله المجرد احتراز به عن خبر ان وكان وعبر بهما وانما قال
المجرد ولم يقل الاسم المجرد لان خبر المبتدا قد يكون غير اسم
قوله المسند به احتراز به عن المبتدا الذي هو المسند اليه قوله
المغاير للصفة المذكورة احتراز به عن الصفة الواقعة بعد حرف
نفي والف الاستفهام رافعة لظاهر وفيه نظر لان الفعل المضارع
نحو يضرب زيد يصدق عليه انه المجرد المسند به المغاير للصفة
المذكورة مع انه ليس بخبر مبتدا وينتقض ايضا بمثل قايم
في اقايم انتم فانه حده صادق عليه ايضا لكونه مجردا مسندا
به مغايرا للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب

عن الاول بان المراد بالمسند المسند الى المبتدا وعن
الثاني بان المراد بالظاهر اسم ملفوظ سواء كان مظهرا او
مضمرا **واصل المبتدا التقديم** اي اصل المبتدا ان
يكون مقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون
مقدما على المحكوم به **ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع
صاحبها في الدار** اي من اجل ان اصل المبتدا التقديم جاز
ان يقال في داره زيد لان زيدا وان كان متاخرا عن داره
لفظا فهو مقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال صاحبها
في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى اما تقدمه
لفظا فظاهر واما تقدمه معنى فلان صاحبها مبتدا
وحقه ان يكون مقدما على الخبر **وقد يكون المبتدا نكرة
اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن وارجل
في الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب
وفي الدار رجل وسلام علينا** اعلم ان حق المبتدا
ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون
معرفة ليفيد ان يخبر عنه بخبر ولكن جاز ان يقع نكرة اذا

لان الضمير في صاحبها راجع الى الدار
وهو متقدم على الدار لفظا ومعنى م

وتقدير انه

جبرتي قدس سره

تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه لانه ح يقرب من المعرفة
والمخصصات على ما ذكره فى الكتاب ستة احد ها
تخصصه بالوصف نحو قوله تع ولعبد مومن خير من
مشرك فقوله ولعبد مبتداء ومومن صفة وخير
من مشرك خبره فالمبتداء ههنا نكرة تخصصت
بالصفة والتصغير كالصفة نحو رجيل قايم لانه فى معنى
الصفة والثانى تخصصه بالعلم بثبوت الخبر له كقولك
ارجل فى الدار ام امراة فرجل مبتداء ونكرة وخبره فى
الدار وامراة عطف على رجل والمبتداء النكرة تخصصت
ههنا بحصوله فى الدار لانه ثبت من استعمالهم انه انما
يسال بالهمزة وام اذا عرف حصول احدهما فى الدار
لكن لا على التعيين والثالث تخصصه بالعموم
كقولك ما احد خير منك فاحد مبتداء وهو نكرة وخير
منك خبره فالمبتداء النكرة تخصصت بالعموم الذى
افادة حرف النفى الداخل عليها لما ثبت فى كلامهم ان
حرف النفى اذا دخلت على النكرة افاد العموم فلولا

افادة

افادة العموم لم يجز كما لم يجز ان يقال احد خير منك لعدم الفايدة
وكذلك فى كل موضع يفيد العموم نحو تمرة خير من كثيرة
نحو من عندك وما عندك وما احسن زيدا والرابع
تخصصه بكونه فاعلا فى المعنى او موصوفا بصفة فى
المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب فشر مبتداء نكرة واهر
فعل ماض وفاعله ضمير عايد الى شر وذا ناب منصوب
بانه مفعول اهر والجملة فى محل الرفع بانه خبر المبتداء فالمبتداء
نكرة تخصصت اما بالصفة المحذوفة على التقدير شر
عظيم اهر ذا ناب او تخصص بما تخصص به الفاعل حتى
اجاز وا وقوعه نكرة وهو تقديم الحكم عليه وانما قلنا
انه تخصص بما تخصص به الفاعل لانه فاعل فى التقدير
لان معناه ما اهر ذا ناب الا شر والخامس تخصصه بكون الخبر
ظرفا متقدما عليه كقولك فى الدار رجل فرجل مبتداء و
هو نكرة وفى الدار خبره وتخصص المبتداء النكرة بالحكم
المتقدم عليه مع الاتساع فى الظرف ولهذا لم يجز ان يقال
قايم رجل والسادس تخصصه بالمتكلم وهو فى الدعاء

له والدعاء عليه نحو سلام عليكم فسلام مبتدا نكرة وعليكم جار
ومجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدا وتخصص المبتدا
النكرة بالمسلم بهى اذ معناه اسلم سلاما عليكم فحذف
فعله كما يحذف افعال المصادر فصار سلاما عليكم فعدل عن
النصب الى الرفع للثبات والبقاء لان النصب مشعر
بالفعل المقدر وهو سلمت او اسلم فان كان الاول لم يدل
الا على الماضي وان كان الثاني لم يدل الا على الحال او على
الاستقبال والرفع غير مشعر بالفعل فيكون معناه سلام
عليك مطلقا من غير اعتبار الماضي او المستقبل او الحال
واذا كان كذلك كان سلام مخصوصا بالمسلم كما كان حال
النصب وفيه نظر لان مراد المسلم بقوله سلام عليك نكرة
مطلق السلام من قبله فقط لانه للدعاء المطلق
وقد يكون الخبر جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام
ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف اعلم ان خبر المبتدا
مفرد نحو زيد قائم والمراد بالمفرد ههنا ما هو في مقابل
المركب الاسنادي بالاصالة واحترزنا بقولنا بالاصالة عن

واعلم ان هذا البحث مبني على ان اسم الفاعل
مع فاعله ليس بجملة والذي يدل عليه انه
لو كان جملة لكان مرفوعا دائما بالاسناد
وما بعده فاعله ويكون الاعراب جاريا
على محل الجملة وليس كذلك يصدق
قولنا كان زيد قائما ابوه لا يقال ان
اسم الفاعل مع فاعله مركب من المسند
والمسند اليه فيكون كلاما وجملة لانا
نقول نحن اسم الفاعل ان لا يجعل كونه

قد يكون

مثل اسمي الفاعل والمفعول المسندين الى الفاعل ومفعول
ما لم يسم فاعله وقد يكون جملة خبرية اي محتملة للصدق
والكذب ولا يشكل بمثل قولهم زيد اضربه او لا تضربه
لانه على تاويل زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه فالخبر مفرد
وهو مقول وما بعده معمول القول وهي اما اسمية وهي
التي يكون الجزء الاول منها اسما نحو زيد ابوه قائم او قام
فزيد مبتدا وابوه مبتدا ثان وقائم خبره والجملة
اعني المبتدا الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر المبتدا
الاول واما فعلية وهي التي يكون الجزء الاول منها
فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدا وقام فعل ماض
فاعله ابوه والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتدا
وغير المص ذكر جملتين غير الاسمية والفعلية وهما الشرطية
نحو زيد ان تكرمه يكرمك والظرفية نحو زيد في الدار والمص
لم يذكرهما لان الجملة الشرطية جملة فعلية بالحقيقة والظرفية
كذلك لانها ان كانت مقدرة بالمفرد تقديره زيد حاصل
في الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا في الجملة وان كانت

مقدرة بالفعل تقديره زيد حصل في الدار كانت جملة
فعلية قوله فلا بد من عايد اي لا بد للجملة الواقعة خبر المبتدا
من ضمير يعود الى المبتدا او قايم مقام الضمير نحو اللام في
نعم الرجل زيد وذا في حبذا زيد وهذا قال من عايد
ولم يقل من ضمير ليحصل الفايدة الا ترى انك اذا قلت
زيد عمرو قايم لم يفد لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتدا
واذا عرفت ذلك فالصواب ان يقول لا بد من عايد اذا لم يكن
الخبر عبارة عن المبتدا لئلا ينتقض بالخبر الجملة عن ضمير الشان
نحو هو زيد قايم ولمية عدم احتياج هذا الخبر الى العايد كونه بمنزلة
المفرد ولكون المبتدا عبارة عنه في المعنى قوله وقد يحذف
اي وقد يحذف الضمير العايد الى المبتدا اذا وجد قرينة دلت
عليه نحو قولهم البر الكر بستين فالبر مبتدا والكر مبتدا
ثان وبستين خبره والجملة اعني الكر بستين في محل الرفع
بانه خبر البر وليس فيها ضمير يعود الى المبتدا لكنه محذوف
وهو منه لوجود القرينة الدالة عليه وهي انه لما جرى ذكر البر
ثم ذكر الكر بستين علم ان الكر الذي بستين من البر وتقديره

البر الكر بستين منه وكذلك قولهم السمن منوان بدرهم فالسمن
مبتدا ومنوان مبتدا ثان وبدرهم خبر المبتدا الثاني
والجملة اعني منوان بدرهم في محل الرفع بانه خبر السمن و
ليس في الخبر الجملة ضمير يعود الى المبتدا لكنه محذوف
لوجود القرينة وهي انه لما جرى ذكر السمن ثم ذكر منوان
بدرهم علم ان منوان منه وتقديره السمن منوان منه بدرهم
فالجار والمجرور في الصورة الاولى في محل النصب بانه حال
والعامل فيه بستين وفي الصورة الثانية في محل الرفع
بانه صفة منوان وهو الذي صحح وقوع منوان مبتدا
نكرة **وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة** اعلم ان
خبر المبتدا اذا وقع ظرفا نحو زيد خلفك او زيد في الدار وجب
يجب تقدير العامل لان الظرف معمول والمعمول لا بد
له من عامل ~~فذهب~~ فبعضهم الى ان ذلك العامل مفرد وهو
اسم الفاعل وتقديره زيد حاصل خلفك او في الدار و
حجتهم ان ذلك العامل خبر المبتدا واصل الخبر ان يكون
مفردا لعدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثرون

الى ان ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل في الدار
ومجتهم ان ذلك المقدر هو العامل في الظرف واصل العمل
للافعال وعلى التقديرين لما حذف العامل انتقل الضمير الذي
كان فيه الى الظرف فيقال ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف
مجازا وكذا الظاهر نحو زيد في الدار ابوه يقال ابوه مرفوع
بالظرف مجازا **واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر
الكلام نحو من ابوك او كانا معرفتين او متساويين
مثل افضل منك وافضل مني او كان الخبر فعلا له نحو
زيد قام وجب تقديمه** اعلم ان اصل المبتدا ان يكون
مقدما على الخبر مع جواز تاخيره عنه لكنه تعرض له اشياء
فتوجب تقديمه على الخبر بعد ان كان جايز التاخير عنه فمنها
ان يكون المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام و
الشرط والتعجب والقسم والنفي ولام الابتدا نحو من ابوك
فمن مبتدا وابوك خبره ومن يكرمني اكرمه وما احسن زيدا و
لعمرك لافعلن وما زيد الا قايم ولزيد قايم وانما وجب لهذه
الاشيا صدر الكلام ليعلم في اول الامر ان الكلام من اي

فائدة

اي نوع من انواع الكلام ولانه مغير والمغير قبل المغير واما
قول الشاعر لهي خالي لانت ومن عويف خاله ينال العلا ويكرم الاخوالا فشاذ وقيل خالي مبتدا ولانت خبره
الا انه اخر اللام الى الخبر ضرورة وفيه نظر ايضا ومنها
ان يكون المبتدا والخبر معرفتين نحو زيد ابوك وانما قلنا
انه يجب تقديم المبتدا ههنا على الخبر لانا لو قلنا المتاخر
هو المبتدا المتقدم هو الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل
بلا احتياج ولا دليل ولانه لو اخر لالتبس بالخبر ومنها ان
يكون المبتدا والخبر متساويين في التخصيص نحو افضل
منك افضل مني فان المبتدا والخبر افعل التفضيل مع
من وانما قلنا وجب تقديم المبتدا ههنا لعين ما ذكرنا
ومنها ان يكون الخبر فعلا للمبتدا نحو زيد قام وانما وجب
تقديم المبتدا على الخبر لانه لو اخر التبس بالفاعل الا ترى انه
لو قيل قام زيد لم يعلم انه فاعل ام مبتدا وانما قال فعلا
له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتدا لم يجب تقديم المبتدا
على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لو اخر لا يلتبس بالفاعل

فيجوز ان يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا له مفردا
لكان اصوب لئلا يشكل بمثل آلزيدان قاما وآلزيدون
قاموا واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل
اين زيد او كان مصححا مثل في الدار رجل او المتعلق
ضمير في المبتدا مثل على التمرة مثلها زبدا او عن
ان مثل عندي انك قايم وجب تقديمه [illegible]
[illegible] اعلم ان هذا الكلام اشارة
الى اشيا ان تعرض فتوجب تقديم الخبر على المبتدا مع ان
اصله التاخير فمنها ان يتضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام
كالاستفهام مثلا نحو اين زيد فزيد مبتدا واين خبره وجب
تقديم الخبر لكونه للاستفهام واقتضا الاستفهام صدر الكلام
وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة لو كان مشتملا على ما له
صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر على المبتدا نحو زيد من ابوه
فان زيدا مبتدا ومن مبتدا ثان وابوه خبر مبتدا
ثان والجملة في محل الرفع بانها خبر المبتدا الاول وهذه
الجملة مشتملة على ما له صدر الكلام لان من في من ابوه تتضمن

الاستفهام والاستفهام له صدر الكلام وانما لم يجب تقديم الخبر
ههنا على المبتدا لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام
الذي فيه الاستفهام لا صدر كل كلام وللقايل ان يقول
الخبر في قولنا اين زيد جملة لان اين ظرف والظرف
مقدر بجملة وجوابه انا لا نسلم ان الظرف مقدر بجملة
فان بعضهم ذهب الى انه مقدر بمفرد وسلمنا انه مقدر
بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا الخبر الجملة اذا تضمن ما له
صدر الكلام لم يجب تقديمه على المبتدا الجملة الصريحة
والجملة ههنا غير صريحة بل بمنزلة المفرد ومنها ان يكون
تقديم الخبر على المبتدا مصححا لوقوع المبتدا مبتدا
نحو في الدار رجل وقد مر ومنها ان يكون لمتعلق
الخبر ضمير في المبتدا اي يكون في المبتدا ضمير يعود
الى متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فمثلها مبتدا
والضمير الذي في مثلها يعود الى التمرة وهو متعلق الخبر
لان الخبر بالحقيقة حاصل او حصل وانما وجب
تقديم الخبر ههنا على المبتدا لئلا يلزم اضمار قبل الذكر

لفظا ومعنى وانه غير جائز وفيه نظر لجواز ان يقال على الله
عبده متوكل فالصواب ان يقول والمتعلق ضمير في المبتدأ
وكان الخبر ظرفا كالمثال الذي ذكره ويمكن ان يجاب عن النظر
المذكور بانه اراد بالخبر الخبر لفظا وهو الجار والمجرور واراد
بالمتعلق المجرور فلم يتوجه الاشكال حينئذ ومنها ان يكون الخبر خبرا
عن ان نحو عندي انك قائم فان مع الاسم والخبر في محل
الرفع بانه مبتدأ وعندي مقدم عليه خبره وتقديره عندي
قيامك اي قيامك حاصل عندي وانما وجب تقديم الخبر
هاهنا على المبتدأ لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة في الكتابة
لانه لو اخر عندي وكتب انك قائم عندي احتمل انها المكسورة
وعندي ظرف قائم واحتمل انها المفتوحة وهي مع ما بعدها
مبتدأ وعندي خبرها قوله وقد يتعدد الخبر نحو زيد عالم
عاقل اي خبر المبتدأ جاز ان يكون اكثر من واحد لان
الخبر هو الحكم فكما جاز الحكم على شيء واحد باحكام كثيرة
جاز الاخبار عن شيء واحد باخبار كثيرة نحو قوله تعالى
وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد

فهو مبتدأ والبواقي اخباره **وقد يتضمن المبتدأ
معنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره وذلك
الاسم الموصول بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة
بها مثل الذي يأتيني او في الدار فله درهم و
كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم** اعلم ان المبتدأ
اذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء في خبره كما صح
دخول الفاء في جزاء الشرط لكونه مشابها بالشرط من
حيث ان المراد كونه سببا للخبر ومن حيث الابهام و
من حيث انه ذكر معه ما يصلح دخول حرف الشرط
عليه وذلك اذا كان المبتدأ موصولا وصلته
فعل او ظرف نحو الذي يأتيني او الذي في الدار فله
درهم او نكرة صفتها فعل او ظرف نحو كل رجل يأتيني
او في الدار فله درهم وانما اشترط ان يكون صلته او
صفتها فعلا ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلا وكذلك اذا كان صلته او صفته ظرفا لان
الظرف معمول يحتاج الى عامل وذلك العامل هو الفعل

دون اسم الفاعل ليتحقق مشابهتها الشرط ويجب
ان يعلم انه لابد لصحة دخول الفاء في خبره من ان
يقصد المبتدا سبب الخبر وانه غير معين وانه لم يدخل
عليه ما لم يدخل على الشرط سوى ان كان الذي يأتيني
فله درهم نحو ما الذي يأتيني فله درهم ولم يكن صلته
او صفتها جملة شرطية نحو الذي ان يكرمني اكرمه له درهم
لان الشرط قد اخذ ما يقتضيه من الجواب فلم يحتج
الى جواب آخر **وليت ولعل مانعان بالاتفاق**
اي وليت ولعل مانعان باتفاق النحاة دخول الفاء
على خبرهما اذا كان اسمهما موصولا صلته فعل او
ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف مثلا لا يقال
ليت او لعل الذي في الدار او يأتيني فله درهم لانه
لم يبق المشابهة بين اسم ليت ولعل وبين الشرط
وذلك لان الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب
لكونهما خبرا والكلام الذي فيه ليت ولعل لم يحتمل شيئا
من الصدق والكذب لكونه انشاء واعلم انه لا وجه

والفرق بين قولنا الذي يأتيني فله درهم وبين قولنا الذي يأتيني له درهم ان الاول يفيد استحقاق الدرهم بالاتيان دون الثاني ... سبب

بتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ
الابتداء كابواب كان وعلمت وما ولا وان المفتوحة مانع
بالاتفاق لانها اذا دخلت عليهما زالت الصدرية واذا
زالت الصدرية زالت المشابهة للشرط لكونه مقتضيا
لصدر الكلام **والحق بعضهم ان بهما** اي والحق بعض
النحاة ان بليت ولعل في امتناع دخول الفاء على خبرهما
ونقل الاكثرون على ان سيبويه لم يجوزه والاخفش
جوزه وذكر قليل منهم ان سيبويه جوزه والاخفش
منعه حجة المانع انه كما لم يجز دخول ان على الشرط لم يجز
دخوله على ما يشبهه حجة المجوز ان ان لم يغير معنى
الجملة بل يؤكده فكما جاز دخول الفاء قبل دخول ان
فكذلك يجوز بعد دخول ان وكل واحد من العلتين
حسن الا ان الواقع هو الجواز كقوله تع قل ان
الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وكقوله تع
ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا
فلهم عذاب جهنم لا يقال المثال الاول لا يدل على المطلوب

لانه ليس بموصول ولا بموصوف مذكورين لانا نقول
لما دل على جواز دخول الفاء على خبر المبتدا الذي هو الاسم
الموصوف بالموصول المذكور بعد دخول ان فدلالته على
جواز دخوله على خبر الموصول المذكور اولى الا انه يلزم ان يكون
المبتدا الذي يدخل الفاء على خبره ثلثة موصول صلته
فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف واسم موصوف
بالموصول الذي صلته فعل او ظرف اعلم ان بعضهم لحق
ان المفتوحة ولكن بليت ولعل ايضا والصحيح عند
بعضهم جواز دخول الفاء على خبرهما وح يكون في قوله
ليت ولعل مانعان بالاتفاق نظر وقد يحذف المبتدا
لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال
والله اي وقد يحذف المبتدا على سبيل الجواز اذا
وجدت قرينة تدل عليه كقول المستهل الهلال والله اي هو
الهلال وكقوله تعالى فصبر جميل اي فصبري صبر جميل ويحتمل
ان يكون تقديره فصبر جميل اجمل وح يكون الخبر محذوفا
والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما

التزم في موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا
ومثل ضربي زيدا قائما ومثل كل رجل وضيعته
ومثل لعمرك لافعلن كذا اي وقد يحذف خبر المبتدا
تارة جوازا وتارة وجوبا اما جوازا فللقرينة مثل قولك
خرجت فاذا السبع واقف او مفاجئ او نحوه يدل عليه
اذا التي للمفاجاة يجوز حذفه ويجوز اثباته واما حذف
الخبر وجوبا فبشرطين احدهما وجود قرينة تدل على خصوصية
الخبر والثاني التزام غير الخبر موضعه لتوفية حق اللفظ
والمعنى وانما لم يذكر الشرط الاول ههنا استغناء بذكره
حذف المبتدا ووجوب الحذف في مواضع احدها بعد
لولا الامتناعية نحو لولا زيد لهلك عمرو اي لولا زيد موجود
فزيد مبتدا وخبره محذوف وهو موجود وانما وجب
حذفه ههنا لحصول الشرطين المذكورين لان لولا
تدل على خصوصية الخبر لان لولا لامتناع الثاني
لوجود الاول وان جواب لولا التزم في موضع الخبر
ونظيره لان خبر المبتدا بعد لولا قد يكون خاصا

تدل عليه
اي فاذا السبع
في جواز

ولولا خشية الله عندي جعلت الناس كلهم عبيدا

وح لم يدل لولا عليه كقول شافعي رضي الله عنه ولولا
الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد
وهو مذهب الزماني الثاني بعد كل مبتدا هو مصدر
منسوب الى الفاعل او المفعول او اليهما مذكور بعده
الحال او افعل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور بعده
الحال مثال الاول اذا كان منسوبا الى الفاعل ذهابي
راجلا ومثاله اذا كان منسوبا الى المفعول ضربت
زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثاله اذا كان
منسوبا اليهما ضربي زيدا قائما وضربي زيدا قائمين
وانما لم يقل مضاف بدل منسوب ليدخل فيه مثل ضربي
زيدا قائما فانه ليس بمضاف اليهما بل منسوب اليهما
فضربي في تقدير الرفع بانه مبتدا وهو اضيف الى
الفاعل وزيدا منصوب بانه مفعول ضربي وخبر المبتدا
محذوف تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما
وقائما منصوب بانه حال والعامل فيه كان ولم يجز
ان يكون قائما خبر كان والا لجاز تعريفه ولم يكن نفيه

٦٣

على الظرف بخلاف الحال فان لها دلالة على الظرف وذو
الحال الضمير الذي في كان وهو عائد الى زيد وحذف
خبر المبتدا اي هو حاصل كما يحذف متعلقات الظروف
العامة ثم حذف اذا كان لدلالة الحال عليه وهو قائما لان
الحال يدل على الوقت والزمان وانما وجب حذف الخبر
ههنا لحصول الشرطين لان قائما يدل على اذا كان لدلالة
الحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف
على متعلقه العام فقائما يدل على الخبر لان الدال على الدال
على الشيء دال على ذلك الشيء ولان غير الخبر التزم موضعه
وهو قائما ومثال الثاني اكثر شربي السويق ملتوتا
واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير بمعنى
وجوده اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا مبالغة
او اخطب اوقات كون الامير اذا كان قائما فيكون
اخطب بمعنى الزمان فعلى التقدير الاخير لا يكون افعل
التفضيل مضافا الى المصدر من حيث المعنى بل الى
الوقت المضاف المصدر والثالث بعد كل مبتدا

وكذا فيما كان ذكره مقسم بالقسم كما يمين اسم بخلاف عمر اسم مجاز لان يقول على عمر الله لافعلن ولا يحذف الخبر وان يقال عمر اسم لافعلن فيحذف بعدم الاشعار بالقسم دون المقسم عليه فيقتضي

عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة
مثل كل رجل وضيعته فكل مبتدا ورجل مضاف اليه
وضيعته معطوفة على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره
محذوف تقديره كل رجل وضيعته مقرونان او مقرون
مع ضيعته وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لان
واو العطف بمعنى مع فتدل على خصوصية الخبر وهي المقارنة
وان غير الخبر وهو وضيعته التزم موضع الخبر لان حق الخبر
ان يكون بعد المبتدا وههنا وقع بعده غيره وهو
المعطوف والرابع بعد كل مبتدا مقسم به مثل لعمرك
لافعلن فعمرك مرفوع بانه مبتدا وخبره محذوف تقديره
لعمرك قسمي او يميني وانما وجب حذف الخبر لحصول
الشرطين لانه لما قيل لعمرك علم ان ثم قسما وان غير الخبر وهو
جواب القسم التزم مقامه اعلم انه قد يحذف المبتدا
والخبر معا جوازا كقولك نعم لجواب من قال ازيد قائم
خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف
نحو ان زيدا قائم واعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه

خبر المبتدا بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل لانه مخالف لخبر
المبتدا من بعض الوجوه وهو جواز تقديم خبر المبتدا
عليه وعدم جواز تقديم خبر ان على اسمها في غير الظرف
ومن حيث دخول ان ههنا وعدم دخول ان ثم فعرفه
وقال انه هو المسند بعد دخول هذه الحروف اي واحد
من هذه الحروف فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر
المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا التي بمعنى
ليس وغيرها فبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميع
هذه الاشيا عنه وانطبق التعريف عليه مثاله ان
زيدا قائم فقائم هو المسند بعد دخول ان وفيه نظر
لانه يشكل بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه
فان يقوم مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان
الخبر هو الجملة اعني يقوم مع فاعله وجوابه ان المراد بالمسند
المسند الى اسم ان او ضميره او سببيه فاللام للعهد
اعلم ان هذه الاشكال وارد على خبر كان وخبر ما ولا
وجوابه ما ذكرناه وامره كامر خبر المبتدا الا في تقديمه

بالحقيقة

يعني الخبر وفيه تأمل

من الفعل به
بينهما وبين ما اشبهت به خبيصي
وعمل ان اوها لقصور على الفرعي
عملها عمل الفعل الفرعي او تعلما
كحرف الافعال وتشبيها بان
يجعلوا هذه الحروف منصرفا
لا يقال ان قائم زيد اكرمهم ان

الا اذا كان ظرفا اى وامر خبر ان كامر خبر المبتدا من
حيث انه يجوز ان يكون مفردا وجملة والجملة تكون
فعلية واسمية وشرطية وظرفية ولابد في الجملة من
ضمير يعود الى المبتدا فكذلك خبر ان والحاصل ان
حكم خبر ان كحكم خبر المبتدا الا في شئ واحد وهو ان
خبر المبتدا جاز ان يكون مقدما على المبتدا وخبر ان
لم يجز تقديمه على اسم ان لضعف عملها الا اذا كان
الخبر ظرفا فح يجوز تقديم الخبر على الاسم كقوله تع ان لدينا
انكالا وكقوله تع ان علينا حسابهم وغير ذلك وانما جاز
تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا للاتساع في الظروف
بما لم يتسعوا في غيرها لانه ما من اسم او فعل الا وهو في زمان
او مكان الا نادرا واذا كان كذلك جوزوا في الظروف
مالم يجوزوا في غيرها خبر لا التى لنفي الجنس هو المسند
بعد دخولها نحو لا غلام رجل ظريف فيها اعلم ان لا التى
لنفي الجنس تعمل عمل ان لمشابهتها ان اما لاجل
ان ان للاثبات ولا لاجل النفي فحمل لا على ان

حملا للنقيض على النقيض كما حمل النظير على النظير واما لاجل
ان ان لتحقق الاثبات ولا لتحقق النفي فحمل لا على ان من
حيث انهما نظيران من حيث التحقق وتعريفه انه هو المسند
بعد دخول لا التى لنفي الجنس فقوله المسند شامل لخبر المبتدا
وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها
وبقوله بعد دخول لا خرج جميع هذه الاشياء وانطبق
التعريف عليه مثاله لا غلام رجل ظريف فظريف هو المسند
بعد دخول لا التى لنفي الجنس وانما اورد هذا المثال ولم
يورد المثال المشهور وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان
الظريف صفة لرجل ويحذف كثيرا اى ويحذف خبر لا هذه
كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل وغير ذلك
لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله ولا فتى الا على ولا سيف
الا ذو الفقار اى لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه
اى وبنو تميم لا يثبتون خبر لا هذه اى لا يظهرونه اذا كان عاما
لحصول العلم به فاذا قالوا لا رجل افضل منك نصبوا
افضل على الصفة فيكون الخبر محذوفا وهو العام كالموجود

وغيره ويعلم من قولنا اذا كان عاما انه اذا كان خبرها ظرفا لم يجز حذفه لكون الخبر مخصوصا بالظرف ويمكن ان يقال ان مراد بني تميم انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا و توجيهه ان قولنا لا رجل مثلا اذا دل على عدم الحصول دل على عدم الحصول في الدار لاستلزام نفي العام نفي الخاص

اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ اعلم ان ما ولا لا تعملان عند بني تميم لانهما تدخلان الاسم والفعل وكل ما يدخل القبيلتين لا يعمل وعند اهل الحجاز تعملان وبه ورد القرآن كقوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وانما عملا لمشابهتهما بليس من حيث انهما [illegible]

[illegible]

للنفي ونفي الحال والدخول على المعارف والنكرات وعلى المبتدا والخبر ودخول الباء على خبره كما ان ليس كذلك

واما اشابه ليس بهذه الوجوه عمل عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر فقوله المسند اليه شامل للمبتدا واسمي كان وان واسم لا لنفي الجنس وبقوله بعد دخولهما خرج ما عداه مثاله ما زيد قائما فزيد مسند اليه بعد دخول ما ولما كان مشابهة لا لليس اقل من مشابهة ما لليس لان مشابهة لا لليس انما هي للنفي والدخول على المبتدا والخبر دون نفي الحال والدخول على المعارف ودخول الباء في خبرها كان عمل لا قليلا ولاجل بهذا قال وفي لا شاذ اي العمل في لا شاذ وقد جاء في الشعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي اي ليس لي براح

المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية اي اشتمل على النصب وانما عدل عنه لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله وانما قال هو بلفظ التذكير لانه يعود الى المنصوب لا الى المنصوبات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد او لانه في المعنى عبارة عن ما وهو مذكر لفظا **فمنه المفعول المطلق**

انما ابتدأ بالمفعول المطلق دون ما عداه لانه فعل الفاعل
بالحقيقة دون ما عداه الا ترى انك اذا قلت
ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا تأديبا
له فان فعلك هو الضرب فقط وانما سمي مفعولا مطلقا
اما لهذا المعنى واما لانه غير مقيد بحرف من الحروف
كالمفعول به وله ومعه وفيه **وهو اسم ما فعله فاعل
فعل مذكور بمعناه** اي المفعول المطلق اسم ما فعله الفعل
مذكور بمعناه فقوله اسم احترز به عما فعله فاعل
فعل مذكور بمعناه وليس باسم نحو ضرب الثاني في
قولنا ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه
انه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول
مطلق لانه ليس باسم وللقائل ان يقول المراد بضرب
الثاني لفظه او مدلوله الذي هو الضرب واياما ما
كان فلا حاجة الى لفظة الاسم اما اذا كان المراد
لفظه فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور لان
فعل الفاعل هو الضرب لا الضرب واما اذا كان

المراد مدلوله الذي هو الضرب فلانه مفعول مطلق
فلا يحترز عنه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد اللفظ
وهو فعل الفاعل باصطلاح القوم وان لم يكن
صادرا عنه وفي الجواب نظر من وجهين احدهما
ان زيدا في المثال المذكور ليس بفاعل لضرب الثاني
بل لضرب الاول والثاني تأكيد الاول واما ثانيا
فلانه لا يطلق بالاصطلاح على لفظة ضرب انه فعله
زيد في المثال المذكور وان اطلق بالاصطلاح انه فعله
لانه انما فعله المتكلم بالتلفظ وجوابه الصحيح ان المراد
بضرب الثاني مدلوله الذي هو الضرب وقوله فلا يحترز
عنه لانه مفعول مطلق قلنا لا نسلم انه مفعول مطلق وانما
يكون كذلك ان لو كان معبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا
عبر عنه بالفعل فلا وقوله ما فعله فاعل احترز عما لم
يفعله فاعل نحو ضربت زيدا فانه ليس بمفعول مطلق
قوله فعل مذكور احترز عن مثل اعجبني القيام فان القيام
اسم ما فعله فاعل لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ما فعله

لانه لم يفعله فاعل مذكور به
فعل الله تعالى ه

اي فلا يكون مفعولا مطلقا فيجب
ان تقيد بمفعول مطلقا بالاسم ه

فان زيدا لم يفعله فاعلا

فاعل فعل مذكور لأن فاعل الفعل المذكور هو القيام
والقيام يمتنع ان يكون فاعلا لنفسه قوله بمعناه
احتراز عن اسم ما فعله فاعل فعل مذكور ليس بمعناه
نحو كرهت قيامي فان قيامي وان صدق عليه
انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لان كل واحد منهما
فعل المتكلم لكن لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى
القيام غير معنى الكراهة وليس العالم في قولنا خلق الله
العالم بمفعول مطلق بالتفسير المذكور لان العالم ليس
بمعنى الخلق الذي هو مصدر خلق لان الخلق حدث
والعالم ليس كذلك بل العالم محدث والمراد بالفعل
اعم من ان يكون مشتقا منه او غير مشتق منه
ليدخل فيه مثل ويحه وويله والمراد بالمذكور اعم من
ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا و
رعيا ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته سوطا
وضربت ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق
قول مجازي تسمية لآلة الشيء باسم الشيء في الاول

وعن بعضهم ان العالم في قولنا خلق الله العالم مفعول مطلق لانه مفعول [illegible] لانه لو كان [illegible] الخلق واقعا فلو لم [illegible] يكون العالم ازليا وهذا ان يكون العالم ازليا [illegible] باطل وتوجيهه ان تعالى [illegible] التعلق متعلق بالعالم ولا يلزم [illegible] معدوم قبله حتى يكون ازليا ه

وفي الثاني تسمية الشيء باسم شبيهه واعلم انه لو زاد
عليه قيدا آخر وهو ذكر بيانا انه لم ينتقض بمثل كرهت
كراهتي ويكون للتاكيد والنوع والعدد نحو
جلست جلوسا وجلسة وجلسة اي المفعول
المطلق على ثلثة انواع لان مدلوله ان لم يكن زائد
على مدلول الفعل فهو للتاكيد نحو جلست جلوسا
وان كان زائدا على مدلول الفعل فان كان دالا
على هيئة صدور الفعل فهو النوع والهيئة
نحو جلست جلسة وهو اما ان يدل عليه باسم
خاص نحو رجع القهقرى واما ان يدل عليه
بالصفة نحو ضربت ضربا شديدا او اي ضرب
وضربت الضرب الذي تعرفه واما بالمضاف اليه
نحو ضربت ضرب الامير او بلام العهد نحو ضربت
الضرب اذا كان معهودا بينك وبين مخاطبك
ضرب وان كان دالا على مرات صدور الفعل فهو
للعدد والمرات نحو جلست جلسة بفتح الجيم فالاول

قال علاء الدين الخوارزمي لا احتياج الى زيادة هذا القيد لان المراد بقوله بمعناه متحدين [illegible] الفعل والمصدر [illegible] غضب و في المعنى نحو غضبت [illegible] كراهته زمانية وههنا ليس [illegible] كراهة [illegible] حصلت اولا ومنه [illegible] كراهة [illegible] مفعولا به بها كراهة اخرى فلو [illegible] لا مفعولا مطلقا ه

وفيه يدفع بان المراد اسم ما فعله اذا [illegible] ذلك الفعل المذكور وليست هذه الامور اذا كانت مفعولا وبها صادرة عن الفاعل باعتبار ذلك الفعل بل باعتبار فعل آخر من جنس ذلك الفعل ه [illegible] رضي الله عنه ه

لان القهقرى يختص بالرجوع لانه لا [illegible] القهقرى ه ه

لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه اى المفعول المطلق
الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لاقتضاء التثنية
والجمع الكثرة وانتفاء الكثرة فيه اذ لانه للحقيقة
المشتركة لا كثرة فيها بل فى افرادها ويجوز تثنية
المفعول المطلق وجمعه اذا كان للعدد والنوع
لامكانهما فيهما لانه اذا كان للعدد فاذا اجتمع المرتان
امكن جمعه واذا كان للنوع فاذا اجتمع النوعان
حصل الموجب للتثنية واذا حصل الانواع حصل
الموجب للجمع فيقال ضربته ضربتين وضربات
وقد يكون بغير لفظه مثل قعدت جلوسا
اى ويجوز كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل
لان شرطه ان يكون بمعنى الفعل لا من لفظه كما ذكرنا
فى تعريفه نحو قعدت جلوسا وقد يحذف الفعل لقيام
قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا
سماعا مثل سقيا ورعيا وجدعا وحمدا وشكرا
وعجبا اى وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق

جوازا ووجوبا منصوب
على المصدرية اى يجوز جوازا
ويجب حذفه وجوبا ه

على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الاول وهو
الحذف على سبيل الجواز فكقولك لمن قدم من السفر
خير مقدم اى قدمت خير مقدم ان شئت حذفت
وان شئت اظهرت اما الثانى وهو الحذف على سبيل
الوجوب فهو على ضربين احدهما سماعى اى مقصور
على السماع والثانى قياسى وانما سمى هذا قياسا
لامكان ان يذكر ضابطة عند وجود تلك الضابطة
يجب حذف الفعل بخلاف الاول فانه لا يمكن ان يذكر
ضابطة عند حصولها يجب حذف الفعل لكن وجوب
حذف الفعل فى الصورتين معلل بكثرة الاستعمال
ووجود القرينة الدالة عليه مثال الاول اعنى الحذف
السماعى كقولهم سقيا ورعيا وحمدا وشكرا آه
اى سقاه الله سقيا وحمدت حمدا فان قيل
لم قلت ان فعل هذا القسم واجب الحذف وقد
يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وسقاه الله سقيا
فالجواب ان نقول المراد انه واجب الحذف

عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا له وشكرا له
وانتم ما تبينتم التخلف فيه او نقول انه واجب الحذف
عند بعض وهو المختار عند صاحب الكتاب
دون بعض وقياسا في مواضع منها ما وقع
مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم
لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا نحو ما انت
الا سيرا وانما انت الا سير البريد وزيد سيرا
سيرا اي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق قياسا في مواضع منها موضع وقع فيه المفعول
المطلق مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون
المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول المطلق
مكررا في موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك
الاسم فقوله ما وقع مثبتا احتراز عن ان وقع منفيا فانه
ليس من هذا القبيل نحو ما زيد سيرا قوله بعد نفي احتراز
عن ان وقع مثبتا بعد غير نفي نحو زيد سيرا فانه ليس من هذا
القبيل وقوله او معنى نفي ليدخل فيه مثل انما انت سيرا

فان سيرا مثبت بعد معنى نفي وان لم يكن بعد نفي
لان تقديره ما انت الا سيرا قوله داخل على الاسم
احتراز عن ان وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي
داخل على غير اسم نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت
سيرا فان سيرا مثبت بعد نفي او معنى نفي داخل على
فعل فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور
قوله ولا يكون خبرا عنه اي لا يكون المفعول المطلق
خبرا عن ذلك الاسم احتراز عن ان وقع مثبتا بعد
نفي داخل على اسم يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك
الاسم نحو ما سيري الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي
داخل على الاسم لكنه خبر عن ذلك الاسم فليس من هذا
القبيل قوله او وقع مكررا اي وقع المفعول المطلق
مكررا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه
ليدخل فيه مثل قولنا زيد سيرا سيرا تقديره زيد يسير
سيرا سيرا وانما قلنا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح
ان يكون خبرا عنه لئلا ينتقض بمثل قوله تعالى اذا دكت

فانّ هنا المصدر وقع مؤكدا
لكن لم يحذف الفعل العامل
ووقع الفعل مصادرد و
موضع ان المصدر اذا اكد
يلزم ان حذف عامله اذا
وقع في موضع الخبر مثل
زيد سيرا سيرا ه والله اعلم

الارض دكّا دكّا فقوله نحو ما انت الّا سيرا فسيرا
مثبت بعد نفي وهو ما داخل على اسم وهو انت
وهو ليس بخبر عن انت وكذلك قوله ما انت الّا سيرا
البريد تقديره ما انت تسير الّا سيرا وما انت تسير الّا
سير البريد وانّما اورد مثالين ليعلم انّ الاسم الواقع
موقع الخبر وان لم يكن خبرا للمبتدا على ضربين احدهما
انّه فعل للمبتدا كالمثال الاوّل والثاني انّ فعله
مشبّه به كالمثال الثاني ونحو انّما انت سيرا فسيرا مثبت
بعد معنى نفي داخل على اسم وهو انت وليس سيرا
خبرا عن انت قوله زيد سيرا سيرا فسيرا سيرا وقع
مكرّرا في موضع خبر عن زيد وليس خبرا عنه ومنها
ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة مثل
فشدّوا الوثاق فامّا منّا بعد وامّا فداء اي من
المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق حذفا قياسا ان يقع المفعول المطلق تفصيلا
لاثر مضمون جملة متقدمة فقوله تفصيلا احتراز

وعلة وجوب حذف الفعل ههنا دون
ما لم يوجد فيه علة الغيبة انه حصل
فيه طول الكلام والاستثقال مع انه
وجد فيه ما يصلح ان يكون قائما مقام
الفعل وانما علم وجهه المتقدمة
بخلاف ما لم يوجد فيه ذلك فانه عريّ عن
الطول ... والاستثقال مقام الفعل او عن
فقط او عن الصالح للقيام مقام
مقامه فقط مثال الاول تفصيل ...
مفرد او جملة ومثال الثاني ...
مضمون جملة عن تفصيل ومثال الثالث
تفصيل اثر مضمون مفرد ... كره

عن ان

عن ان وقع اثر مضمون جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا
نحو فشدّوا الوثاق فيقتلون قتلا فانّه ليس من هذا
القبيل لانّ فعله مذكور وقوله اثر مضمون جملة احتراز
من ان وقع تفصيلا لا لاثر مضمون جملة بل لتفصيل
مضمون مفردا وتفصيل مضمون جملة لا لاثر مثال
الاوّل زيد ينبسط فسفرا قريبا او بعيدا ومثال الثاني
زيد ينبسط فسفره القريب او سفره البعيد وانّما قيّد
الجملة بالمتقدمة لانّها لا يكون الّا كذلك لامتناع تقدّم
تفصيل الشيء على شيء ومثاله قوله تعالى فشدّوا الوثاق
فامّا منّا بعد وامّا فداء فمنّا وفداء تفصيل لاثر مضمون
جملة متقدمة وهي قوله تعالى فشدّوا الوثاق ومضمونها
شدّ الوثاق واثره المنّ او الفداء والاسترقاق
او غير ذلك تقديره فامّا تمنّون منّا وامّا تفدون فداء
ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة
على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت به فاذا له صوت
صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى اي من المواضع

التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
قياسا هو الذي يقع المفعول المطلق فيه للتشبيه
علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق
وعلى صاحب ذلك الاسم فقوله للتشبيه احتراز عن ان
يقع لغير التشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه
نحو لزيد صوت صوت حسن وقوله علاجا احتراز به عما
وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه
ولم يكن علاجا فانه ليس من هذا القبيل كقولنا له علم
علم الفقهاء وله زهد زهد الصلحاء وهذا يلزم النصب
في مثل لزيد ضرب ضرب الملوك والفعل العلاجي فعل
يحتاج حدوثه الى تحريك عضو كالضرب والشتم وغير
العلاجي ما لا يحتاج اليه كالعلم والظن وقوله بعد جملة
احتراز به عن ان وقع بعد مفرد فانه ليس من هذا
القبيل نحو الصوت صوت حمار وقوله مشتملة على اسم
بمعناه احتراز به عن ان يقع للتشبيه بعد جملة غير مشتملة
على اسم بمعناه نحو مررت به فاذا له ضرب صوت حمار

وقوله وصاحبه احتراز عن ان وقع للتشبيه بعد جملة
مشتملة على اسم بمعناه لكن لا يشتمل على صاحب ذلك
الاسم نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت حمار فانه ليس من هذا بالبلد
القبيل وانما وجب اشتمالها على صاحب ذلك الاسم ليتحقق
فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق مثاله مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة وهي له صوت وتلك الجملة مشتملة على اسم
بمعناه وهو صوت ومشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم في لدج
وهو الهاء تقديره مررت بزيد فاذا هو يصوت صوت
حمار وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى
تقديره مررت بزيد فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى ومنها ما
وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثاله له علي
الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه اي من
المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
قياسا منها ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لا احتمال
لتلك الجملة غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون الجملة احتراز
دالله

به غير ان يقع مضمون مفرد كقولنا ضربت ضربا وقوله لا
يحتمل لها غيره احتراز به عن ان يكون لها احتمال غير ذلك
المفعول المطلق كالقسم الذي بعده مثاله له علي الف درهم
اعترافا فاعترافا وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم
ولا احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره اعترف اعترافا
ويسمى هذا القسم توكيدا لنفسه لانه تؤكد مضمون الجملة التي
هو عين الاعتراف فهو تاكيد لنفسه ومنها ما وقع مضمون
جملة لها محتمل غيره مثل زيد قائم حقا ويسمى توكيدا
لغيره اي لرفع غيره اي من المواضع التي يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول
المطلق مضمون جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق
فقوله مضمون جملة احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد
نحو ضربت ضربا وقوله لها محتمل غيره احتراز به عن ان
لا يكون لها احتمال غيره كالقسم الذي قبله ومثاله زيد قائم
حقا فحقا وقع مضمون جملة وهي زيد قائم ولزيد قائم احتمال
غير الحقيقة لاحتمال ان يكون قولنا زيد قائم حقا وغير حق

فقولنا حقا اكد احد احتماليه واعلم ان في عبارته تسامحا
لان مضمون الجملة اسناد القيام الى زيد والحق ليس عبارة
عنه فمعناه منها ما وقع توكيدا وتحقيقا لمضمون جملة
لها احتمال غيره ويسمى هذا القسم توكيدا لغيره لانه
يؤكد مضمون الجملة وهو غيره ولقائل ان يقول مسافرة
في قولنا زيد يسافر مسافرة وقع مضمون الجملة فهو
اما ان يحتمل غيره او لا يحتمل فان احتمله اشكل ضابطة
القسم الثاني وان لم يحتمل اشكل ضابطة القسم الاول
وجوابه ان المراد بالقسم الاول ما وقع تاكيد المضمون
جملة لا يحتمل لها غيره واما القسم الثاني ما وقع تاكيدا
لمضمون جملة لها محتمل غيره ويدل عليه قوله يسمى
الاول تاكيدا لنفسه والثاني تاكيدا لغيره ومسافرة
في قوله زيد يسافر مسافرة مضمون الجملة التي هي
زيد يسافر لا تاكيد مضمون الجملة فلم يدخل في القسمين
لا يقال مسافرة في المثال المذكور تاكيد لمضمون الجملة
فلا يكون الجواب جوابا عن الاشكال المذكور لانا نقول

تقديره احقه
حقا

لانسلم انه للتاكيد بل للنوع كضرب الامير في قولنا ضربت
ضرب الامير لا يقال اذا كان للنوع كان فيه معنى التاكيد
فكان توكيدا لمضمون الجملة لانا نقول المراد بالتاكيد في
قولنا ما وقع تاكيدا لمضمون جملة هو الذي يدل على
التاكيد فقط ومساوقه ليس كذلك او المراد بالتاكيد ما
ذكر لغرض التاكيد ومساوقه لم يذكر لغرض التاكيد بل
لغرض النوع لكنه لزمه التاكيد فان قيل هلا قال ومنها
ما وقع تاكيدا لمضمون جملة ليستغني عن ذكر القسمين
قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص كل واحد منهما بخصوصية
وهي احتمال غير مضمون الجملة وعدمه وباسم وهو تاكيد
لنفسه وتاكيد لغيره **ومنها ما وقع مثنا مثل لبيك
وسعديك** اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق
مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك فان تثنية المصدر اغنت
عن ذكر الفعل تقديره اقمت اقامة بعد اقامة او اطعت
اطاعة بعد اطاعة وانما قلنا للتكثير احترازا عن ان يقع

المفعول المطلق مثنى لا للتكثير اي من غير النظر الى الكثرة
بل بالنظر الى المثنى فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربت زيدا
ضربتين **المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل
نحو ضربت زيدا** [illegible] والمراد
بوقوع الفعل تعلقه بشيء لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء
ولا يرد عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل ليس بعد تعقله
بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام
ولقائل ان يقول لانسلم ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام
لان الفعل بهيئته يدل على الزمان فيتوقف تعقل الفعل
على تعقل الزمان ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل
في قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر ولا شك ان المصدر
لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام ولقائل ان يقول
انه متوقف بالفاعل فان الفعل متعلق به وتعقل الفعل
موقوف على تعقله وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل موقوف
على تعقل شيء غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام
ولقائل ان يقول التعريف المذكور منقوض بزيد في قولنا

ايذا بانه ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات كلهن فيه سواء الا ان المفعول معه وذلك لانه في غاية اصل الواو الواو هي في الاصل للعطف فوضعها اشار الكلام ه رضي

زيد ضربته لانه يصدق عليه التعريف المذكور مع انه ليس بمفعول به
لانه مبتدا و يمكن ان يجاب عنه بانه مفعول به من حيث المعنى
الا انه لا يلزم نصبه وانما يلزم النصب ان لو لم يعمل الفعل في ضميره
او متعلقه **وقد يتقدم على الفعل** اي وقد يتقدم
المفعول به على الفعل العامل فيه لان الفعل قوي العمل نحو زيدا
ضربت وانما قال وقد يتقدم بلفظ قد المفيدة للجزئية لحكم لان
المفعول به قد يمتنع تقدمه عليه في بعض الصورة نحو ما احسن
زيدا ولانه لا يتقدم عليه في اكثر المواضع التي يجوز تقديمه عليه فيها
اعلم انه قد يتقدم مفعول به على عامله الاسم نحو هذا زيدا ضارب.
**وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال
من اضرب ووجوبا في اربعة مواضع الاول سماعي
نحو امرا ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا** اي
وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة تدل عليه على سبيل
الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك
زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا ان شئت اظهرت
وان شئت حذفت واما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة

وعلة وجوب الحذف من السماعية كثرة الاستعمال وانما كان سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادا ه رضي

ابواب قوله الاول سماعي اي الباب الاول سماعي اي مقصور
على السماع ولا يتجاوز السماع وهو مثل قولهم امرا ونفسه
اي اترك امرا ونفسه وقوله تعالى انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن
التثليث واقصدوا خيرا ولا يمكن ان يحمل على انتهوا عن خير
لان الامر بالانتهاء عن الخير كالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا
اي اتيت مكانا ماهولا اي معمورا واتيت مكانا سهلا دون
حزن **والثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف
نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا** اي الثاني من الابواب
الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى
وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او
تقديرا قوله المطلوب شامل لغير المنادى نحو اطلب اقبال زيد
فلما قال بحرف نائب مناب ادعو اخرج مثل اطلب اقبال زيد
قوله لفظا مثل يا زيد فان يا قائم مقام ادعو لفظا لان
اصله يا زيد ادعو زيدا وانما حذف الفعل واقيم يا مقامه
للتخفيف قوله تقديرا مثل يوسف اعرض اي يا يوسف اعرض
فيا نائب مناب ادعو تقديرا وانما وجب حذف الفعل لان

حرف النداء قايم مقام الفعل ونايب منابه ولم يجز الجمع بين
النايب والمنوب هذا اذا كان حرف النداء ملفوظا ولم يجز ايضا
ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس الانشاء بالاخبار

ويبني على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد
ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون اي ويبني المنادى
اذا كان مفردا معرفة على ما يرفع به اذا كان معربا قبل النداء
سواء كان اعرابه لفظا او تقديرا فيبنى على الضم لفظا او تقديرا
نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى وعلى الالف ان كان رفعه بالالف
نحو يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون
والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا ولا مشابها به ولا جملة لا يقال
لو قال يبنى على ما يرفع به او يترك على ما كان عليه من حركة او
سكون لكان اصوب ليدخل فيه مثل يا هذا او يا هؤلاء لان
المراد من قوله يبنى على ما يرفع به بناء المنادى بسبب حرف
النداء ويدل عليه قوله ويبنى على ما يرفع به وليس مثل هذا
ويا هؤلاء كذلك وانما اورد يا زيد ويا رجل كليهما لان الاول
معرفة قبل النداء ايضا والثاني نكرة قبل النداء ومعرفة

ان كان اوابه بالضم لفظا او تقديرا ٢١

حال النداء وانما بني هذا القسم مع ان اصله ان يكون
معربا منصوبا لانه مفعول به لكونه مشابها بالكاف
الخطاب في قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف
والخطاب ووقوعه موقعه وانما بني على الحركة فرقا بين ما كان
بناؤه عارضا وبين ما كان بناؤه لازما وانما بني على
الضم لانه لو بني على الكسرة لالتبس بالمنادى المضاف
الى ياء المتكلم المحذوف الياء اكتفاء بالكسرة عن الياء نحو
يا غلام ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف
الالف اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات نحو يا غلاما ويخفض اي يجر
بلام الاستغاثة نحو يا لزيد وانما يخفض المنادى اذا دخل
عليه لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين لانه حينئذ معرب
لعدم كونه مشابها بالكاف الخطاب من حيث الافراد ولانه
مركب لانضمامه مع حرف الجر ويفتح لالحاق الفها ولا
لام مثل يا زيداه اي ويفتح المنادى المستغاث عند
الحاق الالف للاستغاثة وحينئذ لا يكون اللام معها
لامتناع اجتماع اللام الاستغاثة مع الالف لان اللام

يخفض المستغاث والالف تفتحه فلو جمع بينهما لزم ان يكون
مخفوظا ومفتوحا وانه محال وللقايل ان يقول لا نسلم ان
كونه مخفوظا ومفتوحا محال بل كونه مخفوظا ومنصوبا محال
وههنا ليس كذلك لان الالف تقتضي ان يكون مفتوحا
لا منصوبا واللام تقتضي ان يكون مخفوظا فاذا جمع بينهما
فيفتح لاجل الالف ويخفض لاجل اللام تقديرا ولا استحالة
كما تقول جآءني غلامي فهو مرفوع تقديرا لاجل انه فاعل و
مكسور لاجل اليآء ولا استحالة ح لانه الفتح لا يدل على معنى
بخلاف النصب فانه يدل على معنى لانه علم المفعولية فقط
بخلاف الاول اي الفتح فانه اعم فلا يلزم اجتماع المعنيين المختلفين
كقولنا من اين هذا فانه مخفوض تقديرا ومفتوح لفظا
وهذا السوال قوي لو لم يرد المص بقوله ولا اللام ان المفعول
به يلزم من اجتماع حركتين مختلفين لفظا ويعضده ما
ذكره في شرح الكتاب في علة الخفض بلام الاستغاثة لفظا
من ان حرف الجر لا تلغى ويجوز الحاق الهاء للوقف
فيقال يا زيداه ويُنصب ما سواهما نحو يا عبد الله و

لام حج

76

طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين اي وينصب ما سوى
المنادى المفرد المعرفة وسوى المستغاث لفظا او تقديرا
ان كان معربا قبل دخول حرف النداء وما سواهما المضاف
نحو يا عبد الله والمشابه للمضاف نحو يا طالعا جبلا والنكرة
لغير المعينة نحو يا رجلا لغير معين وانما نصب هذه الاشيآء
الثلثة لكونها مفعولا بها على الحقيقة وعدم علة البنآء
اما الاول فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد
واما الثاني فلكونه مشابها للمنادى المضاف من حيث
ان كل واحد منهما عامل فيما بعده وما بعدهما متمم ومخصص
لهما فكانه عدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد
فاما الثالث فلكونه نكرة اعلم ان جميع الاسمآء المضافة جائز
ان يكون منادى الا المضاف الى المضمر المخاطب فلا يقال
يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب
من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف
الى المخاطب لوجوب تغايرهما . وتوابع المنادى المبني المفردة
من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف

بالحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على اللفظ وتنصب
والعاقل على محله نحو يا زيد العاقل اى وتوابع المنادى المبنى اذا
كان مفردة او فى حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه ترفع محلا
على اللفظ وتنصب حملا على محله فقوله المبنى احترازٌ به عن
المنادى المعرب نحو يا عبد الله الظريف فانّه تابعه لا يرفع و
قوله المفردة احتراز عن التوابع المضافة فانّ التوابع المضافة
نحو يا زيد ذى المال فانه لا يجوز فيها الّا النصب لانّ المنادى
اذا كان مضافا لم يجز فيه الّا النصب فتابع المنادى اذا كان
مضافا لم يجز فيه الّا النصب بالاولية وتلك التوابع التاكيد و
الصفة وعطف البيان والمعطوف الممتنع دخول يا
عليه اى المعرّف بلام التعريف وانّما قال الممتنع دخول يا عليه
لانّه لو جاز دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو لم يكن حكمه كذلك
مثال التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ومثال الصفة يا زيد
العاقل والعاقل ومثال عطف البيان يا زيد بطّة وبطّةً
ومثال المعطوف الممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد والحارث
والحارثَ وقوله نعم يا جبال اوّبى معه والطيرُ والطيرَ

وانّما قال الممتنع دخول يا عليه ولم يقل المعرّف باللام ليتناول يا محمد واحمد فانّه لا يتّصل بحجم

فترفع هذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبنى وتنصبها
حملا على محلّ فان قيل لم جاز الرفع حملا على اللفظ و
كان من الواجب ان لا يجوز لانّها توابع المبنى وتوابع
المبنى توابع محلّه فلا يقال امس الدابرِ بكسر الراء بل
برفعها وكذلك لا يقال جاء فى هولاء الكرام بكسر الميم
بل برفعها قلنا انّما جاز لمشابهة حركة المنادى
المبنى حركة الاعراب من حيث العروض بمعنى انّ
حركة كلّ واحد من المنادى المبنى وحركة المعرب
عارضة ولهذا لم يجز يا هولاء الكرام بكسر الكرام
لانّ حركته غير عارضة ومن هذا يعلم انّ المراد بالمنادى
المبنى فى قوله وتوابع المنادى المبنى المفردة هو المنادى
المبنى بسبب حرف النداء اعلم انّه لو قال يرفع حملا
على لفظه او تقديره او محلّه وتنصب حملا على محلّه لكان
اصوب ليشتمل مثل يا فتى العاقل ويا قاضى العاقل
ومثل يا هذا الرجل ويا هولاء الكرام لانّ المنادى
فى هذه الصورة ليست بمضموم لفظا حتى يحمل

على لفظه بل مضموم تقديرا في المثالين الاولين ومضموم محلا
في المثالين الاخرين فان قيل المنادى في المثالين الآخرين ليس بمضموم
المحل لانه مفعول به قلنا انه مضموم المحل لان المراد من مضموم
المحل انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا
كان مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب
المحل باعتبارين في قولنا عجبت من ضرب هذا الرجل
زيدا فان محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار
كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه
الرفع والجر فكذلك المنادى ههنا مضموم المحل باعتبار وقوعه
موقع المنادى المفرد المعرب لفظا ومنصوب المحل باعتبار
كونه مفعولا به والخليل في المعطوف يختار الرفع و
ابو عمرو النصب [illegible]
مثل الحسن [illegible] اعلم ان الخليل بن احمد
يختار في المعطوف الممتنع دخول يا عليه الرفع تنبيها
على انه منادى ثان وابا عمرو الجرمي يختار النصب لانه تابع
وتابع المبني يكون تابعا للمحل وابو العباس ان كان

كالحسن

٧٨

في جواز نزع اللام ونقل كونه علما ذا اللام
وكذا الرجل يحمل على الاول دون الثاني
وكذا النجم يحمل على الثاني دون الاول ه
هندي

ابراني هر وكسنده حكم [illegible]

كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو اي ان كان
المعطوف الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن اي من الاسماء
المعرفة بلام التعريف التي يجوز انتزاع الالف واللام
عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل لانه ح يمكن انتزاع
الالف واللام عنه وتقدير حرف النداء فيه فيكون وجود
اللام فيه كعدمه فيعرب باعراب يدل على انه منادى ثان
وان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مما لم يجز انتزاع
الالف واللام عنه نحو النجم والصعق فانه يختار النصب
كابي عمرو لانه لما لم يمكن انتزاع الالف واللام عنه لم يمكن
تقدير حرف النداء فيه وكان تابعا للمبني فالاولى ان
يكون تابعا للمحل ولقائل ان يعكس هذا الحكم ويقول
اذا لم يمكن انتزاع اللام من الكلمة كالنجم والصعق
كان كالجزء منها ولم يكن للتعريف واذا كان كذلك جاز
تقدير حرف النداء فيهما فالرفع ح اولى ههنا تنبيها
على انه منادى ثان واذا امكن نزع اللام منها كان
للتعريف فلم يجز تقدير حرف النداء فيها ح فالنصب

دانت تجليه بالوصل عنى تمامه

اولى ويمكن ان ينصر مذهب ابي العباس بان اعتبار اللام عندهم
صورة اللام ولهذا لا يقال يا النجم ويا الصعق ويحتاج
الى الصدر في جواز يا الله ومن اجلك ويا التي تيمت قلبي
ويدل عليه جواز يا زيد ويا هذا وامتناع يا الرجل مع
كون تعريف اللام اقل من تعريف العلم والاشارة واذا
كان كذلك كان الرفع اولى فيما ينزع اللام عنه لزوال
مانع دخول حرف النداء عليه في بعض الاوقات والنصب
اولى فيما لم تنزع عنه للزوم مانع دخول حرف النداء عليه
واعلم انه ذكر في شرح الكتاب وقال ابو العباس ان كان
المعطوف علما معرفا باللام نحو يا زيد والنضر كان الرفع
اولى وان لم يكن علما نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى
وفرق بينهما بان النضر ونضرا علم وليس الالف واللام
لمعنى في النضر بخلاف الرجل فان الالف واللام فيه معاقب
للاضافة ولما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار
والوجه فيما هو بمنزلة المضاف النصب هذا عبارته وهذا
النقل مخالف لما ذكرناه اولا لبعض المخالفة والمضافة

تنصب اذا كانت معنوية قوله والمضافة عطف على قوله
المفردة اي وتوابع المنادى المبني اذا كانت مضافة حقيقية
لم يجز فيها الا النصب لان المنادى اذا وقع مضافا
لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا كانت مضافة
فبطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب لبعدها عن حرف
النداء الذي هو موجب للبناء وانما قيدنا الاضافة بالحقيقية
ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز الرفع والنصب
لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه في معنى الانفصال فان
وقع مثل هذا المضاف منادى لم يجز فيه الا النصب لكونه
مشابها للمضاف لطوله ولكن وقوعه منادى ممتنع لامتناع
دخول حرف النداء والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه
حكم المستقل مطلقا اي حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر
وهو الذي لم يمتنع دخول يا عليه حكمه حكم المنادى المستقل
سواء كان بدلا او معطوفا على المنادى المبني او المعرب
وسواء كان هو مفردا او مضافا فان حكمهما كحكم المنادى
المستقل فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين معرفتين

لم يجز فيهما الا الرفع وان كانا مضافين لم يجز فيهما الا
النصب تقول في البدل والمنادى مفرد يا زيد بشر ويا زيد
اخاك وتقول في البدل والمنادى مضاف يا عبد الله اخاك
ويا عبد الله زيد وتقول في المعطوف والمنادى مفرد يا زيد
وعمرو ويا زيد واخاك وتقول في المعطوف والمنادى مضاف
يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخاك وانما كان حكمهما في
الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل اما في البدل فلانه
بتكرير العامل كما يجيء في بابه فيكون حرف النداء مقدرا
فيه واما في المعطوف فظاهر لان حرف العطف قائم مقام
حرف النداء **والعلم الموصوف بابن مضافا الى
علم يختار فتحه** اعلم ان المنادى المبني العلم اذا وصف
بابن والابن مضاف الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو يجوز
في المنادى الضم والفتح اولى اما جواز الاول فظاهر لانه
مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم والابن صفة له مضافة
فيكون منصوبا ويعلم جوازه من قوله يختار واما اختيار
الثاني فلانه اشتد امتزاج الموصوف والصفة مع كثرة

الاستعمال فصارا بمنزلة اسم تركب من اسمين نحو
حضرموت وبعلبك واذا كان كذلك فتح آخر المنادى
كما يفتح آخر الاسم الاول المركب مع غيره اعلم ان
الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه
الابن اما ان يكونا علمين او يكونا غير علمين او الاول
علما والثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول يختار
بناؤه على الفتح مع جواز الضم كما ذكرناه وان كان
احد اقسام الباقية لم يجز فيه الا الضم على الاصل و
الفرق بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرناه من
شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال في الاول دونها وانما
نصب مضافا على الحال من ابن لان الابن معرفة
لان المراد به اللفظ **واذا نودي المعرف باللام
قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا**
اي اذا نودي الاسم المعرف باللام نحو الرجل مثلا توصل
في ندائه الى الاسم المبهم فيقال في ندائه يا ايها الرجل
ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ثم اعلم ان ها في يا

ايهذ الرجل هو المنادى في يا ايها الرجل لا في يذا زيد بدليل
انه لم يسمع يا ايذا الرجل ثم لقايل ان يقول لا فايدة في
اتيان اسم الاشارة بعد اى لاحتياج اى الى اسم جنس
فيه الالف واللام لا الى مبهم ولانه يحصل التوصل الى نداء
مثل الرجل بواحد منهما فلا حاجة الى الآخر وانما احتيج
الى توصل المبهمات في ندايه لكراهتهم اجتماع اللام وحرف
الندا في كلمة واحدة لكون اللام للتعريف وحرف الندا
ح مع القصد للتعريف فلو اجتمعا لزم اجتماع حرفي التعريف
وهو غير جايز فتوصلوا بالمبهم وادخلوا حرف الندا
عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف تابعا له اصلاحا للفظ
والتزموا الرفع في الرجل لانه المقصود وتوابعه
لانها توابع المعرب اى التزموا رفع الرجل حال كونه
صفة للمنادى المبهم مع انه صفة مفردة للمنادى المبنى
وجواز الصفة المفردة ان يكون تابعا للفظ المبنى ومحله
وانما التزموا رفعه ليكون تنبيها على انه هو المقصود بالندا
والتزموا ايضا رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافة
لانها توابع المعرب ولوجود كون توابع المعرب تابعة للفظ
المعرب نقول يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل الظريف

وفيه نظر لجواز ان يكون توابع المعرب تابعة لمحله اذا غاير
اعراب محله اعراب لفظه نحو لا زيد بقايم وقاعدا بالنصب
والجر فالاولى ان يقال لوجوب رفع متبوعه نعم يجوز نصب
ذى المال على ان تجعله بدلا عن اى كانك قلت يا ايها الرجل
يا ذا المال ويعلم ذلك من قوله وتوابعه اى وتوابع الرجل
وكذلك الكلام في يا زيد العاقل ذو المال فان جعلت ذو المال
تابعا للعاقل والعاقل مرفوع لم يجز فيه الا الرفع وان
جعلته تابعا لزيد بدلا او صفة تعين النصب وان جعلته
الظريف تابعا لرجل في يا ايها الرجل الظريف لم يجز فيه الا
الرفع وان جعلته تابعا لاى جاز الرفع والنصب واعلم
انه ان قصد في نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة
اى وان قصد به نداء هذا كان بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز
في الرجل النصب ايضا **وقالوا يا الله خاصة** اشارة
الى جواب سوال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم اذا نودى
المعرف باللام قيل يا ايها الرجل والله معرف باللام فوجب
ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه ان تقول
انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله اما لان اللام الذى في الله

ليس للتعريف بل عوض عن الحرف الاصلي وهو الهمزة في اله لان
اصله الاله فنقلت حركة الهمزة الى اللام فحذفت الهمزة فصار
اللاه ثم ادغم اللام باللام فقالوا الله ثم فخموه فجعلوه اسما
لواجب الوجود في ذاته واما لعدم الاذن الشرعي في اطلاق
الاسماء المبهمة على الله تع **وذلك في مثل يا تيم تيم عدي
الضم والنصب** اي وذلك في المنادى اذا كرر بلفظ مضاف
الى اسم آخر نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة
عمر الضم والنصب في الاول مع النصب في الثاني اما ضم
الاول فظاهر لانه منادى مفرد معرفة مبني على الضم
وكذلك نصب الثاني ظاهر لانه اما منادى حرف ندائه
محذوف واما تاكيد الاول واما نصب الاول فاما على تقدير
ان يكون مضافا الى عدي المحذوف وتقديره يا تيم عدي
تيم عدي حذف الاول لدلالة الثاني عليه واما على تقدير
ان يكون مضافا الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي
للاول وانما قال الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح
لانه معرب ح لكونه مضافا على ما ذكرناه **والمضاف الى الياء**

٨٣

**المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام
ويا غلاما** اي المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي
يجوز فيه يا غلاميَ بفتح الياء وهو الاصل لان الياء فيه
بمنزلة الكاف في غلامك ويا غلامي باثبات الياء وسكونه
تخفيفا ويا غلامِ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا غلاما
بقلب الياء الفا تخفيفا **وبالهاء وقفا** اي ويجوز الحاق
الهاء بالكل فتقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلاماه للفرق
بين الوقف والوصل **وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت
ويا امت فتحا وكسرا وبالالف دون الياء** يعني
اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم ابا واما يجوز فيه
ما جاز في ساير الاسماء المضافة الى ياء المتكلم ويجوز فيه
ايضا زوائد وهي يا ابتِ ويا امتِ بكسر التاء لقلب الياء
تاء ومناسبة الكسرة للياء ويا ابتَ ويا امتَ بفتح التاء لكون
التاء بدلا عن حرف متحرك بالفتحة ويا ابتا بتعويض الالف
والتاء عن الياء ولم يقل يا ابتي لان التاء بدل عن الياء
فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل والمبدل عنه وهو غير جائز

ويا ابن ام ويا ابن عم يشبه باب غلامي وقالوا
يا ابن ام ويا ابن عم خاصة اي اذا كان المنادى
ابنا مضافا الى الام والعم المضافين الى يا المتكلم يجوز
فيه ما جاز في المنادى المضاف الى يا المتكلم فتقول يا ابن
عمي ويا ابن امي بفتح اليا وسكونها ويا ابن ام ويا ابن
عم بحذف اليا والاكتفا بالكسرة ويا ابن عما ويا ابن
اما بقلب اليا الفا ويجوز فيه وجه آخر وهو يا ابن ام
ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفا بالفتح وانما جاز
فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المنادى المضاف الى يا
المتكلم على اللغة المشهورة لانه اثقل من المنادى المضاف
الى يا المتكلم للتركيب وانما قال خاصة لعدم جواز ما جاز
في المنادى المضاف الى يا المتكلم في غيرهما سوا كان
المضاف غير الابن نحو يا غلام امي وعمي او كان المضاف اليه
غيرهما نحو يا ابن اخي او كان المضاف والمضاف اليه غيرهما
نحو يا غلام اخي ويا غلام غلامي وانما اختصا بهذا الحكم
دون ما عداهما لكثرة استعمالهما عند العرب دون ما عداهما

وترخيم المنادى جايز وفي غيره ضرورة اي ترخيم
المنادى جايز في سعة الكلام والاختيار والترخيم في غير
المنادى جايز للضرورة كقوله ديار مية اذ مي تساعفنا
ولا يرى مثلها عجم ولا عرب اي اذ مية **وهو حذف في
آخره تخفيفا** اي الترخيم حذف آخر المنادى تخفيفا لا لعلة
اخرى غير التخفيف **وشرطه ان لا يكون مضافا ولا
مستغاثا ولا جملة ولا مندوبا ويكون اما علما زايدا
على ثلثة احرف واما بتا التانيث** اي وشرط الترخيم
ان لا يكون مضافا لانه لو رخم لرخم آخره او آخر المضاف
اليه فلو رخم آخر المضاف لم يكن الترخيم آخرا لان المضاف اليه
من تتمة الاول معنى ولو رخم آخر المضاف اليه لم يكن
الترخيم في آخر المنادى لان المضاف اليه ليس من المنادى
لفظا وان لا يكون مستغاثا لان المطلوب من الاستغاثة
مد الصوت والتطويل والترخيم مناف لهما وان لا يكون
جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تتغير وان يكون احد
الامرين اما علما زايدا على ثلثة احرف واما بتا التانيث

لانه اذا كان علما كان معلوما اذا حذف عنه شيء واذا
كان زائدا على ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف في نفس
الكلمة بمجرد التخفيف واما اذا كان بتاء التانيث
فلا يشترط فيه ان يكون علما وان يكون زائدا على ثلثة
احرف لانه لو رخم لم يحذف منه الا تاء التانيث وهو
ليس من نفس الكلمة فاذا لم يلزم من حذف التاء حذف
من نفس الكلمة فلم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بسبب
حذفها اعلم ان سيبويه شرط في ترخيمه على لغة من يجعل
الباقي اسما براسه ان يكون علما لئلا يلتبس بما لا تاء فيه
فلا يقال في ترخيم حبيبة اذا كانت صفة يا حبيب
اقبلي لحصول الالتباس لجواز تانيث المذكر غير العلم اذا
اريد به التنفس واما اذا كان علما فلا يحصل الالتباس لانه
لا يؤنث المذكر وبالعكس في العلم حملا على المعنى فان كان
في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان
او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف
حذف حرفان اعلم ان هذا اشارة الى ما يحذف من

[illegible]

المنادي للترخيم فانه قد يحذف له حرفان وقد يحذف له اسم
براسه وقد يحذف له حرف واحد اما الاول وهو ان يحذف
له حرفان فاذا كان في آخر الاسم حرفان زائدتان زيدتا معا
في حكم الزيادة الواحدة وذلك كما فيه الالف الممدودة نحو
اسماء وحمراء والالف والنون المزيدتان نحو سكران و
مروان او ياء النسبة نحو كوفي وبصري او علامة
التثنية والجمع نحو زيدين وزيدين فانه يحذف حرفان
لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان يبقى بعد حذفهما
ثلثة احرف احترازا عن مثل يدين ودمين وكذلك يحذف
له حرفان اذا كان في آخر الاسم حرف صحيح قبله مدة و
[illegible] الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور ومسكين
و[illegible] فانه يحذف له حرفان اما الراء فلانه في آخر
[illegible] يوجب الترخيم في آخر الاسم واما الواو فلانه
حرف علة زائدة وحرف العلة الزائدة اولى بالحذف
واما قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا عن ان
يكون على اربعة نحو ثمود فانه لا يحذف [illegible] حرفان لئلا

وقد اختلف في اسمار هل هي مما آخره
زيادتان او حرف اصلي وقبله مدة
فمذهب سيبويه انهما زيادتان ووزنه
عنده فعلان من الوسم ان قلبت الواو
همزة على غير قياس كما قلبت في
اناه واحد وقد ذهب [illegible] همزة الى ان
اسمار افعال جمع اسم سمى به [illegible]
واشتق من الصوت [illegible]
للحصى والعظم [illegible] فعلى
يكون آخره حرفا اصليا [illegible]
فقبله مدة فيكون مثل [illegible]
وذلك عمار [illegible] حاجب

لميس ب

يلزم الاجحاف في الكلمة للترخيم الذي هو لمطلق التخفيف
وعليه بيت الكتاب تنكرت منا بعد معرفة لمي وبعد
التصابي والشباب المكرم اي يا لميس فحذف السين
وبقي يار فعيل والمراد بالمدة حرف زائد من حروف
المد ساكن في الاصل فلهذا احذف حرفان للترخيم من منصور
وعمار ومسكين ولم يحذفا من مختار بل يقال في ترخيمه
يا مختا باثبات الالف لانها ليست بمدة بالتفسير المذكور
لكون الالف غير الزائدة بل بدل عن يار متحركة في
الاصل اذ اصله مختير او مختير وكذلك مستميل ومستمال
واعلم انه لو قال وقبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة
احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل مرتي فانه يحذف منه
حرفان ايضا للعلة المذكورة واعلم ان اسمار على
وزن فعلار عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة
وعلى افعال عند سيبويه من السمو جمع اسم اصله اسماو
قلبت الواو همزة فعلى الاول وهو اختيار المص
مما في آخره زائدتان وعلى الثاني مما في آخره حرف صحيح

١٥

قبله مدة وهما اكثر من اربعة احرف **وان كان مركبا**
حذف الاسم الاخير اي وان كان المنادى مركبا
نحو بعلبك وحضرموت فانه يحذف الاسم الاخير لان
الاسم الاخير بمنزلة تار التانيث في نحو قائمة فكما
يحذف تار التانيث للترخيم فكذلك يحذف الاسم الاخير
ههنا **وان كان غير ذلك فحرف واحد** اي وان كان
المنادى غير ما ذكرنا اي غير ما حذف حرفان او الاسم
الاخير فيحذف له حرف واحد عملا بالاصل اذ الاصل
هو ان يحذف له حرف واحد والزيادة بسبب عارض
وهو منتف ههنا **وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال**
يا حار ويا ثمو ويا كرو اي المحذوف في المنادى المرخم
يكون في حكم الثابت على مذهب الاكثرين وهو الاصح لان
المراد بقول القائل يا حار هو يا حارث لفظا ومعنى
اما معنى فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا فلان المراد
ذلك الاسم واذا كان المحذوف في حكم الثابت يترك
الباقي من المحذوف على ما كان عليه من الحركة والسكون

فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما برأسه

فيقال يا حار ويا ثمي ويا كرا اي وقد يجعل الباقي

من المنادى المرخم اسما برأسه فيقال يا حار بالضم

لانه آخر منادى مفرد معرفة ووجوب بناء المنادى المفرد

المعرفة على الضم ويقال يا ثمي لان اصله ثمود لما حذف الدال

منه وجعل الباقي اسما برأسه كان في آخره واو قبله

ضمة قلبت الواو ياء والضمة كسرة اذ تقرر في كلامهم

انه اذا كان في آخر الاسم واو قبلها ضمة تقلب الواو

ياء والضمة كسرة كما في ادلي ولو فان اصله ادلو قلبت

الواو ياء والضمة كسرة ويقال في ترخيم يا كروان بعد

جعل الباقي اسما برأسه يا كرا لانه لما حذف الالف والنون

بقي يا كرو فوقعت الواو متطرفة متحركة وما قبلها

مفتوح فوجب قلبها الفا لما ثبت في كلامهم هذه القاعدة

وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع

عليه بيا او وا واختص بوا اعلم ان العرب استعملوا

صيغة النداء اعني حرف النداء وهو يا فقط في المندوب

ادلي جمع

وانما خص يا من حروف النداء لانه ام حروف النداء ... لانه يستعمل للقريب والبعيد ... تحقيق

مع تحقق الفرق بين المنادى والمندوب لان المنادى هو

المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا

والمندوب هو المتفجع عليه بيا او وا فيا صيغة النداء تستعمل

في المندوب ايضا لمشابهة المندوب المنادى من حيث التخصيص

لان كل واحد منهما مخصوص من بين قومه ولكن اختص

المندوب بوا ليكون نصا على الندبة وحكمه في الاعراب

والبناء حكم المنادى اي حكم المندوب في الاعراب

والبناء حكم المنادى فكما ان المنادى اذا كان مفردا معرفة

مبني على الضم فكذلك المندوب واذا كان مضافا فمنصوب

فكذلك المندوب وكذلك حكم توابع المندوب مفردا او مضافا

كحكم توابع المنادى الا ان المندوب لا يقع نكرة ولا مشابها

للمضاف وانما كان حكمه مثل حكم المنادى في الاعراب والبناء

لانه لما اجري مجراه في صيغة اجري مجراه في احكامه من

الاعراب والبناء ولك زيادة الالف في آخره اي ولك

زيادة الالف او ما يقوم مقامه من الواو والياء في آخر

المندوب لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل الا اذا

كان المندوب مضافا او موصولا الحق بآخر المضاف اليه والصلة
فان خفت اللبس قلت واغلامكيه واغلامكموه
اى فان خفت الالتباس بزيادة الالف لم تزد الالف بل تزيد
حرفا مجانسا لحركة او مجانسا له نحو غلام مخاطبة واغلامكيه
بزيادة اليار لانه لو زيد فى آخره الف وقيل واغلامكاه
لالتبس بغلام رجل مخاطب فالحق به اليار المناسبة لحركة
الكاف وهى الكسرة ونحو غلام جماعة مذكرين فانك لو الحقت
بآخره الفا وقلت واغلامكماه لالتبس بغلام المخاطبين
فالحقت بآخره الواو التى هى مناسبة للجمع وقلت واغلامكموه
ولك زيادة الهار فى الوقف اى ولك زيادة الهار فى
الوقف مع زيادة الالف واليار والواو فتقول وازيداه
واغلامكيه واغلامكموه لان المطلوب فيه مد الصوت و
التطويل ولان الهار فى الوقف تزيد بيان هذه الحروف
ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وانما لم يندبوا
النكرة لان المراد بالندبة تمهيد العذر للتفجع عليه والاعلام
بوقوع مصيبة عظيمة وهذان المطلوبان لا يحصلان

الا بعد ان يكون المندوب معروفا فلا يقال وارجلاه واما قولهم
وامن حفر بير زمزماه فانما جاز لانه فى قوة قولنا واعبد
المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بير زمزم هو عبد
المطلب وكونه معروفا كاف فى جواز كونه مندوبا وكونه
علما ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف لم يجز الندبة
ولو كان معروفا غير علم يجوز الندبة ولهذا قال ولا
يندب الا المعروف ولم يقل ولا يندب الا العلم **وامتنع
مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس** اعلم ان الخليل ذهب
الى امتناع الحاق علامة الندبة بصفة المندوب وذهب
يونس الى جوازه واستدل الخليل على مذهبه بانه لو جاز نحو
وازيد الطويلاه لجاز جارنى زيد الطويلاه لان كل واحد
منهما غير المندوب ومنع يونس ذلك لان الاول وان لم
يكن هو المندوب لكنه متعلق المندوب والثانى ليس بمندوب
ولا متعلق المندوب فلم يلزم من امتناع الثانى امتناع الاول
ويمكن ان يستدل على مذهب الخليل بان المندوب قد تم و الصفة
ليست من جملته وانما هى اسم جئ بهم للتوضيح و التخصيص

ونقض بانه لو جاز ... العلامة للمحققه ... بالبيت بانه يتصل بمندوب واو الحقه العلامة بانه ليس بمندوب جاز الى فيهما فى جار زيد الطويلاه وان لم يكن مندوبا و حاجب

والتوسيع فلم يلحق به علامة الندبة ولهذا اتفقوا على جواز
الحاق الندبة بالمضاف اليه والصلة لان المضاف اليه
مع المضاف بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا الصلة مع الموصول
ولهذا لم يجز السكوت عن المضاف وعن الصلة بخلاف
الصفة **ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس
والاشارة والمستغاث والمندوب مثل يوسف
اعرض وايها الرجل** اعلم انه يجوز حذف حرف النداء
من ثلثة اشياء وهي العلم نحو يوسف اعرض عن هذا اي
يا يوسف والمضاف نحو عبد الله افعل كذا اي يا عبد الله
واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل اما جواز
حذف حرف النداء عن العلم فلان العلم مشهور وكثر استعمال
ندائه فلو حذف منه حرف النداء لم يلتبس بغير النداء واما حذف
حرف النداء عن المضاف واي فلكونهما مشابهين للعلم في
عدم وقوعهما صفة لاي فان كل واحد من العلم والمضاف
واي لا يقع صفة لاي وح لم يجز حذف حرف النداء من الجنس
والمراد بالجنس اسم يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة لاي

٨٨

لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها
الرجل وكذلك عن اسم الاشارة لا يجوز نحو يا هذا
لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا اي هذا ولم يجز
حذف حرف النداء عن المستغاث والمندوب
لان المطلوب فيهما مد الصوت والتطويل
وحذف حرف النداء مناف لهما **وشذ اصبح
ليل وافتد مخنوق واطرق كرا** هذا جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال قيل في قولهم اصبح
ليل جنس مع انهم حذفوا عنه حرف النداء
وكذلك مخنوق في افتد مخنوق وكرى في اطرق
كرا مع انهم حذفوا حرف النداء عنهما وانتم
قلتم لا يجوز حذف حرف النداء من الجنس وجوابه
انه شاذ لا يعول ولا يقاس عليه اعلم ان في
اطرق كرى شذوذين احدهما حذف حرف
النداء والثاني الترخيم **وقد يحذف المنادى
لقيام قرينة مثل الا يا اسجدوا** اي يجوز حذف

وقد قيل شاذ واحد وهو حذف حرف النداء من الجنس لانه اي الكروان وهو ضعيف لانه لو كان كذلك لوجب ان يقول اطرقي بالتانيث وجوابه انه شاذ ولا يقاس عليه والله اعلم

المنادی اذا دلّ علیه قرینة لانّ مفعول به فکما جاز حذف
المفعول به جاز حذفه مثاله قوله تعم الا یا اسجدوا ای الا
یا قوم اسجدوا ای الا یا قوم اسجدوا الثالث ما اضمر عامله
علی شریطة التفسیر ای الثالث من المواضع الاربعة
التی وجب حذف عامل المفعول به فیها ان یکون العامل
مفسّرا بشیءٍ فیجب حذفه لئلا یلزم اجتماع المفسِّر و
المفسَّر و هو کلّ اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه
بضمیره او متعلقه لو سلّط هو او مناسبه لنصبه
مثل زیدا ضربته او مررت به او ضربت غلامه او
حبست علیه ینصب بفعل یفسّره ما بعده ای ضربت
و جاوزت و اهنت و لابست قوله و هو کلّ اسم لانه
لابدّ ان یکون اسما لانه مفعول به قوله بعده فعل احتراز عن
مثل قولنا زید قائم فانه لیس من هذا القبیل قوله او شبهه
لیدخل فیه مثل قولنا ازیدا انت محبوس علیه فانّ زیدا
ههنا اسم لیس بعده فعل لکن بعده شبهه و هو محبوس
لانّ اسم المفعول شبه الفعل کما یجیء فی موضعه قوله

بل مشتغل به حر

مشتغل عنه بضمیره احتراز عن مثل زیدا ضربت فانّ زیدا
اسم بعده فعل غیر مشتغل عنه بضمیره بل به فانه لیس
مما نحن فیه لانه منصوب بالفعل الذی بعده قوله او متعلقه
لیدخل فیه مثل قولنا زیدا ضربت غلامه فانّ زیدا
اسم بعده فعل غیر مشتغل عنه بضمیره لکنه مشتغل
بمتعلقه و هو الغلام فلو لم یقل او متعلقه لخرج عنه و هو
منه و قوله لو سلّط علیه احتراز عن الاسم الذی لا یصح تسلیط
الفعل و لا مناسبه علیه من حیث اللفظ کالاسم الذی
یتوسط بینه و بین الفعل حرف له صدر الکلام نحو حرف
الاستفهام و ما النافیة مثل قولنا زید هل ضربته فانّ زیدا
اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمیره لکنه لا یصح تسلیطه
علیه لفظا لانّ ما بعد الاستفهام لا یعمل فیما قبله و کذلک
ما بعد حرف النفی و احترازه عن الاسم الذی لا یصح تسلیط
الفعل و لا مناسبه من حیث المعنی کقوله تعالی و کلّ شیءٍ فعلوه
فی الزبر اعلم انّ عبارته عن الاحترازین قاصرة و هو ظاهر
لکنه لابدّ من قید یدلّ علی هذین الاحترازین و یعلم منه انه

لا يجوز نصب زيد في زيد ضاربه ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل
عمل الفعل الا بعد الاعتماد على صاحبه او الهمزة او حرف
النفي وههنا لم يعتمد قوله او مناسبا اي في معناه او لازم
معناه ليدخل فيه مثل زيدا مررت به او حبست عليه فان
زيدا اسم بعده فعل مشتغل بضميره وليس اذا سلط عليه
لنصبه ومثاله ما ذكره من الصور الاربع وهو قولنا زيدا
ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست
عليه تقدير الاول ضربت زيدا وتقدير الثاني جاوزت زيدا
وتقدير الثالث اهنت زيدا لان ضرب غلام زيد مستلزم
لاهانته وتقدير الرابع لابست او لازمت زيدا لاستلزام
كونه محبوسا عليه ملازمته وملابسته والحاصل انه ان امكن
تقدير الفعل المفسر قدر وان لم يمكن فان امكن تقدير فعل بمعنى
الفعل المفسر قدر وان لم يمكن قدر لازمه معنى الفعل
المفسر ولقائل ان يقول يدخل في التعريف المذكور لما اضمر
عامله خبر كان لان زيدا في قولنا كنت زيدا اياه يصدق
عليه الحد المذكور فيلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله

قسم من اقسام المفعول به مع انه خبر كان وليس بمفعول به
ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم انه يلزم ان يكون مفعولا
به لان ما اضمر عامله اعم من المفعول به مع انه قسم من
اقسامه لجواز كون الشيء اعم من الآخر من وجه دون
وجه ولان المراد بالاسم في قوله كل اسم بعده فعل هو المفعول
به فكانه قال كل اسم مفعول به بعده فعل الى آخره ولم يذكره
اعتمادا على فهم المتعلم لانه قسم من اقسامه فلم يحتج الى ذكره
ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند
وجود اقوى منه كاما مع غير الطلب واذا
للمفاجاة اي ويختار الرفع في الاسم الذي بعده فعل مشتغل
عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع
اي عند عدم قرينة النصب التي يكون النصب معها مساويا
للرفع او مختارا او واجبا نحو زيد ضربته فان النصب والرفع
جائزان فيه لوجود قرينتهما لكن الرفع اولى من النصب
لان النصب مقتضي للحذف والرفع ليس كذلك ويختار الرفع
ايضا عند وجود قرينة النصب المختار اذا كان قرينة الرفع اقوى

من قرينة النصب المختار نحو اما مع غير الطلب نحو جاءني زيد
واما عمرو فضربته فانه لولا اما لكان النصب هو المختار لانه
على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية
وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الفعلية
والاول اولى للتناسب لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار
لان اما لا يقع بعدها الفعل في الاستعمالات الا نادرا فالرفع
اولى من النصب واذا كان كذلك تعارض الدليلان
المرجح احدهما للرفع والآخر للنصب فيرجح الرفع لاستلزام
النصب الحذف دون الرفع وانما قال اما مع غير الطلب لان
اما لو كان مع الطلب نحو ضربت عمروا واما زيدا فاكرمه كان
النصب هو المختار لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبرا عن المبتدا
وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والطلب لا يحتمل
الصدق والكذب وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل الناصب
له وتقدير الفعل بعد اما وكلاهما اكثر من وقوع الطلب خبرا للمبتدا
وكذلك الرفع مختار بعد اذا للمفاجاة نحو جاءني زيد واذا عمرو
اكرمته لان اولوية عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية تعارضها

ندرة وقوع الفعل بعد اذا للمفاجاة فترجح الرفع على النصب
بعدم استلزامه حذف الفعل **ويختار النصب بالعطف
على جملة فعلية للتناسب** اي ويجوز الرفع ويختار
النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى
نحو جاءني زيد وعمروا اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم
عطف جملة فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم
عطف جملة اسمية على جملة فعلية وللاول اولى حفظا
للتناسب دون الثاني لعدم التناسب **وبعد حرف
النفي وحرف الاستفهام** اي ويختار النصب بعد حرف النفي
وحرف الاستفهام مع جواز الرفع نحو ازيدا ضربته وما زيدا
ضربته فانه على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام داخلين
على الاسم وعلى تقدير النصب كان النفي والاستفهام داخلين
على الفعل ولا شك ان دخولهما على الفعل اولى من دخولهما
على الاسم لكن الرفع بعد بل الاستفهامية اضعف من
الرفع بعد الهمزة لما نذكر في بابه وانما قال بعد حرف الاستفهام
احترازا عن اسم الاستفهام نحو من لعدم ترتب هذا الحكم

على اسم الاستفهام **واذا الشرطية وحيث** اى يجوز الرفع
ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته
فاكرمه وبعد حيث نحو اجلس حيث زيدا ضربته وانما كان
النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كان
اذا وحيث مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع
كانا مضافين الى الجملة الاسمية واضافتهما الى الجملة
الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا
فى معنى الشرط وحمل حيث عليها لمشابهتها اياها
ولانه يستعمل للشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا
عن اذا للمفاجاة فان الرفع هو المختار بعدها **وفى
الامر والنهى اذ هى مواقع الفعل** اى ويجوز الرفع
ويختار النصب اذا كان بعده الامر نحو زيدا اضربه و
النهى نحو زيدا لا تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع
الامر والنهى خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل
الصدق والكذب والامر والنهى لا يحتملان الصدق
والكذب وانما جاز على تاويل بعيد وهو ان يقال ان

تقديره زيد مقول فيه اضربه ولا تضربه وعلى تقدير النصب
لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد **وعند
خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شئ خلقناه
بقدر** اى يجوز الرفع ويختار النصب عند خوف لبس الفعل
المفسر بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر
صفة فلا يفيد معنى هو المقصود وعلى تقدير النصب
لا يفيد الا معنى مقصودا كقوله تع انا كل شئ خلقناه
بقدر فان معنى الآية خلقنا كل شئ بقدر فاذا نصب
كل شئ كان تقديره انا خلقنا كل شئ بقدر فلم يفد الا
معنى مقصودا من الآية واذا رفع كل شئ احتمل ان يكون
كل شئ احتمل ان يكون كل شئ مبتدا وخلقناه بقدر جملة
مركبة من فعل وفاعل ومفعول وجار ومجرور فى محل
الرفع بانها خبر كل شئ وح يفيد معنى مقصودا من الآية
واحتمل ان يكون كل شئ مبتدا وخلقناه فى محل الجر
بانه صفة لشئ وبقدر اعنى الجارة والمجرور فى محل الرفع بانه
خبر كل شئ واراد بلبس المفسر بالصفة هذا الاحتمال وح لم يفد

فان قلت مراده من الناس من
المفسر بالصفة ان ما الانسان من فى
حال النصب والانسان من حال الرفع
والاول باطل لان المفسر لا محل له من
الاعراب فكيف يلتبس وكذا الثانى لانه اولى
حال الرفع لا يتحقق المفسر اصلا فانه خبر او
صفة قلت او بالجر المفسر حال النصب
يلتبس حال الرفع بالصفة ٥ نجم الدين

[illegible]

معنى مقصودا من الآية لان معناه ح ان كل ما هو مخلوقا
هو بقدر ولا يلزم منه ان يكون جميع الاشياء هو مخلوقا بقدر
والمقصود من الآية هو الثاني دون الاول كما ذكرناه واراد
بلبس المفسّر بالصفة بهذا الاحتمال واذا كان النصب منصوصا
فيما هو المطلوب من الآية والرفع غير منصوص فيه بل محتملا
له ولغيره كان النصب اولى بالضرورة ويستوي الامران
في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي ويستوي الرفع والنصب
في المعطوف على جملة ذات وجهين اسمية وفعلية مثل زيد قام
وعمرو اكرمته لان الجملة الاولى ذات وجهين احدهما كونها جملة
اسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدا والخبر والثاني كونها جملة فعلية
وهي جملة الصغرى اعني الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع
عمرو على تقدير عطف الجملة الاسمية على الاسمية وهي الكبرى ونصب
عمروا على تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وهي الجملة
الصغرى فان رجح النصب بقرب المعطوف عليه رجح الرفع
بعدم حذف العامل فيتعارضان لكن هذا المثال غير مستقيم
الا مع تقدير في داره او عنده او غير ذلك لوجوب ان يتحقق

للمعطوف ما يجب للمعطوف عليه ويمتنع للمعطوف ما يمتنع
للمعطوف عليه ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف
التحضيض نحو ان زيدا ضربته ضربك والا زيدا ضربته
اي ويجب النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربكه
وبعد حرف التحضيض نحو الا زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته لان
حرف الشرط والتحضيض واجبة الدخول على الفعل لفظا او تقديرا
كما يجيء وههنا لما لم تكن داخلة لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها
ولا يقدر الفعل الا من جنس المفسّر وهو الذي بعد الاسم وذلك
الفعل ناصب فوجب النصب اعلم ان المراد بحرف الشرط ان ولو
دون اما وليس ازيد ذهب به منه فالرفع وكذلك واجب
كل شيء فعلوه في الزبر اي وليس قولنا ازيد ذهب به
من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو
سلط الفعل او مناسبه عليه لنصبه وههنا ليس كذلك لان ذهب
لو سلط عليه لم ينصبه ولا مناسبه لان مناسبه ذهب او اذهب به
ولم يقتض النصب فالرفع لازم ح على الابتداء والجملة التي
بعده خبره ثم رفعه يحتمل الوجهين اما على الابتداء واما على انه

فاعل باضمار فعل وكذا لزيد اسمع به في التعجب لكون الجار
والمجرور في محل الرفع واما من يجعله في موضع المفعول
فيجوز النصب ثم اعلم انه اذا اقيم المصدر مقام الفاعل
يجوز نصب زيد لكون الضمير في محل النصب ويصير
تقديره ح ازيدا ذهب به الذهاب وهذا منسوب الى
ابي سعيد وقيل عليه انما جاز ما ذكره ان لو لفظ بالمصدر
واما اذا لم يلفظ فلا والتلفظ بالمصدر مطلقا ليس بكاف
بل لابد مع ذلك من ان يكون معرفا او موصوفا ليمكن
قيامه مقام الفاعل وكذا كل شيء فعلوه في الزبر اي
وكذلك قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر ليس من باب ما اضمر
عامله على شريطة التفسير وان كان منه ظاهرا لانه لا يصح
تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان تقديره فعلوا كل شيء
في الزبر وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو في الزبر
اما صفة لشيء او متعلق بفعلوا وكل واحد منهما باطل
اما الاول فلانهم ما فعلوا كل شيء مسطور في الزبر من الاوامر
والنواهي والثاني كذلك لانهم ما فعلوا في الزبر شيئا فالرفع

لازم

لازم وكل شيء مبتدا وفعلوه في الزبر اعني الفعل والفاعل
والمفعول في محل الجر بانه صفة لشيء والجار والمجرور في محل
الرفع بانه خبره تقديره كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر
ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه
اعلم ان ظاهر هذه الآية يدل على انها من هذا الباب لانه
اسم بعده فعل مذكور مع الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا
على الرفع فالمراد منها غير الظاهر فذهب المبرد الى ان
الزانية مبتدا والزاني عطف عليه وقوله تعالى فاجلدوا
خبر المبتدا الاول وانما دخل الفاء على خبر المبتدا لان الالف
واللام في الزانية والزاني بمعنى التي والذي فتقديره التي
زنت والذي زنى وثبت من قبل ان المبتدا اذا كان موصولا
صلته فعل او ظرف جاز دخول الفاء على خبره فجاز دخول الفاء
على الخبر ههنا كذلك ووقع الامر خبر المبتدا على تاويل مقول فيه
اجلدوا كل واحد منهما وح لم يكن من هذا الباب لان ما بعد
هذا الفاء لا يعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى ان الزانية

مبتدا على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف وهو فيما
يتلى عليكم تقديره حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فهذه
جملة وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية بيان للجملة
الاولى وح لم يكن من هذا الباب لان قوله فاجلدوا لا
تعلق له بالزانية من حيث العمل فيه لكونه جملة اخرى
والا فالمختار النصب اى ان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره
المبرد وسيبويه كان المختار النصب كما في القراءة الشاذة
لانه من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومعه قرينة
النصب المختار وهو الطلب اعنى الامر كالامر **الرابع التحذير**
وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده اعلم ان الباب
الرابع من جملة الابواب الاربعة التى يجب حذف عامل
المفعول به فيها التحذير والتحذير معمول بتقدير اتق تحذيرا
مما بعده او معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرر فقوله
معمول يتناول الغير التحذير نحو زيدا في جواب من يقول من
اضرب فقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان زيدا في المثال
المذكور وان كان معمولا لكنه ليس بمعمول بتقدير اتق

[illegible]

اقوى ص

95

بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما بعده احتراز
عن مثل زيدا في جواب من يقول من اتقى فانه معمول بتقدير
اتق لكن لا تحذيرا مما بعده فانه ليس من هذا الباب لجواز
ذكر فعله **اوذكر المحذر منه مكررا مثل اياك**
واياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق
وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف
بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من
ليدخل فيه مثل قولنا الطريق الطريق فانه وان لم يكن معمولا
بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه معمول بتقدير اتق والمحذر
منه مكرر وقوله اوذكر معطوف على فعل ناصب لتحذيرا
تقديره وهو معمول بتقدير اتق حذر تحذيرا مما بعده اوذكر
تحذيرا مما بعده وتحذيرا على التقدير الاول مفعول مطلق وعلى
التقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف العامل له لعدم
الفرصة بتلفظ الفعل وجود القرينة الدالة عليه ومثاله اياك
والاسد اى اتق نفسك ان تتعرض للاسد واتق الاسد ان
يتعرض لنفسك فحذف اتق لما ذكرنا فاستغنى عن النفس لعدم

[illegible]

موجب الاتيان به وهو كراهية الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول
بشيء واحد ثم عدل عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل
للضرورة فقيل اياك والاسد وكذلك اياك وان تحذف
اي اتق نفسك ان تتعرض للحذف والحذف ان يتعرض لنفسك
والحذف هو ضرب الارنب بالعصى ولك فيه عبارة اخرى
وهي اياك من الاسد واياك من ان تحذف ولك فيه عبارة
اخرى وهي اياك ان تحذف اي من ان تحذف لجواز حذف
من وساير حروف الجر عن ان وان لطلب الخفة لطولهما
بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما
بتقدير اياك والاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول
غير جائز لامتناع حذف حرف العطف والثاني كذلك
لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة الا في المواضع
التي حذفتها العرب فيها الا ترى انك تقول اخذت من
زيد درهما ولا تقول اخذت زيدا درهما وتقول في اخترت
من الرجال زيدا اخترت الرجال زيدا كقوله تعالى واختار
موسى قومه سبعين رجلا واستغفر الله ذنبا وما نحن فيه

ليس كذلك اي ليس مما حذفت العرب حرف الجر منه المفعول
فيه ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان اي
المفعول فيه اسم ما فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا فقوله ما فعل
فيه فعل متناول المثل قولنا يوم الجمعة طيب فان يوم الجمعة ما فعل
فيه فعل وبقوله مذكور خرج عنه مثله لانه وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل
فيه فعل مذكور لعدم الفعل ههنا لفظا او تقديرا الا يقال ان
يوم الجمعة في قولنا يوم الجمعة صمته تصدق عليه مع انه ليس
بمفعول فيه لكونه مبتدأ لما ذكرنا في تعريف المفعول به وقوله
من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه فالزمان
هو اليوم والليلة واجزاؤهما وما يتركب منهما والمكان ما
يشغله الجسم من الحيز وشرط نصبه تقدير في اي شرط نصب
المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة
امتنع نصبه والا لزم كونه معربا باعرابين مختلفين لفظا حالة
واحدة وان يكون في مقدرة لانها لو لم تكن مقدرة لكان اسما
صريحا ولم يكن مفعولا فيه وظروف الزمان كلها تقبل ذلك
اي ظروف الزمان معينا كان او مبهما فانها تقبل النصب بتقدير في

لدلالة الفعل عليهما كدلالته على المصدر فكما ينصب المصدر
معرفة كان او نكرة ينصب ظرف الزمان مبهما كان او معينا
وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا اي ان كان
ظرف المكان مبهما قبل النصب بتقدير في نحو جلست خلف المسجد
وان لم يكن مبهما بل كان معينا لم يقبل النصب بتقدير في لعدم
دلالة الفعل عليه وبيان ذلك ان الفعل مثلا كضرب يدل على
الزمان المعين ولم يدل على المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق
ويدل على المكان المبهم لان الضرب مستلزم لمكان من الامكنة
ولما كان كذلك قبل كل ظروف الزمان النصب بتقدير في ولم
يقبل ظروف المكان النصب بتقدير في الا ما كان مبهما فسر المبهم
بالجهات الست لما كان ظرف المكان المبهم قابلا للنصب
بتقدير في والمعين غير قابل له وجب تفسيرهما ففسره وقال المكان
المبهم هو الجهات الست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت و
اليمين والشمال وما في معناها كاليسار والعلو والسفل
وقبل وبعد وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما
اي وحمل على المكان المبهم عند ولدى وشبههما نحو دون ومع

المكان المبهم

٩٧

لكونهما مشابهة للجهات الست من حيث الابهام الا ترى
انك اذا قلت خلف المسجد فانه مبهم متينا ولو كان خلف المسجد
الى انقطاع الارض فكذلك اذا قلت عندك متينا ولو جميع
الامكنة التي حواليك ولفظ المكان لكثرته اي وحمل على
المكان المبهم لفظ المكان في قولك جلست مكانك مع
كونه معينا لكثرة استعماله او لانه مبهم كالجهات الست
لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة المبهمة غير الجهات الست
كثيرة فالاولى ان يقال في تعريف المبهم انه مكان له اسم
تسميته به بسبب امر غير داخل في مسماه كالخلف فان
تسمية ذلك المكان بالخلف انما هي بسبب كون الخلف في جهته
وهو غير داخل في مسماه والمكان المعين مكان له اسم تسميته
به بسبب امر داخل في مسماه كالدار فان تسميتها بها بسبب
الحايط والسقف وغيرهما وكلها داخلة في مسماها وما بعد
دخلت على الاصح اي وحمل على المكان المبهم ما بعد دخلت من
الامكنة المعينة في قولك دخلت الدار على المذهب الاصح لكثرة
الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت خلافا فقال بعضهم

جلست

جلست

انه متعد وما بعده آخ مفعول به ولا يكون من هذا الباب والاصح وهو اختيار المص انه غير متعد لان مصدره فعول وهو من مصادر اللازم غالبا ولان نظيره وهو عبرت وتقيضه وهو خرجت لازمان ما يكون دخلت كذلك قياسا عليهما ويضب بعامل مضمر اي وينصب المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم الجمعة لمن قال متى اصوم اي صم يوم الجمعة وعلى شريطة التفسير اي وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير كما في المفعول به بتفاصيله يعني يجوز النصب ويختار الرفع في نحو يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع ويختار النصب في مثل ايوم الجمعة صمته ومايوم الجمعة صمته ويوم الجمعة صمه ولا تصمه وصمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه فصمه وحيث يوم الجمعة سافرت فيه صمه ويتساوى الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت فيه ويجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صامه زيد صمت وهلا يوم الجمعة صمته
المفعول له ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا

فان قلت يجب ان يكون الضرب سببا للشيء وذلك الشيء سبب له ولكن نقطع بان الضرب سبب للتاديب فالجواب ان التاديب والالم [illegible] هو باعتبار احدهما سبب [illegible] فباعتبار تعقله [illegible] معلوميته وفائدته سبب للضرب [illegible] ووجوده مسبب للضرب [illegible] الذي كان سببا وانما [illegible] الوجه ان لو كان [illegible] سببا ومسببا للشيء واحد من وجه واحد من ابن الحاجب

قولهما فعل لاجله فعل متناول لغيره نحو اعجبني التاديب وكرهت التاديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه مثله لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور مثاله ضربته تاديبا له فالتاديب فعل فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وكذلك قعدت عن الحرب جبنا فالجبن فعل فعل لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور ههنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان المصدر مذكور ضمنا ههنا فالمفعول له علة غائية للفعل اي السبب الحامل للفاعل على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج نحو ضربته تاديبا له وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا للجبن في الخارج ولهذا اورد مثالين خلافا للزجاج فانه عنده مصدر اي التاديب والجبن في المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج فان التاديب عند الزجاج في قولنا ضربته تاديبا له مصدر من غير لفظ الفعل فكانه قال ضربته ضربا وادبته تاديبا وهو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج

لم يفهم منه العلية **وشرط نصبه تقدير اللام** اي وشرط
نصب المفعول له ان يكون اللام مقدرة غير ملفوظة لان
اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يمكن نصبه مع
الجر ولو لم تكن مقدرة لم يفهم منه العلية التي هي شرط المفعول
له **وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل
المعلل ومقارنا له** اي انما يجوز حذف اللام عن المفعول
له عند حصول الشرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا
لفاعل الفعل المعلل اي يكون فعلا لفاعل فعل علل هذا
الفعل به فكما كان الضرب في المثال المذكور فعلا للمتكلم
كذلك التاديب فعلا للمتكلم لا يقال انه منقوض بقوله تعالى
يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له مع انه ليس
فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع
لانا نقول لا نسلم انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم
سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اي
ارادة خوفكم وطمعكم او لكون الخوف بمعنى الاخافة و
الطمع بمعنى الاطماع والثاني ان يكون المفعول له مقارنا للفعل

في الوجود

في الوجود وذلك بان يكون التاديب مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما
او كلاهما لم يجز حذف اللام مثلا لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل
سواء لم يكن فعلا نحو جئتك للسمن او كان فعلا لكن لغيره نحو جئتك
لاكرامك اياي او لم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم
لاكرامي لك امس او لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يكن
مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامك لي امس
لم يجز حذف اللام وانما اشترط في جواز حذف اللام الشرطين
المذكورين لمشابهته المصدر الذي من لفظ الفعل من حيث
كون كل واحد منهما متصفا بهذين الشرطين فلما شابه
المصدر يتعدى الفعل اليه من غير اللام كما يتعدى الى المصدر
ولانه اذا علم حصول هذين الشرطين علم انه علة حاصلة
للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام ويعلم من قوله انما انه اذا
لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام ويعلم من قوله يجوز انه يجوز
اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان اثبات
اللام مع التنكير ضعيف وقيل غير جائز لانه حينئذ يشبه الحال
والتمييز لما فيه من البيان ولكونه نكرة كالحال والتمييز ولقائل

ان يقول انّ الامر الاوّل ليس بشرط فانّ الجبن فى المثال المذكور
منصوب مع انّه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلّل لانّه لا اختيار له
فيه وجوابه انّا لا نسلّم ذلك لانّ الجبن فعل واثر لنفسه ومزاجه ولا
يلزم من عدم اختيار فاعله فيه ان لايكون فعلاله لانّ الفعل قسمان
اختياريّ وطبعي فانّ الثّاني متحقّق ههنا **المفعول معه**
مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا ومعنىً
قوله مذكور بعد الواو احتراز به عن المذكور بعد الفاء وغيره نحو
جاءنى زيد فعمرو وقوله لمصاحبة معمول فعل لكن لا يكون لمصاحبته
معمول الفعل نحو جاءنى زيد وعمرو قبله او بعده ولا ينتقض
الحدّ بمثل قولنا جاءنى زيد وعمرو معه مع انّ عمروا ليس مفعول
معه لانّ المراد بالمصاحبة هى المصاحبة الحاصلة من الواو
ويدلّ عليه تقييده الواو بالمصاحبة وههنا ليست الواو
للمصاحبة والّا لكان ذكر معه تكرارا وقوله لفظا او معنىً
تفصيل للفعل النّاصب للمفعول معه **فان كان الفعل لفظا**
وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيدا فان
لم يجز العطف تعيّن النّصب مثل جئت وزيدا وان

احتراز به عمّا لا يكون معمول
فعل نحو زيد وعمرو واخواك
او يكون معمول فعل صح

المذكور صح

زيدٌ

كان معنى وجاز العطف تعيّن العطف مثل ما لزيد
وعمرو والّا تعيّن النّصب مثل ما لك وزيدا وما شانك
وعمرا لانّ المعنى ما تصنع اعلم انّ العامل للمفعول معه
لا يخ من ان يكون فعلا لفظا او فعلا تقديرا والمراد بالفعل لفظا
الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة والمصدر
ونحوها والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا وهو ممّا يستنبط منه معنى
الفعل فان كان الفعل لفظا فلا يخلو من ان يجوز العطف او
لا يجوز فان جاز العطف جاز الوجهان العطف والنّصب
على ان يكون مفعولا معه نحو جئت انا وزيد وزيدا بالرّفع و
النّصب وانّما جاز العطف ههنا لتاكيد الضّمير المتّصل بالمنفصل
وفيه نظر لانّه يشكل بمثل ضربت زيدا وعمروا فانّه جاز العطف
مع انّه لم يجز الّا العطف لا يقال يريد بالجواز العطف وعدمه
وههنا يجب العطف لانّا نقول الجواز اعمّ من ذلك والّذى
يدلّ عليه قوله عقيب ذلك وان كان الفعل معنىً وجاز العطف
تعيّن العطف فانّه اطلق الجواز على العطف مع انّه واجب وفيه
نظر من وجه آخر وهو انّه لا يلزم من جواز العطف جواز الوجهين

وانما يجوز النصب ان لو اريد بالواو المصاحبة وهو ممنوع
وجواب الاخير ان الترديد في عامل المذكور بعد الواو التي
للمصاحبة وح لا شك انه يجوز فيها الوجهان فان قيل
انما حد المفعول معه لينصب اذا علم فكيف جاز فيه غير النصب
والجواب الذي ذكره في المفعول المطلق والمفعول به والمفعول
فيه لا يمكن ههنا لانه انما حد كل واحد منها بعد ان علم ان
قسما منها يرفع وهو الذي يقام مقام الفاعل قلنا انما جاز
فيه غير النصب لبيانه ههنا كما بين في غيره قبل ذكر الحد فلولا
بيانه ههنا جزمنا ان جميع اقسامه منصوب لكن يلزم
مما ذكرته ومن ترديده في الكتاب ان عمروا في قولنا قام
زيد وعمرو ومالزيد وعمرو ومفعول معه لكن في جواز اطلاق
هذا الاسم عليه نظر وان لم يجز العطف تعين النصب
بان يكون مفعولا معه نحو جئت وزيدا وانما لم يجز العطف
ههنا لامتناع العطف على ضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد
ولا فصل كما يجيء في بابه فان كان العامل فعلا تقديرا فلا يخ
من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف تعين

العطف لضعف العامل نحو مالزيد وعمرو وان لم يجز العطف
تعين النصب للضرورة نحو مالك وزيدا وما شانك وعمروا
وانما امتنع العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولم يعد
الجار ولم يعد الجار ههنا واذا امتنع العطف تعين النصب
بانه مفعول معه بالفعل معنى لان التقدير ما تصنع وعمروا وانما
اورد المثالين ليعلم ان معنى الفعل موجود مع الاستفهام وحرف الجار
والمجرور ومع الاستفهام والاسم **الحال ما تبين هيئة الفاعل
او المفعول به لفظا او معنى** اي الحال ما تبين هيئة الفاعل
نحو جاءني زيد راكبا او هيئة المفعول به نحو ضربت زيدا مجردا
عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول معا نحو لقيت زيدا راكبين
فخرج بالهيئة غير مبين الهيئة سواء كان مبينا للذات كالتميز
او لم يكن وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل او المفعول به
النعت نحو جاءني زيد الراكب ورايت زيدا الراكب لان
الراكب مبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا به
ونحو القهقرى في رجع القهقرى لانها لا تبين هيئة الفاعل
لا المفعول به وانما قيد المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيانا

سائر المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة الى المفعول به ولا يشكل بمثل
جئت انا وزيدا راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول
معه لان مجئ الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لا انه مفعول
معه وانما قال ما يبين ولم يقل اسم يبين لان الحال قد يكون جملة
والجملة لا تكون اسما لفظا او معنى مثل ضربت زيدا قائما
وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما اي الفاعل الذي يكون
الحال حالا عنه فاعل لفظا او فاعل معنى وكذلك المفعول الذي
يكون الحال حالا عنه مفعول لفظا او مفعول معنى مثال الفاعل
والمفعول لفظا نحو ضربت زيدا قائما لان قائما يحتمل ان يكون
حالا من التاء في ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا
من زيدا او زيدا مفعول لفظا ومثال الفاعل معنى زيد في الدار
قائما فان قائما حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدا
لكنه فاعل معنى لانه فاعل حصل او حاصل الذي هو محذوف
من حيث المعنى ومثال المفعول معنى هذا زيد قائما فقائما
حال من زيد وهو مفعول معنى تقديره انبه عليه او اشير
اليه قائما ومنه قوله تعـ وهذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي

وهو مفعول معنى وتقديره انبه على بعلي او اشير اليه شيخا وللقائل
ان يقول المثالات الاخيران غير مطابقين للمقصود لان زيدا
ليس بذي الحال والا لزم اختلاف العامل في الحال وصاحبها
لان العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل الذي هو
في الدار في المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة في المثال الثاني
وهو غير جائز في كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال في المثال
الاول الضمير المستكن في الظرف وفي المثال الثاني الضمير الذي
في اشير اليه او انبه عليه ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق ذي الحال
على زيد بطريق المجاز تسمية للشئ باسم العائد اليه وانما اطلق
ذو الحال عليه لئلا يكون الضمير العائد غير ملفوظ فاطلق عليه لكونه
اياه في المعنى وعاملها الفعل او شبهه او معناه اي
وعامل الحال اما فعل نحو ضربت زيدا قائما واما شبه فعل وهو الصفات
المشتقة من الفعل والمصادر واسماء الافعال نحو زيد ضارب
عمرا قائما واما معنى فعل وهو الذي يستنبط منه معنى فعل كحرف
التنبيه واسماء الاشارة والظروف والتمني والترجي وغير ذلك
نحو في الدار زيد قائما وهذا زيد قائما وشرطها ان تكون نكرة

اى وشرط الحال ان تكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها
وصاحبها معرفة غالبا اى وصاحب الحال يكون معرفة
غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة وانما قال
غالبا لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجئ اعلم ان صاحبها
مرفوع وليس بمجرور لعطفه على الهاء فى شرطها لان كون
صاحب الحال معرفة ليس بشرط وارسلها العراك ولم يذدها
ولم يشفق على نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه
متأول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم
شرط الحال ان تكون نكرة والعراك فى قولهم ارسلها العراك
حال مع كونه معرفة وكذلك وحده فى مررت به وحده حال مع
كونه معرفة وجوابه ان يقال لما دل الدليل على عدم جواز وقوع
الحال معرفة احتاج هذا الى التأويل وتاويله ان العراك مصدر
عن حال محذوف وتقديره ارسل الحال تعترك العراك ومررت
به ينفرد وحده فلما حذف الفعل قيل ان العراك ووحده حال
على سبيل المجاز تسمية المعمول باسم العامل او نقول انه
مصدر واقع موقع الحال النكرة اى ارسلها معتركة ومررت به

منفردا

[illegible]

منفردا وان كان صاحبها نكرة وجب التقديم اى وان
كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم الحال على صاحبها نحو جاءنى
راكبا رجل وانما وجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان نكرة لانه
لو اخر لالتبس بالصفة فى مثل قولنا ضربت رجلا راكبا فقدم فى سائر
المواضع وان لم يلتبس لاطراد الباب ولا يتقدم على العامل
المعنوى بخلاف الظرف اى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى
فلا يقال زيد قائما فى الدار لضعف العامل بخلاف الظرف اى ويجوز
تقديمه على العامل المعنوى نحو قولهم اكل يوم لك ثوب فثوب
مبتدا ولك الجار والمجرور فى محل الرفع بانه خبر المبتدا وكل يوم
منصوب على الظرفية والعامل فيه معنى الفعل وهو لك وانما جاز
تقديم الظرف على العامل المعنوى لجواز الاتساع فى الظرف بما لا
يتسع به فى غيرها وانما احتاج الى ذكر جواز تقديم الظرف على العامل
المعنوى لوجود المناسبة بين الحال والظرف لدلالة الحال على الزمان
كالظرف ولكونهما فضلة فى الكلام مع اختلافهما فى هذا الحكم ويعلم
منه جواز تقديم الحال على العامل الفعل او شبهه لكن اذا لم يكن
له مانع اما اذا كان له مانع فلا يتقدم عليه اما الفعل فبان دخل عليه

ان ادعما المصدرتيان واما مشابهه فبان كان مصدرا او اسماء الافعال او اسمي الفاعل والمفعول المعرفين بلام التعريف والصفة المشبهة لانها بمنزلة الموصولات فلا يتقدم ما في حيزها عليها ولضعف الصفة المشبهة في العمل هذا اذا كان الحال غير الواو واما اذا كانت بالواو فلا يتقدم على العامل فعلا كان او غيره مراعاة لجانبه الاول وهو العطف كما روعي في المفعول معه **ولا على المجرور على الاصح** اي ولا يتقدم الحال على صاحب المجرور على المذهب الاصح فلا يقال مررت راكبة بهند لان الحال تابع لصاحب الحال والتابع لا يقع الا حيث يصح وقوع المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار وكذلك الحال لا يتقدم عليه وانما قال على الاصح لان الكوفيين جوزوا التقديم للحال على ذي الحال المجرور استدلالا بقول الشاعر اذا المرء اعيته السيادة ناشيا فمطلبها كهلا عليه شديد فكهلا حال من الهاء في عليه وجوابه ان الهاء في مطلبها مفعول معنى وجاء الحال عن المفعول معنى **وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا** اي وكل ما دل على هيئة وصفة جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا بسرا اطيب منه

وتطلبها نسخه

وما طلعت الشمس او بالضمير وحده نحو جاءني زيد ما ركب و جاءني زيد قد ركب وجاءني زيد ما ركب **ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة** اي لا بد من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضي حالا وذلك لان الماضي يدل على الانقضاء والحال لا يدل على الانقضاء فلا بد من قد لتقريب الماضي من الحال ومثال قد الظاهرة نحو جاءني زيد قد ركب ومثال المقدرة قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وانما قيد الماضي بالمثبت لانه لو كان منفيا لم يجب قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليها لانه اذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب فلم يحتج الى قد بخلاف الثبوت فانه محتاج في استمراره الى فاعل ومثبت **ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا** اي ويجوز حذف العامل من الحال اذا دل عليه قرينة كما جاز حذف عوامل ساير الاشيار ومثاله قولك للمسافر راشدا مهديا اي اذهب راشدا مهديا **ويجب في المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا** اي احقه اي و يجب حذف العامل في الحال المؤكدة وهي التي لا ينتقل ذو الحال عنها

ما دام موجودا غالبا والمتنقلة بخلاف ذلك فمثال الاول زيد
ابوك عطوفا فان الاب لا ينتقل عن العطف ما دام موجودا غالبا
وانما يجب حذف عامله لان الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف
له فاستغنى به عن التصريح بالعامل الذي هو اثبته او احقه او ثبت
وحق فحذف عاملها ولم يستعمل فهذه الحال حال من المفعول او عن
الفاعل وشرطها ان تكون مقررة اي وشرط هذه الحال ان
تكون تاكيدا او مقررة وتابعة لمضمون جملة اسمية لانها لو كانت
تاكيدا او مقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف
لكنه واجب الحذف التميز ما يرفع الابهام المستقر عن
ذات مذكورة او مقدرة اعلم ان التميز هو الاسم النكرة التي
يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فقوله ما يرفع
الابهام احتراز به عما لم يرفع الابهام فانه لا يكون تميزا فقوله المستقر
احتراز به عما يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة نحو رايت عينا
جارية فان الجارية ترفع الابهام عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر
في العين لان العين في الاصل لم توضع مبهمة بل حصل الابهام
عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب فقوله عن ذات احتراز به عما رفع

لمضمون جملة اسمية

رطبا اي هذا حال كونه بسرا اطيب منه حال كونه رطبا فالبسر
والرطب حالان مع انهما ليسا بمشتقين لكونهما دالين على
الهيئة والصفة والعامل في رطبا هو اطيب بالاتفاق وفي
بسرا اختلاف فقال ابو علي الفارسي هو هذا اي اسم الاشارة
او حرف التنبيه لانحصار العامل في هذا واسم التفضيل
امتناع تقدم معمول افعل التفضيل عليه لضعفه في العمل وقال
مصنف الكتاب هو اطيب وجوز عمل افعل التفضيل فيما قبله
لجواز قولهم تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا مع ان العامل
في بسرا هو اسم التفضيل بالاتفاق وتكون جملة خبرية اي يكون
الحال جملة خبرية كما يكون مفردا لان الحال خبر عن ذي الحال بالحقيقة
فكما ان الاخبار عن الشيء بالمفرد يجوز فكذلك بالجملة يجوز و
انما قال جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب لان الحال خبر
فيجب ان يكون محتملة للصدق والكذب ولا بد ان يكون في
هذه الجملة رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير او الواو
فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على
ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما

بالواو والضمير او باحدهما اى الجملة التى تقع حالا اما
ان تكون اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها
مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا
منفيا فهذه خمسة جمل فالاولى اعنى الاسمية بالواو والضمير نحو
جاءنى زيد وغلامه راكب فغلامه راكب جملة اسمية
حال مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو جئتك والشمس
طالعة او بالضمير وحده على ضعف لعدم العلم فى اول الامر
بكونها حالا بخلاف الاولين لوجود الواو فى اولهما نحو كلمته
فوه الى فى فقولنا فوه الى فى حال مع الضمير وحده والثانية
وهى ان يكون فعلها مضارعا مثبتا بالضمير وحده لمشابهته
اسم الفاعل وامتناع الواو فى اسم الفاعل نحو جاءنى زيد يركب
فيركب مع الفاعل جملة هى حال مع الضمير وحده وهو
مستتر فى يركب واما الباقية وهى التى فعلها مضارع
منفى او ماض مثبت او منفى فبالواو والضمير نحو جاءنى
زيد وما يركب وجاءنى زيد وقد ركب وما ركب او بالواو
وحده نحو جاءنى زيد وما تطلع الشمس وقد طلعت الشمس

عام

يضاف مع ثبوت

لانه لو اضيف مع حذف النون لم يجز لان هذا النون من نفس
الكلمة وما هو من نفس الكلمة لا يحذف للاضافة ولو اضيف
مع النون لم يجز لان هذه النون شبيهة بنون الجمع ولا يضاف
الجمع مع ثبوت النون فكذلك لا يثبت ما هو شبيهه فاذا لم يضف
نحو عشرين واخواته الى التميز وفى التعليل المذكور نظر لانه لو كان
صحيحا لم يجز اضافته الى غير المميز لكنه جائزة بالاجماع نحو عشري
وعشرى رمضان والصواب ان يقال فى تعليله انه يضاف
الى غير المميز كما رايت فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس ولم يعكس
الامر دفعا لتوهم اضافة الشئ الى نفسه لان العدد هو المميز فى
المعنى فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه وانما لم يجز اضافة
مثلها الى زيد لانه مضاف مرة فامتنع اضافته مرة اخرى **وعن
غير مقدار نحو خاتم حديد او الخفض اكثر** قوله وعن غير
مقدار **عطف على مفرد** اى التميز الذى يرفع الابهام عن ذات
مذكورة اما تميز عن مفرد مقدار واما تميز عن مفرد غير مقدار
ومثال المفرد المقدار ما مر ومثال المفرد غير المقدار نحو خاتم
حديدا او فضة يجوز الاضافة وتركها لكن الاضافة اكثر على الاصل

الابهام المستقر عن الصفة نحو الحال كقولك جآءنی زید راكبا فان
راكبا یرفع الابهام المستقر عن هیئة وصفة لا عن الذات
لان زیدا لا ابهام فیه حینئذ بل فی صفة المجی وقوله مذكورة او
مقدرة تفصیل لتلك الذات ولا یرد النقض علیه بصفات الاسمآء
المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب
كون التمییز نكرة فالاول عن مفرد مقدار غالبا امّا فی عدد
مثل عشرین درهما وسیاتی واما فی غیره مثل رطل
زیتا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا ای التمییز
الذی یرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة هو التمییز عن المفرد
والمراد بالمفرد ههنا ما یرفع التمییز الابهام عن نفسه سواء تم
بالتنوین او بالنون او بالاضافة وهو ههنا مقابل للنسبة وذلك
المفرد اما مقدار او غیر مقدار فالمقدار هو الغالب اما فی العدد نحو
عشرین درهما وخمسة عشر درهما وسیاتی تمییز الاعداد فی باب
العدد واما فی غیر عدد وغیر العدد اما ممسوح نحو ما فی السماء قدر
راحة سحابا واما موزون نحو رطل زیتا ومنوان سمنا واما محتمل
لهما نحو على التمرة مثلها زبدا واما مكیل نحو قفیزان برا فیعرف ان

وضعفه ظاهر ای ضعف
الجواب لان كونها نكرة
لیس بواجب م

والیه اشار المص بقوله فی جملة والخفض اكثر والثانی عن نسبة فی جملة م
ای والتمییز عن ذات مقدرة هو التمییز عن ذات مقدرة فی نسبة
فی جملة نحو طاب زید نفسا او فیما شابه الجملة نحو زید طیب ابا
وابوة ودارا وعلما او فی نسبة فی اضافة نحو اعجبنی طیب زید
ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا فالنفس فی قوله طاب
زید نفسا یرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة لا عن ذات
مذكورة لانه لیس فی زید الابهام بل فی ذات اسند الیه التطیب
لجواز ان یسند الى زید ظاهرا وان كان مسندا الى ذات اخرى
حقیقة او فی ذات هی سبب نسبة التطیب الیه فیذكر تلك الذات
لدفع الابهام المستقر او ما ضاهاها مثل طاب زید نفسا وزید
طیب ابا وابوة ودارا وعلما او فی نسبة فی اضافة
مثل اعجبنی طیبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره
فارسا ای ما شابه الجملة وضاهاها فعلا خص من المضاهات
وهی المشابهة والمشابه للجملة اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة مع فاعلها قوله او فی اضافة عطف على قوله فی جملة
ای والثانی عن ذات مقدرة فی نسبة فی اضافة نحو اعجبنی طیب

الافراد

كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره اي
فيفرد التمييز حال التثنية والجمع ان كان التمييز جنسا والمراد من
الجنس ما يطلق اسمه على القليل والكثير نحو الزيت والتمر والخل
وغير ذلك تقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال زيتا
وانما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على القليل
والكثير الا ان يقصد الانواع المختلفة فيطابق التمييز ما قصد
لعدم دلالته عليها ح فتقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتين
عندي ح وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا يجمع ان كان المراد بالتمييز
جمعا فيقال قنطار اثوابا او عندي بيت كتبا ثم ان كان بتنوين
او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا اي ان كان
الاسم المفرد الذي يميز متلبسا بالتنوين او بنون التثنية جازت اضافة
ذلك الاسم الى ذلك التمييز وجاز ترك الاضافة اليه تقول رطل زيتا
ورطل زيت وقفيزان برا وقفيزا بر بالاضافة وترك الاضافة
وان لم يتم بالتنوين ونون التثنية بل يتم بشيء آخر لم يجز الاضافة
وذلك الشيء اما شبه نون الجمع نحو عشرون درهما واما الاضافة نحو
على التمرة مثلها زبدا وانما لم يجز الاضافة في نحو عشرون درهما

قال قيل لم لم يقل بتنوين او بنون التثنية او نون الجمع ليدخل فيه الزيدون حسنون وجوبا اجيب بان هذا ليس من تمييز المفرد في شيء وانما ذلك من تمييز ما يضاهي الجملة والكلام الآن في تمييز المفرد ١٥ نجم الدين

زيد ابا وابوة ودارا وعلما فالمثال الاول عبارة عنه او عن
متعلقه والثاني اضافة بينه وبين غيره والثالث متعلق
به تعلق المملوك بالمالك والرابع متعلق به تعلق الوصف
بالموصوف ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه
جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه
اي ان كان التمييز اسما صالحا لان يرجع الى ما انتصب عنه
والى متعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه نحو طاب زيد ابا فالاب
جاز ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون من ولد زيد او نحو
طاب زيد ابوة فابوة جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد وابوة
من ولده وان لم يكن صالحا لذلك تعين ان يكون لمتعلق
ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون تمييزا عنه نحو طاب
زيد علما ودارا فالعلم والدار لا يصلح الا لجهة واحدة وهي
انه متعلق ما انتصب عنه هذا ما فهمته من شرح المص في هذا
الموضع وفيه نظر لانه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا
وهو غير مفيد ولانه لا يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور
ان يكون لمتعلقه لجواز ان يكون لما انتصب عنه كقولنا طاب زيد

[illegible] نجم الدين

نفسا ولان النص غير مساعد لهذا الشرح وان حملناه على مقتضى
النص اشكل بمثل طاب زيد نفسا فان نفسا يصح جعله لما انتصب
عنه مع امتناع جعله لمتعلقه وبالجملة لا يخلو الكلام ههنا
عن تعسف **فيطابق ما قصد فيهما الا ان يكون جنسا الا**
ان يقصد الانواع اي فيطابق التميز في الصورتين اعني ما
انتصب عنه ومتعلق ما انتصب عنه ما قصد اي ان قصد مفرد افرد
التميز وان قصد مثنى ثني التميز وان قصد جمع جمع في الصورتين
فنقول اذا كان التميز عين ما انتصب عنه طاب زيد ابا وآلزيدان
ابوين وآلزيدون آباء وكذلك تقول اذا كان التميز متعلق ما انتصب
عنه طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت
ابا وجدا او ابا واما وطاب زيد آباء اذا اردت اباء واجدادا او الا
ان يكون جنسا اي يطابق التميز في الصورتين ما قصد الا اذا كان
التميز جنسا فانه لم يطابق كالعلم والابوة فانك اذا اردت العلم
من حيث هو العلم والابوة من حيث هي الابوة لا يثنى ولا يجمع
الا ان يقصد الانواع المختلفة فح يثنى ان كان المراد مثنى ويجمع ان
كان المراد جمعا فيقال طاب زيد علمين ان كان المراد انه طاب بسبب

الاستثناءان مستغنى عنهما لانه ان قصد الجنس فالجنس وان قصد النوعان فالتثنية وان قصد الانواع فالجمع فالتميز على كل تقدير مطابق لما قصد ه هندي

علمين

١٠٢

علمين مختلفين وطاب زيد علوما ان كان المراد انه طاب بسبب
علوم كثيرة ولقائل ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان قوله
الا ان يكون جنسا مستثنى من قوله فيطابق فيهما ما قصد والا
الثاني استثناء من الاستثناء الاول فيكون معناه فيطابق
التميز في الصورتين ما قصد الا ان يكون التميز جنسا فانه
لا يطابق ما قصد الا ان يقصد به الانواع فانه يطابق ما قصد
وفساده ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التميز
لما قصد في الجنس والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التميز
لما قصد في الجنس وجوابه لا نسلم استحالته فان الاول يقتضي
عدم مطابقة التميز لما قصد من التثنية والجمع في الجنس
اذا لم يقصد الانواع المختلفة والثاني يقتضي مطابقته لما
قصد من التثنية والجمع اذا قصد الانواع المختلفة فان قيل
لا يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة
فيلزم المحذور قلنا لا نسلم ذلك لتكثر آحاد نوع من جنس واحد فيجوز
ان يقصد اثنان او ثلثة من آحاد ذلك النوع مع انه لا يثنى و
لا يجمع وح لم يطابق التميز ما قصد فان قيل هلا يطابق

التميز ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق التميز
ما قصد من انواع جنس واحد قلنا لاتحاد افراد النوع الواحد
في الحقيقة واختلافها في العوارض والمشخصات واختلاف
انواع الجنس الواحد في الحقايق فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد
نوع واحد اذا قصدت لاتحادها في الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس
مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت لاختلافها بالحقايق
وان كان صفة له وطبقه واحتمل الحال اي ان كان التميز
صفة كان التميز عين ما انتصب عنه ومطابقا له لكونه اياه في
المعنى فيقال طاب زيد فارسا وطاب الزيدان فارسين
وطاب الزيدون فوارس فكذلك لله دره فارسا ودرهما
فارسين ودرهم فوارس واذا كان التميز صفة احتملت
تلك الصفة ان تكون حالا كما في المثال المذكور لكن التميز اولى
من الحال لان المراد منه دعاء له مطلقا سواء كان حال كونه فارسا
او غيره وهذا يفهم منه اذا كان تميزا دون ان يكون حالا و
الفرق بين التميز في قولهم لله دره فارسا وبين قولهم زيد ان
الفارس يرفع الابهام عن الدر الى التضمير لا عن نفس الدر وان

يقول

110

وان الزيد يرفع الابهام عن نفس المثل اذ لا ابهام في اضافة
المثل الى الضمير بل في نفس المثل ولا يتقدم التميز اي ولا يتقدم
التميز على العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا او غير فعل لانه
ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا تكون قوة يعمل موخرا و
ان كان فعلا فلان التميز في المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل على
الفعل لا يتقدم هو ايضا عليه وانما قلنا انه فاعل في المعنى لان
اصل قولنا طاب زيد نفسا طاب نفس زيد واصل تصبب
زيد عرقا تصبب عرق زيد الا انه عدل عنه الى قولنا طاب زيد
نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد والمبالغة واما مثل قوله تعالى و
فجرنا الارض عيونا فحمل عليه اطرادا للباب والاصح ان لا يتقدم
على الفعل خلافا للمازني والمبرد اي التميز لا يتقدم على العامل
اذا لم يكن فعلا بالاتفاق واما اذا كان فعلا فالاصح ان لا يتقدم
عليه لما ذكرنا من قبل خلافا للمازني فالمبرد فانهما اجازا تقدم
التميز على العامل الفعل متمسكين بقول الشاعر اتهجر انهجر
سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب والجواب
عنه ان الرواية ممنوعة بل الرواية هكذا وما كاد نفسي بالفراق تطيب

المستثنى متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج من متعدد
لفظا او تقديرا بالا واخواتها اي المستثنى على ضربين
احدهما مستثنى متصل والآخر مستثنى منقطع فالمستثنى
المتصل هو الذي اخرج بالا او احدى اخواتها عما فيه تعدد
وكثرة لفظا نحو جاءني الرجال الا زيدا فزيد مخرج عن متعدد
لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا
فزيد مخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا لانه موضوع لافراد
كثيرين لا لفظا لانه ليس بجمع لفظا بل مفرد اللفظ وفيه نظر
لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى والحق ان يقال
معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظ نحو جاءني
القوم الا زيدا او عن متعدد مقدر نحو ما ضربت الا زيدا وانما
قال بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج من متعدد بالصفة نحو
اكرم بني تميم العلماء فان الجهال مخرجة عنهم والمخرج بالبدل
كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
وبالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار وفي الجملة لئلا يدخل
في حد المخرج بغير الا واخواتها فانه لا يسمى استثناء واخوات الا هي

غير وخلا وعدا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون وسوى
وسواء والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اي المستثنى
المنقطع هو الذي ذكر بعد الا او احدى اخواتها ولم يكن مخرجا
نحو جاءني القوم الا حمارا فالحمار هو المذكور بعد الا غير مخرج
عن القوم لعدم تناول القوم اياه وهو منصوب اذا كان
بعد الا غير الصفة في كلام موجب او كان مقدما على
المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او كان بعد عدا وخلا
في الاكثر وما خلا وما عدا ولا يكون وليس اي
المستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى
في اي موضع واجب النصب وفي اي موضع جائز النصب
وفي اي موضع مخفوض فابتدأ بالصورة الاولى اعني واجب
النصب وهي في مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا التي
لغير الصفة في كلام موجب والمراد بالموجب ان لا يكون نفيا
ولا نهيا ولا استفهاما نحو جاءني القوم الا زيدا وانما قيد الا بغير
الصفة لان الا لو كان للصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى
بعدها تابعا لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله فالله
بعد الا التي هي الصفة اي آلهة غير الله فالرفع بالتبعية

على الصفة وانما وجب النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع
حمل الا على الصفة اما الاول فلاقتضاء البدل فساد المعنى
لان المبدل منه في حكم الساقط فيكون تقدير قولنا جاءني
القوم الا زيدا هو جاءني الا زيدا ويلزم منه مجئ جميع العالم
اليه الا زيدا وهو ظاهر الفساد واما الثاني فلانه انما يحمل الا
على الصفة اذا امتنع الاستثناء وههنا لا يمتنع ذلك وانما
قال في كلام موجب لانه لو كان في كلام غير موجب لم يجب
النصب نحو ما جاءني القوم الا زيدا فزيد يجوز رفعه على البدل
من القوم ونصبه على الاستثناء والثاني من المواضع التي
يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى متقدما على المستثنى
منه نحو قوله شعر وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مذهب
الحق مشعب فآل احمد مستثنى متقدما على المستثنى منه وهو شيعة
وكذلك مشعب الحق مستثنى متقدم على المستثنى منه وهو مشعب
وانما وجب النصب اذا كان متقدما على المستثنى منه لانه لم يصلح
ان يكون بدلا او صفة لان البدل ممتنع ح لامتناع تقديم البدل
على المبدل منه وتقديم الصفة على الموصوف واشار الى هذا
القسم بقوله او متقدما على المستثنى منه والثالث من المواضع التي

113

وجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند
الاكثرين نحو ما جاءني القوم الا حمارا وانما وجب نصبه ح لانه
امتنع البدل لامتناع كونه احد الابدال الاربعة اما امتناع
الثلثة الاول فظاهر واما امتناع بدل الغلط فلصدوره عن
قصد وارادة وعدم كون بدل الغلط كذلك ولامتناع
كونه صفة لعدم الفائدة في الصفة ههنا ولانه لا يجوز الصفة
الا اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر ههنا وانما قال في الاكثر
لجواز البدل عند بعضهم كقوله وبلدة ليس بها انيس الا
اليعافير والا العيس والعيس مستثنى منقطع بعد الا مع
رفعه بالبدل وجوابه عند الاولين ان المراد بالانيس
ما يؤانس ويلازم المكان فهو اعم من الانسان فاليعافير
والعيس بدل عن الانيس بدل البعض من الكل والرابع من
المواضع التي وجب نصب المستثنى ان يكون بعد خلا وعدا
عند الاكثرين تقول جاءني القوم عدا زيدا وخلا زيدا اي عدا
بعضهم زيدا وانما وجب النصب لانه مفعول به ووجب نصب
المفعول به وانما قال في الاكثر لانهما حرفا جر عند بعضهم فيكون ما بعدهما

فاليعافير صح

محفوظا والخامس من المواضع التي وجب نصب المستثنى ان يكون
المستثنى بعد ما عدا وما خلا وليس ولا يكون وانما وجب نصبه
بعد ما خلا وما عدا لان ما مصدرية لا تدخل الا على الفعل فوجب
ان يكون خلا وعدا بعدها فعلين وفاعلهما مضمر والمستثنى بعدهما
مفعول به فوجب نصبه تقول جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا
اي ما خلا بعضهم زيدا اي جاءني القوم خلو بعضهم زيدا فهو مصدر
في موضع الحال اي خاليا بعضهم زيدا وانما وجب النصب المستثنى
بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما
والمستثنى بعدهما خبرهما ويجب نصب خبرهما فوجب النصب
تقول جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا
ولا يكون بعضهم زيدا **ويجوز النصب ويختار البدل فيما**
بعد الا من كلام غير موجب وذكر المستثنى منه مثل ما
فعلوه الا قليل والا قليلا اي ويجوز نصب المستثنى ويختار
ابداله عن المستثنى منه فيما بعد الا في كلام غير موجب بشرط ان يكون
المستثنى منه مذكورا نحو ما جاءني القوم الا زيدا برفعه ونصبه فالرفع
على البدل والنصب على الاستثناء لكن البدل اولى من النصب لان البدل

يكون صح

لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف وهو تشبيهها بالمفعول به وانما
قال في كلام غير موجب لانه لو كان في كلام موجب لم يجز البدل
كما مر في مواضع وجوب النصب وانما قال وذكر المستثنى منه
لانه لو لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يكن من هذا الباب بل اعرابه
على حسب العوامل كما يجيء ومثال ما يجوز النصب ويختار البدل
كقوله تعالى ما فعلوه الا قليل الا قليلا برفع قليل على البدل اي من واو
فعلوا او نصبه على الاستثناء **ويعرب على حسب العوامل اذا**
كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد
مثل ما ضربني الا زيد اي ويعرب المستثنى على حسب مقتضى
العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وانما يجوز عدم ذكر
المستثنى منه في كلام غير موجب لصحة المعنى ولم يجز في الموجب
لعدم صحة المعنى مثاله ما ضربني الا زيد فان اقتضى العامل
المتقدم الفاعل يرفع ما بعد الا بان يكون فاعلا له نحو ما جاءني
الا زيد فان اقتضى العامل المفعول به ينصب لكونه مفعولا به
نحو ما ضربت الا زيدا وان اقتضى العامل المصدر ينصب لكونه
مصدرا له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك في سائر الاشياء ويسمى

[illegible]

مفرغا الا ان يستقيم المعنى نحو قرات الا يوم كذا قوله الا ان يستقيم استثناء من قوله وهو في غير الموجب اي عدم ذكر المستثنى منه انما هو في غير الموجب الا ان يستقيم المعنى فانه يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الاثبات ايضا نحو قولك قرات الا يوم الجمعة لجواز ان يقرء كل يوم الا يوم الجمعة ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اي ومن اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما لان زال للنفي وما للنفي فيكون ما زال للاثبات لان النفي اذا دخل على النفي افاد الاثبات فمعناه ثبت زيد الا عالما وهو غير جائز كما مر واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا زيد وما زيد شيئا الا شيء لان من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا تقدران عاملتين بعده لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا اي اذا تعذر ابدال المستثنى من لفظ المستثنى منه حيث جاز الابدال تعين البدل من موضع المستثنى منه نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء ويجوز

ولا يعمل فيه

رفعه على البدل من احد لكن لا من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ احد لكان من مقدرا بعد الا فيه لان البدل في تقدير تكرير العامل فيكون تقديره جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وهو غير جائز عند سيبويه واذا بطل ابداله عن لفظ احد تعين ابداله عن محل احد لان محله الرفع بانه فاعل ما جاءني ومن زائدة لتاكيد النفي وكذلك لا احد فيها الا عمرو فان عمرو الا يجوز ابداله من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير لا عاملة بعد الا وهو غير جائز وكذلك ما زيد شيئا الا شيء فالشيء الثاني لا يجوز ابداله من لفظ الشيء الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما عاملة بعد الا وهو غير جائز لان ما ولا لا تقدران عاملتين بعد الا لان نفيهما قد انتقض بالا فاذن بطل عملهما لانهما انما يعملان لاجل النفي من حيث النفي فاذا انتقض النفي بالا بطل المشابهة بليس اي فاذا بطلت المشابهة بليس فلان بطل عملهما بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله اي لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا الا

مشابهتهما بليس

شيئين بخلاف ليس زيد شيأ الا شيأ فانه جاز ههنا
لان ليس انما يعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي
واذا كان كذلك لم يكن اثر لنقض معنى النفي
مع بقاء الامر الذي يعمل ليس بسببه وهو الفعلية
يعني في قوله العاملة هي عايد الى ليس الضمير في
قوله لاجله يعود الى الامر او الى الالف واللام
التي في العاملة وهو الصحيح ومن ثم جاز
ليس زيد الا قايما وامتنع ما زيد الا
قايما اي ومن اجل ان عمل ما لاجل النفي
وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل النفي جاز ان
يقال ليس زيد الا قايما لبقاء الفعلية التي يعمل
ليس لاجلها مع بطلان النفي امتنع ان يقال ما زيد الا
قايما لبطلان النفي الذي لاجله يعمل ما ومخفوض بعد
غير وسوى وسوا وبعد حاشا في الاكثر و
~~اعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل~~ اى
المستثنى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين وضمها

وسوا بفتح السين وكسرها وحاشا تقول جاءني القوم غير زيد و
سوى زيد وسواء زيد وحاشا زيد لان المستثنى بعد غير وسوى
وسواء مضاف اليه والمضاف اليه مجرور فوجب جره بعدها و
ان المستثنى بحاشا مجرور بها لانه حرف جر وانما قال في الاكثر لان
حاشا حرف جر عند اكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرورا عند الاكثر
وفعل عند بعضهم واذا كان فعلا لم يكن ما بعدها مخفوضا بل
منصوبا بانه مفعول وفاعله مضمر كما ذكرنا في عدا وخلا واعراب
غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل اي اعراب غير اذا
استعمل للاستثناء مثل اعراب الاسم المستثنى بالا على التفصيل
اي كما ان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان في كلام موجب
لم يجز الا النصب فكذا ههنا لم يجز الا النصب تقول جاءني
القوم غير زيد بالنصب فقط وكما انه اذا تقدم المستثنى بالا على
المستثنى منه وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني غير زيد
القوم بنصب غير فقط وكما انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا
وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير حمار وكما ان
المستثنى بالا اذا كان في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور

جاز النصب والبدل فكذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير زيد
بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل واذا لم يكن المستثنى
منه مذكورا لم يجز الا الاعراب الذي يقتضيه العامل فتقول
ما جاءني غير زيد وما ضربت غير زيد وما ضربت زيدا غير ضربة
وما ضربت زيدا غير يوم الجمعة ؛ غير صفة حملت على الا في
الاستثناء كما حملت الا عليها في الصفة اذا كانت تابعة
لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعلم ان اصل غير ان يكون
صفة لجواز وقوعه صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء
وعدم جواز الاستثناء في بعض مواضعه نحو جاءني رجل
غير عاقل الا انها تحمل على الا في الاستثناء كما ذكرناه واصل
الا ان يكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحروف
ان لا تكون صفة الا انها تحمل على غير في الصفة وذلك اذا
كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء ح وانما قال
تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء
لان النكرة في موضع النفي للعموم فيتناول المستثنى فيصح

منفي صح

الاستثناء نحو ما جاءني احد الا زيدا وانما قال منكور لانها لو كانت
تابعة لجمع معرف لم يتعذر الاستثناء نحو جاءني الرجال
الا زيدا لانه ح للاستغراق والعموم وانما قال غير محصور
لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء
نحو لفلان علي عشرة الا واحدا ولقائل ان يقول لا حاجة الى
قيد غير المحصور لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص المص عليه
في باب العدد وانما قلنا انها اذا كانت تابعة لجمع
منكور غير محصور تعذر الاستثناء لان الاستثناء اخراج الشيء
من الشيء لولا الاخراج لوجب دخوله فيه واذا كان المستثنى
منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى
منه لان الجمع المنكور غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول
ثلثة فقط ولم يكن الشيء من جملة الثلثة مثاله قوله تع لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا
فالا تابعة لآلهة وهي جمع منكور غير محصور ولانه لو نصب
الا الله لم يلزم منه التوحيد الذي هو المطلوب من الآية لانه
يصير معناه ح لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لزم فساد

لانه صح

السموات والارض ولم يلزم منه انه كان فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله لزم فساد هما وفيه نظر لانه ينتقض بقول القائل لفلان على دراهم الا دراهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور وبقولنا جاءنى رجال عشرة الا زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونه تابعا لجمع منكور محصور وبقولنا جاءنى رجل الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد ~~فالاصوب ان يقال الا اذا كان تابعا لشىء منكور غير متناول لما بعده حتى يخرج من جواز الاستثناء رجال عشرة الا زيد ويدخل دراهم الا درهما وعشرة الا واحدا~~ ويمكن ان يجاب عن الاول بان الدراهم محصورة فى ثلثة شرعا لانها اقل مراتب الجمع ~~بمنع عدم الحصر فى دراهم فى مثال المذكور فانها محصورة فى ثلثة شرعا لانها اقل مراتب الجمع~~ فكانه قال ثلثة الا واحدا وعن الثانى بان الجمع المذكور غير محصور لذاته بل محصور بسبب عارض وهو الصفة وهذا لا يجب تناوله لزيد والمراد بالمحصور ههنا المحصور لذاته كالعدد وعن الثالث بان

لا ندعى ان كل مفرد جاز الاستثناء بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه لو كان مفردا جاز الاستثناء عنه فى بعض الصورة وهو المفرد المنفى وفى جواب الاخير نظر لان المص فى بيان ضابطة يتعذر الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقا ويدل عليه تقييد حملها على غير فى الصفة بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور وبقوله وضعف فى غيره واعلم انه لو قال اذا كانت تابعة لشىء لم يجب تناوله لما بعدها لم يتوجه عليه النقض بشىء من هذه الايرادات **وضعف فى غيره** اى وضعف جعل الا للصفة فى غير الجمع المنكور غير المحصور لامكان الاستثناء كقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اى غير الفرقدين فالفرقدان مرفوع بانه صفة لكل اخ وكل اخ ليس جمعا منكورا غير محصور **واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح** اعلم ان مذهب سيبويه ان اعراب سوى وسواء النصب على الظرف فقط مثلا اذا قلت جاءنى القوم سوى زيد وسواء زيد كانك قلت جاءنى القوم مكان زيد ولم يسمع فيهما الا غير النصب وانما قال

اى فى غير جمع منكور غير محصور [illegible] ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة ... [illegible] ... جامى

على الاصح لانه قد اجاز قوم اجرائهما مجرى غيره في جواز وقوعهما
غير الظرف كقوله فلما صبح الشر فامسى وهو عريان ولم يبق
سوى العدوان دناهم كما دانوا فسوى فاعل لم يبق وكقوله
تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها لسوائكا
وهو عند الاولين شاذ القياس **خبر كان واخواتها
هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائما وامره
كامر خبر المبتدا** اي خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخول
كان او احدى اخواتها فقوله المسند شامل لخبر المبتدا وخبر
ان واخواتها وخبر ما ولا فلما قال بعد دخول كان واحدى اخواتها
خرج عنه خبر المبتدا وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا المشبهتين
بليس مثاله كان زيد قائما فقائما هو المسند بعد دخول كان
وامره كامر خبر المبتدا اي وحكم خبر كان واخواتها حكم خبر
المبتدا في جواز وقوعه مفردا او جملة سواء كانت تلك الجملة
اسمية او فعلية وفي وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبر كان على
عائد على اسمها وفي جواز تقدم الخبر على الاسم فتقول كان زيد
منطلقا كان زيد ابوه منطلق وكان زيد قام ابوه وكان

قائما

قائما زيد **ويتقدم معرفة بخلاف خبر المبتدا** اي
وحكم خبر كان حكم خبر المبتدا الا في جواز تقديم الخبر على الاسم
اذا كان معرفة فان خبر كان اذا كان معرفة جاز تقديمه على الاسم
لعدم اشتباهه بالاسم لاختلافهما في الاعراب تقول كان اخاك
زيد بخلاف خبر المبتدا فانه اذا كان معرفة لم يجز تقديمه
على المبتدا لئلا يلتبس الخبر بالمبتدا اعلم انه لو قال ويتقدم
معرفة او مثلا وبين لكان اولى ليتناول مثل كان افضل
منك افضل مني فانه يجوز تقديم الخبر ههنا على الاسم لحصول
التمييز بالاعراب ولا يجوز في المبتدا والخبر لوجود الالتباس
اعلم ان الخبر معرفة يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم
على الاسم لانه لا يتقدم في مثل كانت الحبلى السكرى لحصول الالتباس
**وقد يحذف عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير ويجوز في مثله اربعة اوجه** اي وقد
يحذف عامل خبر كان اي وقد يحذف كان في مثل قولهم الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وقد نص سيبويه على جواز
اربعة اوجه في مثله احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى

ان شرا فشر

الوجه لقلة الحذف وتقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير
والثانى رفع الاول ونصب الثانى وهو اضعف الوجوه لكثرة
الحذف وتقديره ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا والثالث
رفعهما معا نحو ان خير فخير وتقديره ان كان فى عمله خير فجزاؤه
خير والرابع نصبهما معا نحو ان خيرا فخيرا تقديره ان كان
عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وهذان الوجهان متوسطان فى
القوة والضعف لتوسط الحذف بين الاول والثانى والحاصل
ان نصب الاول ورفع الثانى اولى لقلة الحذف وبيانه انه
فى نصب الاول يكون المحذوف كان مع اسمه وفى رفعه يكون المحذوف
كان مع الجار والمجرور وانه فى رفع الثانى يكون المحذوف المبتدا
فقط وفى نصبه كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول
اقوى وان الوجه الثانى اضعف لكونه مخالفا للاول فى جزئيه
والاخيران المتوسطان لمخالفتهما الاول فى احد جزئيه فقط
**ويجب الحذف فى مثل اما انت منطلقا انطلقت تقديره
لان كنت** اى ويجب حذف كان فى مثل اما انت منطلقا انطلقت
وتقديره لان كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام الجارة كما حذف

حرف الجر من ان وان فى كلامهم ثم حذف كان لجواز حذف
كان فى كلامهم فوجب العدول من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل
لتعذر المتصل ح فصار ان انت منطلقا فزيد ما على ان للتاكيد
وليكون كالبدل عن كان فصار ان ما انت منطلقا ثم قلبت النون
ميما وادغمت الميم فى الميم فصار اما انت منطلقا انطلقت وانما
وجب حذف كان ههنا لان ما عوض عنها فلو اتى بكان لزم اجتماع
العوض والمعوض عنه وانه غير جائز **اسم ان واخواتها هو
المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قايم** اى اسم ان واخواتها
هو المسند اليه بعد دخول ان او احدى اخواتها فقوله المسند اليه
شامل للمبتدا واسم كان واخواتها واسم ما ولا بمعنى ليس وغيرها
ولما قال بعد دخول ان او احدى اخواتها خرج عنه المبتدا واسم كان
واخواتها واسم ما ولا وغيرها وانطبق التعريف عليه ومثاله ان
زيدا قايم فزيد هو المسند اليه بعد دخول ان وحكمه حكم المبتدا
وقد يجى استيفاء البحث عنه فى باب الحروف بتوفيق الله تع **المنصوب
بلا التى لنفى الجنس هو المسند اليه بعد دخولها** الفرق بين لا
التى لنفى الجنس وبين لا التى للنفى بمعنى ليس ان الاول لنفى الجنس والماهية

والثانی لنفی واحد من الجنس مثلا اذا قيل لا رجل فی الدار كان
معناه انه ليس فی الدار هذا الجنس فاذاً لا يجوز ان يكون
فيها واحداً واثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل فی الدار
كان معناه نفی واحد من جنس الرجال ويجوز كون واحدا
آخر او اثنين او ثلثة او اكثر فيها فقوله المسند اليه شامل
للمبتدا واسمی كان وان واسمی ما ولا المشبهتين بليس
فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء يليها نكرة مضافا
او مشبها به [illegible] مثل لا غلام رجل
ولا عشرين درهما لك اى يلی المسند اليه لا ففاعل يلی الضمير العائد
الى المسند اليه وها فی يليها عائد الى لا ونكرة منصوبة بانه حال
عن ضمير الفاعل فی يليها وانما اشترط فی نصبه ان يكون تاليا
للا لانه لو فصل بين الاسم وبين لا لم ينصبه كما يجیء وانما
اشترط ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان معرفة لم تنصبه كما يجیء
وانما اشترط ان يكون مضافا او مشابها لانه لو كان نكرة مفردة
يكون مبنيا كما يجیء ومثال المضاف لا غلام رجل فی الدار ومثال
المشبه بالمضاف لا عشرين درهما لك ومشابهته للمضاف

قال الامام ... [illegible]

من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده ومن حيث ان
ما بعدهما متمم ومخصص لهما فان كان مفردا فهو مبنی على ما
ينصب به اى وان كان الاسم الذی يدخل عليه لا التی لنفی الجنس
مفردا اى غير مضاف وغير مشبه به بنی على ما ينصب به اى
ان كان نصبه بالفتح بنی على الفتح نحو لا غلام فی الدار وان
كان بالياء بنی على الياء نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك
وان كان نصبه بالكسر بنی على الكسر نحو لا مسلمات فی الدار
مع ان الفتح فی الاخير اولى من الكسر وانما بنی لتضمنه
حرف الجر لان قولنا لا رجل فی الدار مبنی على جواب سوال سائل
محقق او متقدر سأل فقال هل من رجل فی الدار وكان الواجب
ان يقال لا من رجل فی الدار ليكون الجواب مطابقا للسوال
الا انه لما جرى ذكر من فی السوال استغنی عنه فی الجواب
فحذف فقيل لا رجل فی الدار فتضمن معنى من فبنی لذلك
وبنی على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان
بناؤه عارضا وبنی على الفتحة لخفتها وان كان معرفة او
مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير اى ان كان

الاسم الذی یدخل علیه لا معرفة وجب الرفع والتکریر تقول
لا زید فی الدار ولا عمرو واما الرفع فلان لا لا تعمل فی المعارف
لان وضعها لنفی النکرات فلا تعمل الا فیها واما التکریر
فلانه مبنی علی جواب سوال سایل سال فقال ازید فی
الدار ام عمرو فوجب التکریر فی الجواب لیکون مطابقا للسوال
وکذلک ان کان مفصولا بینه وبین الاسم بشیء وجب الرفع
والتکریر فتقول لا فی الدار رجل ولا امراة اما الرفع فلبطلان
عمل لا بالفصل لضعف عمله واما التکریر فلانه مبنی علی جواب
سوال سایل فقال ارجل فی الدار ام امراة فوجب التکریر
فی الجواب للمشاکلة ای للمطابقة ومثل قضیة ولا ابا
حسن لها متاول هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان
یقال ان ابا حسن معرفة من غیر الرفع والتکریر وانتم
قلتم ان کان معرفة وجب الرفع والتکریر وجوابه انه
متاول ای هذه قضیة ولا مثل ابی حسن فحذف المضاف
واقیم المضاف الیه مقامه ولا شک ان مثل ابی حسن
نکرة لان المثل لا یکتسب من المضاف الیه التعریف کما

یجیء فی باب الاضافة ویمکن ان یکون هذا جوابا عن ایراد
المثال المذکور علی حد المنصوب بلا لکون ابا حسن معرفة
مع انه ذکر فی الحد ان المنصوب بلا نکرة ای مثل لا حول ولا
قوة الا بالله فی خمسة اوجه فتحهما ونصب الثانی
ورفعهما ورفع الاول علی الضعف وفتح الثانی
اعلم انه اذا عطف علی اسم لا مع تکریر لا جاز فیه خمسة اوجه
الاول فتحهما نحو لا حول ولا قوة الا بالله ای لا حول الا بالله ولا
قوة الا بالله ولا حول فی محل الرفع بانه مبتدء وبالله خبره و
کذلک لا قوة فلا حول ولا قوة علی هذا الوجه جملتان والثانی فتح
الاول ونصب الثانی نحو لا حول ولا قوةً فلا حول فی محل الرفع
بانه مبتدء ولا فی لا قوة زایدة لتاکید النفی وقوة عطف
علی لفظ لا حول وخبره بالله فعلی هذا لا حول ولا قوة الا بالله
جملة واحدة والثالث فتح الاول ورفع الثانی نحو لا حول
ولا قوةٌ الا بالله فلا حول فی محل الرفع بانه مبتدء ولا فی لا قوة
زایدة لتاکید النفی وقوة عطف علی محل لا حول وبالله خبره فعلی
هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع رفع الاول

والثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مبتدء وقوة
عطف عليه وبالله خبره ولا يكون للا عمل ووجه عدم عمل
لا ههنا شيئان احدهما ان يكون مطابقا للسؤال وهو ام
حول ام قوة والثاني انه لو فتحا لتوهم التركيب مع وجود حرف
العطف وهو غير جائز ولو فتح احدهما دون الآخر كان
ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره
محذوف وهو بالله ولا بمعنى ليس فعمل لا بمعنى ليس شاذ
ولاجل هذا قال ورفع الاول على ضعف ولا قوة مبني
على الفتح في محل الرفع بانه مبتدء وبالله خبره واذا دخلت
الهمزة لم يتغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني
اي اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يبطل عمل لا لانه
لا يبطل عمل العامل بدخول همزة الاستفهام عليه سواء كان
معنى الهمزة مع لا الاستفهام نحو الا رجل في الدار او العرض
نحو الا تنزل عندنا او التمني نحو الا ماء اشربه فبني رجل
وتنزل وماء في هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان

١٢٣

ولا يخفى عليك ان النعت [illegible]

قبل دخول الهمزة كذلك فليس الاخيران للاستفهام لان القائل
لا يقصد بقوله الا تنزل الاستفهام عن ترك النزول ولا بقوله
الا ماء اشربه الاستفهام عن وجود الماء لانه عالم بعدم الماء
ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا
ونصبا مثل لا رجل ظريفا وظريف اي ونعت المبني مع لا
على الفتح اذا كان نعتا اول مفردا تاليا له جاز فيه الوجهان
البناء والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف والصفة
شيئا واحدا نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فظاهر وحينئذ يجوز
رفعه حملا على محل المبني نحو لا رجل ظريف لان لا مع المبني
في محل الرفع بالابتداء كما مر ويجوز نصبه حملا على لفظ المبني
نحو لا رجل ظريفا وان لم يجز حمل توابع سائر المبنيات
على لفظها لمشابهة حركة هذا المبني حركة الاعراب من
حيث العروض لان حركة كل واحد من حركة المعرب والمبني
عارضة كما مر في باب المنادى والا فالاعراب اي وان لم
يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع والنصب و
ذلك بانه اما ان لا يكون النعت نعت المبني نحو لا غلام رجل

حركة

ظريفا لانه نعت المعرب فلم يجز فيه الا الاعراب لوجوب كون
نعت المعرب معربا واما ان لا يكون النعت نعتا اول نحو لا رجل
ظريف عاقلا وانما تعين الاعراب لكراهتهم ان يجعلوا ثلثة
اشياء شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت مفردا نحو لا رجل ذا
مال وانما تعين الاعراب لان اسم لا اذا كان مضافا لا يكون الا
الاعراب فتابعه اذا كان مضافا كان اولى ان لا يكون له الا الاعراب
واما ان لا يكون تاليا له نحو لا رجل في الدار ظريفا وانما تعين حصل ح
الاعراب لانه اذا جعل الفصل بين الموصوف والصفة امتنع
جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا مع وجود الفصل ولهذا
اخذ هذه القيود في قوله نعت المبني الاول مفردا يليه و
العطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابنا اي
العطف من غير تكرير لا على المبني مع لا على الفتح جائز على لفظ
المبني وعلى محله نحو لا غلام وجارية برفع جارية على محل
لا غلام ونصبها على لفظ لا غلام وحمل على اللفظ من قال
فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى
وتازرا ومثل لا ابا له ولا غلامي له جائز تشبيها له بالمضاف

لم يجز ان ابا فيها

لمشاركته له في اصل معناه اعلم انه يجوز ان يقال في
مثل لا اب له ولا غلامين له لا ابا له ولا غلامي له اي يجوز
ان يعطى له حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف لمشاركته
المضاف في الاصل المعنى لان المضاف وهو ابوه وغلا
ماه بمعنى اب له وغلامان له ومن اجل ان جواز لا ابا له و
لا غلامي له من اجل التشبيه بالاضافة من حيث مشاركته
له في اصل المعنى لم يجز ان يقال لا ابا فيها لعدم مشاركته
للمضاف في اصل معناه وذلك لان الاضافة ههنا لا يكون
بمعنى في وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه
اي قولنا لا ابا له ولا غلامي له ليس بمضاف الى الضمير كما
ذهب اليه سيبويه فان سيبويه ذهب الى ان ابا في قولنا
لا ابا له مضاف الى الهاء واللام زائدة لتاكيد الاضافة
مثل ح وكذلك غلامي في قولنا لا غلامي له مضاف الى الهاء و
اللام زائدة لتاكيد الاضافة والمص اشار الى بطلان
مذهب سيبويه فقال انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافا
لفسد معناه وذلك ان المعنى لا ابا له لا اباه نفي

لا بلا خبر وهو غير جائز وعمل لا في المعارف وهو غير
جائز ويحذف في مثل لا عليك اي ويحذف اسم لا في
مثل لا عليك اي لا باس عليك خبر ما ولا المشبهتين
بليس هو المسند بعد دخولهما فقد ذكرنا مشابهة ما ولا
بليس فلا نعيدها لئلا يطول الكتاب اي خبر ما ولا هو المسند
بعد دخولهما فقوله هو المسند شامل لخبر المبتدا وخبر
كان وخبر ان وغيرهما فلما قال بعد دخولهما خرج عنه
هذه الاشياء وهي لغة اهل الحجاز اي مشابهة
ما ولا بليس وعملهما عمل ليس على لغة اهل الحجاز لان
بني تميم لا يعملونهما عمل ليس لدخولهما على القبيلتين
اعني الفعل والاسم وقد مر هذا البحث واذا زيدت
ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل
هذا اشارة الى اشياء تبطل عمل ما ولا احدها ان اذا
زيدت بعد ما فانه يبطل عمل ما لضعف عملها بالفصل بينها
وبين معمولها نحو ما ان زيد قائم وقوله وما ان طبنا جبن
ولكن منايانا ودولة آخرينا واشار المصنف اليه بقوله

الفصل ب

فاذا زيدت ان مع ما وثانيهما انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد
الا قائم وانما يبطل عملها ح لانها انما تعمل بسبب المشابهة
بليس لاجل النفي وقد بطل ح فبطل عملها واشار اليه بقوله او
انتقض النفي بالا وثالثها انه اذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها
نحو ما قائم زيد لضعفها في العمل فلم يقو في التصرف واذا عطف
عليه بموجب فالرفع اي اذا عطف على خبر ما ولا الحرف عطف
موجب وهو بل ولكن بطل عملها لبطلان ما هو سبب عملها و
هو النفي فالرفع حملا على محل خبر ما ولا من حيث انه هو خبر المبتدا
في الاصل نحو ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد المجرور ما
اشتمل على علم المضاف اليه والمضاف اليه كل اسم
نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا
اي المجرور ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والمضاف اليه
كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا فقوله
اسم انما قيد بقوله اسم لا يكون الا اسما لكنه يشكل بالجمل المضاف
اليها كالمضاف اليه اذ واذا وحيث ويجاب عنه بان تلك
الجملة في تاويل المفرد فاذا قلنا اجلس حيث زيد جالس او جلس زيد

بطلت نسخة

اي المشتمل علامة في الاسم وهي الجر [illegible]

لان المضاف اليه ح

عن الاشكال ح

كان تقديره اجلس في مكان جلوسه فيكون اضافتها الى المفرد
تحقيقا قوله نسب اليه شي احتراز عما لم ينسب اليه شي كخبر
المبتدر مثلا قوله بواسطة حرف جرّ احتراز عن مثل الفاعل والمفعول به
نحو ضرب زيدا وقوله لفظا او تقدير التفصيل حرف الجرّ مثال
حرف الجرّ لفظا مررت بزيد وانا مارّ بزيد ومثال حرف الجرّ معنى
نحو غلام زيد وخاتم فضة وقوله مرادا احتراز عن الظرف
نحو صمت يوم الجمعة لانّ يوم الجمعة نسب اليه شي وهو صمت
بواسطة حرف الجرّ وهو في وليس ذلك الحرف مرادا والّا لكان
يوم الجمعة مجرورا ويعلم منه انّ المقصود من قوله مرادا اي المراد
في العمل **فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجرّدا**
تنوينه لاجلها اي وشرط المضاف اليه الذي هو المجرور
بواسطة حرف الجرّ تقديرا ان يكون مضافه اسما حذف تنوينه
او ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة على معنى انه لو كان فيه
تنوين او ما يقوم مقام التنوين حذف منه لاجل الاضافة وان
لم يكن فيه تنوين كاحمد قدّر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة
نحو احمدكم وغلام زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة

قيل العامل في المضاف اليه هو الاسم الاول وليس بصواب لانّ عمل الاسم ضعيف وايضا لما كان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وهو الاضافة ههنا فمن المعلوم انه لا يتقوم به والّا لكان عاملا في جميع التصور وقيل هو الحرف المقدّر وقيل ليس ذلك لانّ معنى غلام زيد ليس معنى غلام لزيد فانّ الثاني نكرة والاول معرفة للتعريف العهد وقال عبد القاهر معناه اي معنا غلام زيد الغلام الزيد والعمل للاسم لاشتماله على معنى حرف وقيل العامل معنوي وهو كون الاسم مضافا الى ما بعده وهذا جيد ه من شرح شهاب الدين

١٣٨

لانّ التنوين يؤذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة
تؤذن بعدم تمام المضاف الّا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة
يحذف التنوين او ما يقوم مقام التنوين كنون التثنية والجمع
وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف
غير صفة مضافة الى معمولها اي الاضافة بتقدير
حرف الجرّ على ضربين معنوية ولفظية والمراد بالاضافة
المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها
فالمضاف الى اما ان لا يكون صفة نحو غلام زيد واما ان يكون
صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر فانّ
مصارع صفة غير مضافة الى معمولها لانّ مصر ليس بمعمول
المصارع ولاجل هذا لم يقتصر على قوله غير صفة وقال مضافة
الى معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول
اضافة معنوية لانّ المضاف ليس بصفة وانّ مثل قولنا هذا
مضروب زيد امس اضافة معنوية لانّ المضاف اليه ليس
بمعمول للمضاف وكذلك الاضافة من مثل قولنا هذا ضارب
زيد امس اضافة معنوية وكذا زيد افضل القوم لانّ المراد

بالعمل ههنا ان يرفع المضاف المضاف اليه او ينصبه لو سلط
عليه او ان المراد به ان المضاف كان رافعا او ناصبا للمضاف
اليه قبل الاضافة وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس
المضاف اليه وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف
او بمعنى في في ظرفه اي الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام
لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف ولا ظرف المضاف
كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان
زيدا ليس من جنس الغلام ولا ظرف الغلام وان كان المضاف
اليه جنس المضاف بمعنى انه يصدق عليه انه ماخوذ منه
كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة
وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت
الاضافة بمعنى في اي ضرب في اليوم وهو قليل
نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم اي وجود
الاضافة بمعنى في قليل فقوله غلام زيد مثال الاضافة
بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال الاضافة بمعنى
من وقوله ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في وتفيد

عام

المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير انت اي انما
تلحق تاء التانيث الساكنة الفعل الماضي لتدل على تانيث
الفاعل اي ليعلم انه مسند الى فاعل مونث نحو قامت هند
وانما قيد التاء بالساكنة احترازا عن المتحركة نحو قائمة فانها
تلحق الاسم والمراد بالساكنة هو الساكنة بالذات لئلا
يشكل بمثل قامتا فانه ساكنة بالذات وهو متحركة بالعرض
وهو التقاء الساكنين وانما قال الماضي لان هذه التاء لا
تلحق غيره من الافعال فان كان الفاعل ظاهرا غير حقيقي فمخير
انت في الحاق التاء وعدمه تقول طلعت الشمس واعلم ان قوله
فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير مكررا لانه ذكره من قبل واما
الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف اي واما
الحاق علامة التثنية وعلامتي الجمعين اي مذكر والمونث
عند اسناد الفعل الى فضعيف لعدم احتياجها
الى هذه العلامات بخلاف الحاق علامة التانيث الفعل عند
اسناده الى مونث غير حقيقي لا يقال قاما الزيدان ولا قاموا
الزيدون وقمن النساء وعلى تقدير الحاقهما نحو اكلوني
البراغيث ليست بضماير لئلا يلزم اضمار قبل الذكر من غير
فائدة بل علامات الحقت بالفعل لتدل على احوال الفاعل كتاء
التانيث والفرق بين علامة التانيث وعلامتي التثنية
والجمعين انه يعلم التثنية والجمع من لفظ المثنى والمجموع قطعا

وقد لا يعلم التأنيث من لفظ المونث التنوين نون
ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل وهي
للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم
فقوله نون ساكنة احتراز عن المتحركة والمراد بالساكنة
هو الساكنة بحسب الذات لئلا يشكل بالتنوين المتحرك
لالتقاء الساكنين فانه ساكن بحسب الذات وقوله تتبع
حركة الآخر احتراز عن نون ساكنة في غير الآخر فانها
لا تسمى تنوينا وقوله لا لتأكيد الفعل احتراز عن نون
التأكيد نحو اضربن وهو خمسة انواع احدها التمكن وهو
تنوين يلحق الاسم ليدل على ان له مكانة في الاسمية نحو
زيد ورجل والثاني تنوين التنكير وهو تنوين يدل على كون
الاسم الداخل هو عليه نكرة وهو الفارق بين المعرفة و
النكرة نحو سيبويه وسيبويه ما والثالث تنوين العوض
وهو الذي يلحق الاسم عوضا اما عن الياء او اعلاله نحو جوار
واما عن المضاف اليه يومئذ اي يوم اذ كان كذا فلما حذف
المضاف اليه وهو كان كذا عوض التنوين عن المضاف
اليه والرابع تنوين المقابلة وهو الذي يقابل لجمع المذكر
السالم ولا يوجد الا في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات
فان التنوين فيها بمنزلة النون التي في مسلمين وانما قلنا
ذلك فانه لا يمكن ان يكون احدى هذه التنوينات اما

بيان انه

بيان انه ليس تنوين التمكن والتنكير فلوجوده فيه علما
غير منصرف واما بيان انه ليس بعوض عن المضاف اليه
فلان المعنى غير موافق له واما بيان انه ليس تنوين الترنم
فلوجوده في غير اواخر الابيات والخامس تنوين الترنم هو
الذي يلحق اواخر الابيات والانصاف المصرعة لتحسين الانشاد
كقوله يا ابتا علك اوعساكا ويحذف من العلم الموصوف
بابن مضافا الى علم اي ويحذف التنوين من العلم الموصوف
بابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو لشدة اتصال
الموصوف بالصفة وقد مر البحث ويعلم منه انه لو كان صفة
لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل بن عمرو
وجاءني زيد ابن اخي لم يحذف التنوين ويعلم من قوله مو
صوفا انه لا يحذف اذا لم يكن صفة نحو زيد بن عمرو لعدم
شدة الامتزاج واعلم ان وجود التنوين في الموصوف
بالابن في اللفظ وهمزة ابن في الخط متلازمان فاذا سقط
التنوين لفظا سقط الهمزة خطا واذا ثبت التنوين لفظا
ثبت همزة خطا فكأنهم قصدوا الى تخفيفها خطا كما قصدوا الى
تخفيفها لفظا ولهذا لم يحذف الالف في المثنى وان وقع صفة
لعلم مضافا الى علم لانه لم يكثر كثرة المفرد واعلم ان
حكم الابنة كحكم الابن في جميع ما ذكرناه نون التأكيد خفيفة
ساكنة وثقيلة مفتوحة مع غير الالف اي نون التأكيد

نوعان احدهما خفيفة ساكنة والثانية ثقيلة مفتوحة مع غير
الالف واعلم ان الثقيلة ابلغ في التاكيد من الخفيفة ومجيء
الخفيفة ساكنة على الاصل لكونها مبنية ومجيء المشددة
متحركة لالتقاء الساكنين ومجيئها مفتوحة لخفة الفتحة
وانما قيد كونها مفتوحة بقوله مع غير الالف لانها لو كانت
مع الالف لكانت مكسورة وهي في المثنى والمجموع المؤنث
نحو اضربانّ واضربنانّ لكونها مشبهة بنون المثنى فيهما تقول
اضربنّ اضربانّ اضربنّ اضربنّ اضربانّ اضربنانّ تختص بالفعل
المستقبل اي تختص نون التاكيد خفيفة او ثقيلة بالفعل
المستقبل الذي هو معنى الطلب نحو الامر والنهي والقسم
والاستفهام والعرض والتمني وغير ذلك نحو اضربنّ ولا
تضربنّ ووالله لاضربنّ وهل تضربنّ ولا تضربنّ وليتك
تضربنّ وانما اختص هذا النون بما فيه معنى الطلب لانه يؤكد ما
يكون مطلوبا ويعلم من قوله بالفعل المستقبل لانه لا يدخل
الماضي ولا الحال لانه لا يدخل الماضي ولا الحال لانه يؤكد الا ما
فيه الطلب والمطلوب لا يكون الا في المستقبل وقلت في النفي
اي وقلت زيادة نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومنّ
الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له
بالنهي ولزمت في مثبت القسم اي ولزمت نون التاكيد في
جواب القسم المثبت لان القسم موضع التاكيد ويعلم من قوله
لزمت في مثبت القسم انها لا تلزم في غيره وكثرت في مثل اما

تفعلنّ اي كثرت زيادة النون في مثل اما تفعلنّ اي كثرت
زيادة نون التاكيد على الفعل اذا زيدت ما على حرف الشرط
لانها لما اكدت حرف الشرط بما اكدت الفعل ايضا بالنون
لئلا تنحط المقصود بالذات وهوان وما قبلها مع ضمير
المذكرين مضموم اي وما قبل نون التاكيد مضموم مع ضمير
المذكرين وهو الواو في الجمع المذكر السالم لتدل على الواو المحذوفة
لالتقاء الساكنين نحو اضربنّ وفي المخاطبة مكسور اي وما
قبل هذا النون مكسور في المخاطبة لتدل الكسرة على الياء المحذوفة
لالتقاء الساكنين فتقول انت اضربنّ وهل تضربنّ في اضربي
وهل تضربين وفيما عداه مفتوح اي وما قبل نون التاكيد
فيما عدا ضمير المذكرين والمخاطبة مفتوح طلبا للخفة وهو في
الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا او في المؤنث الغائبة نحو اضربنّ
وهل تضربنّ يا زيد وزيد هل يضربنّ وهند هل تضربنّ ولا
يريد بقوله فيما عداه المثنى والجمع وان تناوله ظاهر لفظه لانه
ذكر بعده احكامهما وتقول في المثنى وجمع المؤنث
اضربانّ واضربنانّ اي وتقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف
لئلا تشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة الالف
بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا تجتمع ثلث نونات متوالية
ولا تدخلهما الخفيفة خلافا ليونس اي ولا تدخل نون التاكيد
الخفيفة المثنى وجمع المؤنث فلا يقال اضربانْ واضربنانْ
لانه مستلزم اما تحريك النون واما حذفها لالتقاء الساكنين

على غير حده وهما متعذران خلافا ليونس فانه اجازه
وجوز التقاء الساكنين على غير حده وهو التقاء الساكنين
اللذين لا يكون اولهما حرف مد وثانيهما حرف مدغم في آخر
والتقاء الساكنين اللذين كذلك سمي التقاء الساكنين على
حده نحو تمود الثوب وكقوله تعالى ولا الضالين نحو اضربانّ
واضربانّ وانما جوز التقاء الساكنين على حده ولم يجوزه
على غير حده لانه لما كان الاول مدغما في الثاني في الصورة
الثانية فكانه متحرك بخلاف الصورة الاولى وهما في
[illegible] مع الضمير البارز [illegible] منفصل وان لم يكن
[illegible] المتصل اي ونون التاكيد الخفيفة والمشددة مع
غير المثنى وجمع المؤنث لا يخلو من ان يكونا مع ضمير بارز
او لا يكون فان كانا مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المنفصلة
تقول في اضربوا اضربن بحذف الواو كما تقول مع الكلمة
المنفصلة اضربوا القوم وتقول في اضربي اضربن بحذف
الياء كما تقول اضربي القوم بحذف الياء وان لم يكونا مع
ضمير بارز كانتا كالمتصل تقول في اضرب اضربن وانما
قال في غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق نون التاكيد المثنى و
جمع المؤنث وليس المراد بيان اتصال النون بالافعال
الصحيحة لكون ظاهر ان المراد اتصال بالافعال المعتلة
[illegible] وترون وترين واغزن
[illegible] اي ومن اجل ان النون مع الضمير البارز

تكلم التي

في غير المثنى وجمع المؤنث كالكلمة المنفصلة ومع غير
الضمير البارز كالمتصلة تقول في ترين بل ترين
بكسر الياء لانه لما حذف النون التقى الساكنان الياء و
نون التاكيد فكسرت الياء كما كسرت اذا اتصلت بالكلمة
المنفصلة نحو لم ترى الناس وتقول في ترون ترون
بضم الواو كما تقول في الكلمة نحو قوله تعالى ولا تنسوا
الفضل وتقول في ترى واغز بل ترين واغزون
بفتح الياء والواو كالمتصل لانه لما اتصل به نون التاكيد
وجب رد المحذوف لعدم علة حذفه حينئذ ووجب
فتح الياء والواو كما يجب فتح آخر الكلمة المتصلة
بالكلمة الاخرى مثل خمسة عشر وتقول في اغزوا امرا
للجمع المذكرين المخاطبين اغزن بحذف الواو وضم الزاء
وفي اغزي امرا المخاطبة اغزن بحذف الياء وكسر الزاء
كما تقول في الكلمة المنفصلة اغزوا القوم بحذف الواو
وضم الزاء واغزي القوم بحذف الياء وكسر الزاء فا
لمثالان الاولان يكون النون مع الضمير البارز اعني
الياء للمخاطبة والواو لجمع المذكرين المخاطبين و
المثالان المتوسطان يكون النون مع الضمير البارز
وهما الواو لامر جمع المذكرين المخاطبين والياء لامر المخاطبة
[illegible]
[illegible] اي نون التاكيد المخففة تحذف لاحد الامرين

وهو التقاء الساكنين كقوله لا تهين الفقير علك ان
تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن والذي يدل
على ان تقديره كذلك انه لولاه لقيل لا تهن بانه دون
مجزوما حينئذ واما الوقف اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا
فيما على التنوين وحينئذ يجب رد ما حذف انه
التاكيد لعدم موجب حذفه
... حون
رجا برد ... اضربوا واضربي
برد الياء وتقول في ترين يا امراة وهل تخشون يا غازي
نون الاعراب ما ذكرناه وهو انتفاء موجب البناء
بخلاف التنوين فانه حذفه في الوقف لا يوجب رد المحذوف
ما عند الفصحاء تقول في جاءني قاض   وجه الفرق
ان التنوين لازم للاسم المنصرف المجرد عن اللام والاضافة
ونون التاكيد ليس بلازم للفعل فجاز ان يقدر النون
المحذوف للوقف كالمعدوم من الاصل فيرد ما حذف
لوجوده ولم يجز ان تقدير التنوين المحذوف للوقف كذلك
فلم يرد ما حذف له لكونه في حكم الملفوظ والمفتوح
اي ونون التاكيد التي يكون ما قبلها مفتوحا
تقلب الفا عند الوقف تقول في اضربن يا جاهل اضربا
فيما على الوقف في   كون علامة التاكيد
واللام مع كون الفتحة مناسبة للالف وانما لم تقلب
يا اذا كان مكسورا وواوا اذا كان مضموما قياسا

اينبو كتابي ... را باد ...
حضرت ملاحت ... سيد
سعادتلو آغا ... ملا از مولانا
حاجي محمد علي ... سر اباد
از براي الله ... مشهد
مقدس ... مركز
انتقال بابندي ... مسطور
جايز ... و اكر ما ...
... ديده ... كرديد
اكر ... اوسر ...
تا ... كرد ... هند ...

۱۳۳

على الوقف في الاسم ولانه لم يعلم بقاء علامة التاكيد فانك
اذا قلت في يا زيد دون اضربن اضربوا في الوقف
وفي يا امراة اضربن اضربي في الوقف لم يعلم
انه يدل على النون المحذوف
والمردود والله اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب
والحمد لله وحده
...

قد انتقل هذا الكتاب
فى اختيارى فى سنه ١٣١
فى شهر جمادى الاولى
حرره العبد المذنب الاثم
محمد صادق






